

لِعِرَاضَتِ الْبَنْصَارِيِّ عَلَى الرَّجُشِيِّ

دِرَاسَةٌ نَحْوِيَّةٌ

د/ عَادِلُ فَتحَيِّيِّ رَمَاضَن



دَارُ النَّصْرَاءِ الْأَرَبِيَّةِ



لغير لفائن لبين مالين
علاء الدين شوقي

لِعِزَّلَفَنْ لِبْنِ حَالِكِنْ عَلَى الرَّجُنِشِرِي

دِرَاسَةٌ نَحْوِيَّةٌ

تأليف
د/ عادل فتحي رياض



لِعِزَّةِ الْفُنُتِ لِلَّذِينَ حَالُوكُنْ
عَلَى الْمُغْشَيِّ

دَوَاسَةٌ مُخْرَجَيَّةٌ

تألِيف

د/ عَادِلُ فُتحَيِّ رِيَاضُ

رقم الإيداع
٢٠٠٦/١٧٣٧



دَارُ الْكِتَابِ الْمُطَبَّعِ

لطباعة والتوزيع

القاهرة - مدينة نصر

محل العنوان: ٠١٢٩٩٦٦١٤٤ - ٠١٠٥٠٤٨٩٨٢

مركز التوزيع - دروب الأهرام - عطف المدفع الأزرق

محل العنوان: ٠١٢١٣١٩٩٧٨ - ٠١٢٤٣٦٢٦٣

• جميع الحقوق محفوظة للنشر ...

يجعله الطبع أو النقل أو الترجمة أو التحويل إلى بحالت
البكترونية التي جزء من هذا الكتاب دون إذن كتابي من الناشر



طه
١٩٨٣
الله
بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ



مدوّنة لِسَانُ الْعَرَبِ

مع تحيات أ. علاء الدين شوقي

اعترافات ابن عالٍ^{عَلَى}

(الزَّرْقَشَرِيٌّ)

وراسة نحوية

تأليف

و. عاول فتحي رياض



مَدِينَةُ الْمَهْدِيَّةِ

قديم

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد،
وعلى آله الطاهرين، وصحابته أجمعين.

أما بعد:

فإن رضى الخلاف النحوى يجعُل من أهم مظاهر الدراسة النحوية، وبخاصة
عند متأخري النحوة كأبي حيان في «الارتشاف»، والسيوطى في «الهمع»،
والأشمونى، وخالد الأزهري، وغيرهم.

ويجعُل أيضًا الخلافُ الخاص من أهم دوافع التصنيف والبحث؛ لذا وضع ابن
الأباري كتابه «الإنصاف» في مسائل الخلاف بين البصرىين والكوفيين، ومثله
أبو البقاء في كتابه «التبين».

ولعل هذا البحث يتنظم في سلك هاتيك الدراسة؛ إذ يسعى إلى الوقوف على
أسباب الخلاف بتنوعه - اللغظى والمعنوى - بين هذين التلميذين، والنظر فيه من
حيث اعتباره أو إهماله.

فقد كان لابن مالك رأيًّا خاصًّا في تَحْوِي الزمخشري، مما دفعني إلى استقراء ما
خالفه فيه واستنكره معتبرًا عليه، فنقلَ السيوطى قوله عن الزمخشري: «...

صاحب (المفصل) تَحْوِيٌْ صغيرٌ^(١). اهـ

ولينه اكتفى بهذا، وإنما قال:

لَم يَعْرُفْ مِنْ «كِتَابِهِ» أَيْ: كِتَابٌ سَيِّبُوِيهِ - إِلَّا مَا يُعْرُفُ بِتَصْفِحٍ وَانتقاءً، لَا
بِتَدْبِيرٍ وَاسْتِقْصَاءً، فَلَا أَوْفَرْ تَبْجِحَةَ، وَأَيْسَرَ تَرْجِحَةَ، عَفَا اللَّهُ عَنِّي وَعَنْهُ^(٢). اهـ

وبعد استقرارها قمتُ بتصنيفها فصولاً ثلاثة:

الأول: الاعتراض على آراء انفرد بها.

الثاني: الاعتراض على اختبارات له.

الثالث: الاعتراض على أوهام واضطرابات وقعت في كلامه.

ثم قُفتُ بدراستها وعرضها وفق المنهج العلمي، معطياً لكلٍّ حَقَّهُ؛ إذ يُعدُّ
الزمخشري من كبار النحاة واللغويين، وناهيك بكتابيه «المفصل» و«الكساف»،
واعتراضات ابن مالك هذه من حيث الحقيقة تعد تتميّزاً بجهد جار الله - رحمه
الله - لا نقصاً من قدره، أو خططاً من شأنه.

أمّا ابنُ مالك، فهو الإمام المجتهد، الذي اشتغل الناس بمُؤلفاته ومنظوماته
إلى وقتنا هذا، وكان أبو حيان «قد التزم ألا يُقرئ أحداً إلّا إنْ كان في كتاب
سيِّبوِيهِ أو في «التسهيل» لابن مالك، أو في تصانيفه»^(٣).

(١) بُغْيَةُ الرُّعَاةِ: (١/١٣٤).

(٢) شَرْحُ التَّسْهِيلِ: لابنِ مالِكِ (٣/٢٠٣).

(٣) نَكْتُ الْمُهْيَانَ فِي نَكْتِ الْعَمَيَانِ: لِصَلَاحِ الدِّينِ الصَّفَدِيِّ صِ: (٢٨٠).

فَكِلَّا الرِّجْلَيْنِ إِمَامٌ لَهُ بَاعِهِ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ، وَالوَهْمُ لَا يَسْلُمُ مِنْهُ أَحَدٌ، وَلَمْ يَجْعَلْ
إِلَهٌ تَعَالَى بِالْعِلْمِ قَوْمًا دُونَ قَوْمٍ، وَلَا وَقْفَهُ عَلَى زَمْنٍ دُونَ زَمْنٍ، بَلْ قَدْ يَفْتَحُ لِلآخرِ مَا
أُغْلِقَ عَنِ الْأَوَّلِ، وَلَيْسَ لِقِدْمِ الْعَهْدِ يَفْضُلُ الْفَاقِلَيْنَ^(١)، وَلَا لِحَذَانِهِ يَهْنَصُ الْمُصَيْبَ^(٢).

وَالْتَّزَمْتُ إِبْرَادَ كَلَامِ الرِّخْشَرِيِّ وَابْنِ مَالِكٍ بِتَاهِمَهُ أَوْ بِتَصْرِيفِ يَسِيرٍ؛ لِيَنْتَظِمَ
الْبَحْثُ، وَلَا يَفْوَتَ شَيْءًا مِنَ الْمَعْنَى، مَعَ تَوْثِيقِهِ مِنْ مَصَادِرِهِ.

وَإِذَا اتَّفَقَ كَلَامُ بَعْضِ النَّحَاةِ أُورْدُ أَسْبَقُهُمْ وَفَاءً، أَوْ أَتَمَّ كَلَامًا وَأَوْقَى، ثُمَّ أَذْكُرَ
فِي اهْمَاشِ بَقِيَّةِ الْمَرَاجِعِ الَّتِي عَلَى مَذْهَبِهِ؛ إِلَّا إِذَا كَانَ فِي كَلَامِ أَحَدِهِمْ لَفْظٌ يَجْعَلُ
إِبْرَادُهُ فِي صَلْبِ الْبَحْثِ.

وَفِي مُعْظَمِ مَسَائِلِ الْبَحْثِ رُفِعَ التَّرْجِيحُ مَا اسْتَطَعْتُ، وَأَنَا فِي كَثِيرٍ مِنْهَا مُتَابِعٌ
لِجَمِيعِ النَّحَاةِ، إِلَّا إِذَا قَامَ دَلِيلٌ مِنَ السَّبَاعِ الْكَثِيرِ أَوِ الْقِيَاسِ الصَّحِيحِ عَلَى خَلَافَةِ
وَقَدْ تَكُونُ الْمَسَأَلَةُ مَا قَوَىَ فِيهَا الْخَلَافُ؛ فَأَكْتَفِي حِيثَيْذُ بِعِرْضِ آرَاءِ النَّحَاةِ
وَمَذَاهِبِهِمْ دُونَ اخْتِيَارٍ أَوْ تَرْجِيحٍ.

وَلَنْ أَتْرَجِمَ لِلأَعْلَامِ الْمُذَكُورِينَ فِي الْبَحْثِ كُلُّهُمْ، وَلَكِنْ سَأَقْتَصُرُ عَلَى غَيْرِ
الْمُشْهُورِينَ مِنْهُمْ وَأَصْحَابِ الْخَواشِيِّ الْمُعْرُوفَةِ.



(١) بِالْفَاءِ، وَهُوَ الْمُخْطَنُ ضَعِيفُ الرَّأْيِ، وَغَلِيلًا مِنْ جَعْلِهِ بِالْقَافِ. انْظُرْ: تَاجُ الْمَرْوُسِ مِنْ جَوَاهِرِ الْقَامِوسِ
لِلْمُرْتَفَى الزَّيْدِي (٩٣/١)، وَالْقَامِوسُ (فِيلِ).

(٢) انْظُرْ: تَاجُ الْمَرْوُسِ: (٩٣/١).

ترجمة الزمخشري^(١):

هو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن أحد الزمخشري^٢. لُقب بـ«جار الله»
لإقامته بمكة مدة طويلاً بعد أن حجَّ بيتَ الله الحرام.

وُلدَ سنة سبع وستين وأربعين، وتُوفِي يوم أو ليلة عرفة، سنة ثمان
وثلاثين وخمسين.

أخذ العلم عن أبي الحسن علي بن المظفر النسابوري، وأبي مضر الأصبهاني،
وأبي منصور الحارثي، وغيرهم.

وأهم مؤلفاته:

«الكشاف» عن حقائق غوامض التنزيل، و«المفصل» في النحو، وأيضاً
«الأنموذج»، و«المفرد والمولف»، و«أساس البلاغة»، و«ربيع الأبرار»، وغيرها كثيرة.

ومن شعره:

إِنَّ التَّقَاسِيرَ فِي الدِّينِ يَلَا عَدِيْدٌ
وَلَيْسَ فِيهَا لَعْنَرِيْ مِثْلُ كَشَافِيْ
إِنْ كُنْتَ تَبْغِي الْمُهَدِّى فَالزَّمْ قِرَاءَتَهُ
فَالْجَهْلُ كَالْدَاءُ وَ«الْكَشَافُ» كَالثَّافِيْ^(٣)

* * *

(١) مستrokesون الترجمتان موجزتين؛ لأنَّ قد ترجم لها في أكثر من دراسة وتحقيق.

(٢) انظر: معجم الأدباء: (١٤٧/٧)، البداية والنهاية: (٢٢٨/١٢)، بقية الرعاة: (٢٧٩/٢)، شذرات
الذهب: (٤/١١٨)، «جار الله الزمخشري وأثره في الدراسات التحوية»: لعبد الرحمن محمد شاهين،
بحث ماجستير: كلية دار العلوم - بإشراف عبد السلام هارون ١٩٦٩م، «النحو الزمخشري بين النظرية
والتطبيقات»: لذكرى الفقي (٥ - ٦).

ترجمة ابن مالك:

هو جمال الدين محمد بن عبدالله بن عبدالله بن مالك الجياني الأندلسي، ولد سنة ستةمائة، على الراجح، وتوفي سنة اثنين وسبعين وستمائة.

أخذ عن ثابت بن عبد الله بن يوسف الغرناطي، والحسن بن صباح، وأبي الحسن السخاوي، ويعيش بن علي بن يعيش الخليبي، ويقال: إنه جلس في حلقة ابن الحاجب.

أهم مؤلفاته:

«تسهيل الفوائد» وشرحه، «الكافية الشافية» وشرحها، «عمدة الحافظ» وشرحه، «شوادر التوضيح والتصحیح لشكّلات الجامع الصحيح»، وأفیته المشهورة المعروفة بـ(الخلاصة)، وغيرها كثیر.

وأشهر تلاميذه:

- ابنه بدر الدين الملقب بـ(ابن الناظم).

- علاء الدين بن العطار.

- شرف الدين النوي صاحب «نهذب الأسماء واللغات».^(١)



(١) انظر: فتح الطيب: (٧/٢٨١)، طبقات الشافية: للسبكي (٥/٢٥٧)، غابة النهاية: لابن الجوزي (٢/١٨٠)، بقية الرعاة: (١٠/١٣٠)، وانظر: نحو ابن مالك بين البصرة والكرفون: لعبد الرحمن السيد بحث دكتوراه بكلية دار العلوم - بإشراف عبد السلام هارون - ١٩٦١م، مقدمة محمد كامل برకات لكتاب: «تسهيل الفوائد».



مَدِينَةُ الْمَهْدَى

تمهيد

مفهوم الاعتراض وأشهر المعارضين على الزمخشري

١ - الفرق بين الاعتراض والخلاف:

العلاقة بين الاعتراض النحوي والخلاف النحوي عَلَاقَةُ العِوْمِ وَالنَّصْوَصِ
المطلقة؛ إذ الخلاف أعمُ من الاعتراض.

فإذا ذهب الزمخشري في مسألة ما مذهبًا قد اختاره وأيده وتناول ابن مالك هذه المسألة
واختار فيها غير ما اختاره الزمخشري دون أن يذكره أو يشير إلى خلافه فهنه الصورة
حيث تدخل تحت «الخلاف النحوي» من حيث تناول الإمامين لها واختلاف نتيجة هذا
التناول ولا تدخل تحت الاعتراض أو التعقب أو الاستئثار؛ بخلاف ما إذا خصه بالذكر
ورمه بالزَّهَمِ والخَطْلِ أو الاضطراب مفتقدًا أقوابه وحججَه فمثل هذا يدخل تحت
«الاعتراض» الذي يُعَدُّ نَمَطًا خاصًا من «الخلاف النحوي». ولذا كان عنوانُ هذا البحث
«اعتراضات ابن مالك على الزمخشري».

٢ - أشهر المعارضين على الزمخشري:

لم يكن ابن مالك الوحيـد الذي كان يتعقبـُ الزمخشـري ويفـتـدـ آرـاءـه حـسـبـ ما يقتضـيـهـ
الـعـلـمـ وـالـإـنـصـافـ؛ فإـنـهـ قدـ جـاءـ قـبـلـهـ وـيـعـدـ مـنـ كـانـ يـسـيرـ فـيـ هـذـاـ الـاتـجـاهـ، وـمـنـ أـهـمـ هـؤـلـاءـ:
- أبو الحجاج يوسف بن معزوز القبيسي، المتوفى سنة خمس وعشرين
وستمائة - تقريباً؛ فقد وضع كتاباً سماه: «أغلاط الزمخشري» ذكره خالد

الأزهرى في «التصريح»^(١) ولعله ما عنَّاه السيوطي - عندما عُدَّ مؤلفاته - بقوله: «والرد على الزمخشري في (مفصله)»^(٢).

وأهم مَنْ جاء بعد ابن مالك وسار في هذا الاتجاه النقدي، بل تجاوزه إلى السبّ والشتم:

- أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي التوفى سنة خمس وأربعين وسبعيناً^(٣) القائل: « أصحابنا يقولون: إن الزمخشري غيرٌ ثخوٌ ولا يلتفتون إليه ولا إلى خلافه في النحو، وكتابه «المفصل» عندهم محترٌ لا يُشَتَّل به ولا يُنْظَر فيه إلا على وجه التقصٍ له والخطٍ عليه»^(٤).

ومن حيث التطبيق فتفسير أبي حيان «البحرُ المحيطُ» يكاد يكون كتاب نقد لكتشاف الزمخشري^(٥).

وكان أبو حيان قد نظم قصيدةً في مدح كتاب الله والمشغلين به، وتعرض لذكر الزمخشري وكتابه، فمدحه، ثم ذمَّه وقبَّه، وقد حكى ذلك في «البحر»^(٦)، وقال: فذكرت شيئاً من حماسته، ثم نبهت على ما فيه مما يجب تنبهه، ورأيت إثبات ذلك هنا ليتسع بذلك من يقف على كتابي هذا، وربته

(١) (٢١٠ / ٢).

(٢) بغية الرعاة: (٣٦٢ / ٢).

(٣) انظر: المرجع السابق (٢٨١ / ١).

(٤) «الأشباء والناظر النحوية» للسيوطى (٢٥ / ٣ - ٢٦).

(٥) انظر: «البحر المحيط». مثلاً - (٩ / ٣)، (٤ / ٧)، (٤٠٧ / ٧)، (١٢٣ / ٧)، (٤٠٥ / ٧).

(٦) «البحر المحيط» (٧ / ٨٥)، ولم أقف على هذا النظم إلا في هذا الموضع.

على ما تضمنه من القبائح؛ فقلتُ - بعد ذكر ما مدخلته به:

ولكتةٌ فيهِ بَجَالٌ لِنَاقِدٍ
وَرَلَاثٌ سُورٌ قد أَخْذَنَ الْحَائِقَةَ
فَبَثُّ مَوْضِعَ الْأَحَادِيثِ جَاهِلًا
وَيَعْزُو إِلَى الْمَعْصُومِ مَا لَيْسَ لَانْقَا
وَيَشْتَمِ أَعْلَامَ الْأَنْتَةِ ضَلَّةً
وَلَاسِيَا أَنْ أَوْجُوهُ الْمُضَابِقاً
وَيُسْهِبُ فِي الْمَعْنَى الْوَجِيزِ دَلَالَةً
بِتَكْثِيرِ الْفَاظِ تُسَمِّي الشَّفَاقِشَا
يَقُولُ فِيهَا اللَّهُ مَا لَيْسَ قَائِلًا
وَكَانَ عَجَّا فِي الْخَطَابِيَةِ وَامْقَا
وَيَنْخُطِي فِي تَرْكِيبِهِ لِكَلَامِهِ
فَلَيْسَ لَيْا قَدْ رَكِبُوهُ مُوافِقاً
وَيَتَسَبُّبُ إِبْدَاءَ الْمَعْانِي لِنَفْسِهِ
لِيَوْهُمْ أَغْهَارًا وَإِنْ كَانَ سَارِقاً
وَيَنْخُطِي فِي نَهْمِ الْقُرْآنِ لِأَنَّهُ
يَجِئُ إِعْرَابًا أَكَّى أَنْ يُطَابِقَا
وَكَمْ بَيْنَ مَنْ يُؤْتَى الْبَيَانَ سَلِيقَةً
وَآخِرُ حَانَاهُ فَهَا هُوَ لَاحِقًا
وَيَخْتَالُ لِلْأَفْاظِ حَتَّى يُدِيرَهَا
لِمَذَهِبٍ سُورٍ فِيهِ أَصْبَحَ مَارِقاً

فِي خُنَرَةِ شِيشَا تَخْرَقُ صِبَّةُ
 مَغَارَبَ تَخْرِيقَ الصَّبَا وَالْمَشَارِقَ
 لَذْنَ لَمْ تَدَارِكْهُ مِنَ اللَّهِ رَحْمَةً
 لَسْوَفَ يُرَى لِلْكَافِرِينَ مُرَاقِفًا.
 اَنْتَهَى.

هذا هو موقف أبي حيان من الزمخشري، ولا يُوافق أبو حيان على كثير مما
 وَصَمَّ به الزمخشري؛ فَإِنَّ جَارَ اللَّهِ اجْتَهَدَ حَسْبَ عِلْمِهِ وَطَاقَتِهِ، فَأَدَاءَ اجْتَهَادَهُ إِلَى
 مَا صَارَ إِلَيْهِ، فَلَهُ أَجْرٌ، وَبِرَحْمَةِ اللَّهِ الْجَمِيعِ.
 وَمَنْ عُنِيَّ بِتَبَعِ الزَّمَخْشَرِيِّ وَأَغْلَاطِهِ وَأَوْهَامِهِ:
 تَلْمِيذُ أَبِي حَيَّانَ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ بْنُ أَحْمَدَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ هَشَامَ الْمَتْرُوْقَ سَنَةٍ
 إِحدَى وَسِتِينَ وَسَبْعِينَهَا^(١).

وَلَمْ يَكُنْ كَشِيخَهُ فِي عَنْفِ الرَّدِّ وَالْحَلْقَةِ، وَإِنَّمَا كَانَ يَكْتُفِي بِالتَّبَيِّنِ عَلَى الغَلْطِ أَوِ
 الْغَفْلَةِ فِي كَلَامِ الزَّمَخْشَرِيِّ؛ مَقْيَّا الدَّلِيلَ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ.
 وَكَثُرَتْ اِنْتِقادَاتُهُ حَتَّى تَجاوزَتِ الْخَمْسِينَ فِي كِتَابِ «مَغْنِي الْلَّبِيبِ» فَقَطَّ^(٢).
 فَهُؤُلَاءِ أَكْثَرُ النَّحَاةِ تَعَقِّبًا لِلزَّمَخْشَرِيِّ، وَغَيْرُهُمْ لَهُمْ أَيْضًا اِعْتَراضاً لَكُنْ
 لِيَسْتَ بِهَذِهِ الْكُثْرَةِ، وَأَهْمَمُهُمُ الرَّاضِي^(٣).
 وَأَشَعَّ الْأَكْنَى فِي الفَصْلِ الْأَوَّلِ: «اعْتَرَاضُ ابْنِ مَالِكٍ عَلَى آرَاءِ اِنْفَرَدَهَا الزَّمَخْشَرِيِّ».

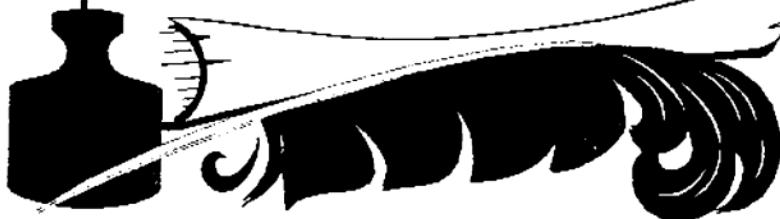
(١) بِغَيْرِ الرَّعَاةِ: (٦٨/٢).

(٢) انظر: (١/٣١ - ٦٢ - ٧٥ - ٧٥ - ١٩٩ - ٤٠٥ - ٤ - ٤/٢)، (٢/٢٠٥ - ٤٣ - ٧ - ٨٦ - ١١٠ - ١٣٦ - ١١٠).

(٣) انظر: "شرح الكافية": (١/١٤ - ٥٤ - ١١٢ - ٢٠٥ - ٢١٢ - ٩٠)، (٢/٢٢٢ - ٣٧٤ - ٣٨١)،
 "شرح الثافية": (١/٢٤٠ - ٢٣٩ - ٢٠٢٠/٥).

الْفَضْلُ لِلأَوَّلِ

(الْإِعْتِرَاضُ عَلَى آرَاءِ
انفَرَوْ بِهَا الزَّعْخَشِرِيُّ)





مَدِينَةُ الْمَهْدَى

مدخل

سأتناول بالبحث في هذا الفصل المسائل التي اعترض ابن مالك فيها على الزخيري وقد انفرد بها ولم يُسبّب إليها حسب بحث ابن مالك لها، وإنما فالمسألة الثالثة هي: التزام كون مجرور (حتى) آخر جزء أو ملقيه لم ينفرد بها الزخيري، بل سبق إليها جهور البصريين، كما يقول أبو حيان، ولم يتتبه لذلك ابن مالك. ونفرد الزخيري برأي أو إعراب لا يقدح في إمامته، وإنما المأخذ هو مخالفة الإجماع الذي استقر عليه الأئمة؛ ولذا يقول ابن جنبي:

«فكل من فرق له عن علية صحيحة وطريق تهجمة كان خليل نفسه وأبا عمرو فكره؛ إلا أنا - مع هذا الذي رأيناه وسوغنا مرتكبه - لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي طال بحثها وتقدم نظرها وتالت آخر على أوائل وأعجازاً على كلٍّ...»^(١) اهـ.

ولهذا كانت الاعتراضات في هذا الفصل تكاد تتحصر - من حيث الإجمال - في عدم وجود إمام للزخيري يرجع إليه، ومخالفته للإجماع والسباع، وضعف قياسه. ومسائل هذا الفصل ثانية عشرة مسألة، رتبتها على أبواب الألفية، ماعدا ما يتعلق بإعراب الآيات القرآنية؛ فإني جعلتها في آخر الفصل مرتبة بترتيب سورها في المصحف، وصدرتها بكلمة: «إعراب»، وبقية المسائل صفتها في سؤال كما فعل ابن الأباري في «الإنصاف».

والله الهادي إلى سواء السبيل.



(١) "الخصائص". (١٩٠/١).



مکتبہ سیف

المسألة الأولى

هل تأتي (بات) بمعنى (صار)؟

معنى (بات): «اتصاف المخبر عنه بالخبر ليلاً»^(١)، أو بعبارة أخرى: «ثبوت مضمون الجملة ليلاً»^(٢).

ومعنى (صار): «التحوّل من صفة إلى صفة» من غير ملاحظة الوقت^(٣). وقد سمع بكثره عبارة (كان وظل وأضحى وأصبح وأمسى) بمعنى (صار)، وألحق بها في العمل والمعنى ما جمعه الخضري^(٤) بقوله:

معنى (صار) في الأفعال عشر
(تَحُولَ) (آضَ) (عَادَ) (ازْجَعَ) لِتَقْتُمُ

و(راح) (غَدَا) (استحال) (ارْتَدَ) (فَاقْتُمْ)

و(حارَ) فَهَاكُمَا وَالله أَعْلَمُ^(٥):

وألحق الزمخشري^(٦) (بات) بـ(صار) في المعنى؛ فقال في «المفصل»^(٧):

(١) «شرح الأشموني على الألفية»: (١/٢٢٦).

(٢) «شرح التمهيل»: لابن مالك: (١/٣٤٦).

(٣) «السابق»: (١/٣٤٥)، والأشموني: (١/٢٢٧).

(٤) «حاشية ياسين على شرح الفاكهي للقطر»: (٢/١٢).

(٥) محمد بن مصطفى بن حسن الخضري: (ت ١٢٨٧هـ). «الأعلام»: (٧/١٠٠).

(٦) «حاشية الخضري على ابن عقيل»: (١/١١٢).

(٧) (٧/١٠٥) بشرح ابن عيش.

«وَ(ظُلْلُ وَبَاتٌ) عَلَى مَعْنَيِنِهِمَا: اقْتِرَانٌ مُضْمُونٌ لِلْجَمْلَةِ بِالْمُرْقَبَيْنِ الْخَاصِّينِ عَلَى طَرِيقَةِ (كَانَ).»

والثاني: كَيْنُونَتِهِا بِمَعْنَى (صَارَ)... «أَهـ.

وقال في «الكشاف» - عند قوله تعالى: «وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالْأَنْتِي ظُلْلُ وَجْهُهُ مُسْوَدًا»^(١): «(ظُلْلُ» بِمَعْنَى (صَارَ) كَمَا يَسْتَعْمِلُ (بَاتٌ) وَ(أَصْبَحَ) وَ(أَمْسَى) بِمَعْنَى الصِّيرَوَرَةِ»^(٢).

قال ابن مالك: «وَلَا حِجَةٌ لَهُ عَلَى ذَلِكَ وَلَا يَنْ وَفَقَهُ»^(٣).

قال^(٤): «وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ لِعَدْمِ شَاهِدٍ عَلَى ذَلِكَ مَعَ التَّبَعِ وَالاسْتِفَاءِ.

وَحَلَّ بَعْضُ الْمُتَأْخِرِينَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ: «فَإِنَّ أَخَدَكُمْ لَا يَنْهَاكُمْ أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ»^(٥)، وَلَا حَاجَةٌ إِلَى ذَلِكَ؛ لِإِمْكَانِ حلِّ (بَاتٌ) عَلَى الْمَعْنَى الْمُجْمَعُ عَلَيْهِ، وَهُوَ «الدَّلَالَةُ عَلَى ثَبَوتِ مُضْمُونِ الْجَمْلَةِ لِيَلَا»، كَمَا أَنَّ (ظُلْلُ) غَيْرُ الْمَرَادِفَةِ لِ(صَارَ) لِثَبَوتِ مُضْمُونِ الْجَمْلَةِ نَهَارًا...».

وَمِنْ أَصْلِحِ مَا يَتَمَسَّكُ بِهِ جَاعِلُ (بَاتٌ) بِمَعْنَى (صَارَ) قَوْلُ الشَّاعِرِ:

(١) سورة النحل: (٥٨).

(٢) «الكشاف»: (٢/٣٣٢).

(٣) «شرح الكافية الشافية»: (١/٣٩٤).

(٤) «شرح التمهيل»: (١/٣٤٦-٣٤٧).

(٥) رواه البخاري: (١٦٦) كـ (٤) الوضوء - باب (٢٦) الاستجمار وترزا، ومسلم: (٢٧٨) كـ الطهارة - باب (٢٦) كراهة غمس المخوض وغيره يده المشكوك في تنجاستها...

أَجِنْيٌ كُلُّمَا ذُكِرَتْ كُلَّبْ
أَيْسُتْ كَانَنِي أُطْوَى بِجَمْرٍ
لأنَّ (كلما) تدل على عموم الأوقات، و(أيـتـ) إذا كانت على أصلها مختصة
بالليل، اـهـ.

ووجه الاستدلال بالحديث السابق لمذهب الزمخشري أن النوم قد يكون ليلاً وقد يكون نهاراً، فإن جعلـتـ (باتـ) على معناها الأصلي لم يفـدـ الكلام أنـ الحكمـ يسري على منـ نامـ نهارـاـ.

وتـابـعـ الزـمـخـشـريـ ابنـ يـعـيشـ وـابـنـ عـصـفـورـ؛ فـقـالـ الـأـولـ فيـ «ـشـرـحـ المـفـصـلـ»^(٣): «ـوـقـدـ يـسـتـعـمـلـانـ -ـ أـيـ: ظـلـ وـبـاتـ -ـ اـسـتـعـمـلـ (ـكـانـ) وـ(ـصـارـ) مـعـ قـطـعـ النـظـرـ عنـ الـأـوـقـاتـ الـخـاصـةـ؛ فـيـقـالـ: ظـلـ كـنـيـاـ، وـبـاتـ حـزـيـنـاـ، وـإـنـ كـانـ ذـلـكـ فـيـ النـهـارـ؛ لـأـنـهـ لاـ يـرـادـ بـهـ زـمـانـ دـوـنـ زـمـانـ...ـ»ـ اـهـ.

وـقـالـ ابنـ عـصـفـورـ:
«ـوـأـمـاـ (ـظـلـ) وـ(ـبـاتـ)؛ فـإـنـ كـانـتـاـ نـاقـصـتـينـ فـتـكـونـنـاـ بـمـعـنـىـ (ـصـارـ)...ـ»ـ اـهـ.

(١) من الوافر، ونبـهـ أبو سـعـيدـ السـكـريـ (ـتـ ٢٩٠) فـيـ «ـشـرـحـ أـشـعـارـ الـمـذـلـينـ» (ـ٢/٨٠١) إـلـىـ عـمـرـوـ بـنـ قـبـيسـ الـمـخـزـومـيـ. قـالـ: «ـأـجـنـيـ» أـرـادـ؛ مـنـ أـجـلـ أـنـيـ اـهـ وـلـفـظـ روـاـبـهـ:

...ـ ذـكـرـتـ قـرـيـمـ ...ـ كـانـيـ أـكـرـىـ ...ـ

وانـظـرـ الـلـسانـ: (ـجـنـ)، وـ(ـمـعـ الـهـوـامـعـ) ١: ١١٤ـ.

(٢) انـظـرـ: «ـتـعـلـيقـ عـمـدـ عـمـيـ الدـيـنـ عـبـدـ الـحـيـدـ؛ عـلـىـ شـرـحـ قـطـرـ الـنـدـىـ لـابـنـ هـنـامـ» (ـصـ ٢٢٠).

(٣) ١٠٦/٧ـ.

(٤) «ـالـقـرـبـ»: (ـصـ ١٠٢ـ).

ووافق جهور المتأخرین ابن مالک فی امتناع مجیء (بات) بمعنى (صار)، وحلوا
 (بات) علی معناها الأصلی، والحديث علی أنه خرج خرج الغالب؛ لأنَّ غالب النوم
 بالليل" وهو الراجح؛ لافتقار مذهب الزخیری إلى السَّمَاع، وأما البیث الذي
 ذکرہ ابن مالک فمعناه محتمل؛ إذ قد يُرَادُ به بقاء «كُلُّمَا» علی أصلها فی عموم
 الأوقات و(بات) علی أصلها فی تحصیص مضمون الجملة بالليل، فإنَّ المخاصل -
 وهو اللیل - بعد العام - وهو مدلوٌ «كُلُّمَا» - لا يعارضه، وإنما يُفْسِرُه؛ لأنَّ
 المخاصل من أفراد العام.

والدلیل إذا تعرَّقَ إلیه الاحتمال سقطَ به الاستدلال.

والله أعلم.

* * *

(۱) انظر: "شرح الكافية في التحو لابن الحاجب": للرضي (۲۹۵/۲)، و"ارتفاع الضرب": لأبي حیان (۷۸/۲)، و"شرح الأئمة للأئمنة": (۱/۲۲۰)، و"مع الموسوعة": للسيوطی: (۱۱۴/۱)، و"حاشية المخزري علی ابن حقل": (۱/۱۱۲)، و"حاشية بهین الملیعی علی شرح الفاكھی للقطر": (۲/۱۲)، وانظر: "شرح صحيح البخاری" لابن حبیر (۱/۳۱۷)، و"شرح صحيح مسلم": للتروی: (۲۳۲/۳).

المسألة الثانية

هل بنو تميم لا يُثبّتونَ خَبَرَ (لا) النافية للجنسِ في كلامهم أصلًا؟

يمتنع حذفُ الخبر في موضع لا دليلَ فيه من لفظٍ ولا معنى؛ كقولك مبتدئاً مقتضراً: «لا رجلٌ»، فمثيلُ هذا لا يُعدُّ كلاماً عند أحدٍ من العرب؛ لأنَّ المخاطبَ لا يستفيدُ منه شيئاً^(١).

وأختلفَ على بنى تميم، هل يمتنعون من ذكره وإنْ لم يُعلمُوا ولا دليلاً عليه؟

فقال جابرُ الله - رحمه الله - في «المفصل»^(٢): «ويحذفه الحجازيون كثيراً»؛
فيقولون: لا أهلَ ولا مآلَ، ولا بأس... وبنو تميم لا يُثبّتونه في كلامهم أصلًا.

وقال - أيضاً^(٣) - : وقول حاتم^(٤):

(١) "شرح التمهيل لابن مالك": (٥٦/٢).

(٢) بشرح ابن بيش: (١٠٧/١).

(٣) السابق: (١٠٥/١).

(٤) من البيط، قال العيني: «شرح الشواهد» بهامش «شرح الأشموني» (٢١٧ - ٢١٨): «غلط - أي: الرغبي - في نسبةٍ إلى حاتم، كما غلط الجرمي في نسبته كله لأبي ذؤيب، والصواب أنه لرجل جاهلي من بنى القيس». اهـ

وهو من أبيات «الكتاب»، ولفظه:

ورَدَ جازرُهم حرفًا مصرمة و لا كريم من الوليدان مصبر . (الكتاب ٢/٢٩٩)

وذكر العيني أنه ماركب فيه صدر بيت على عجز آخر وإن شاءه:

هَلْ سَأَلَتِ النَّبِيَّنَ مَا خَسَبَ

عند الشتاء إِذَا مَا هَبَّ الرِّيحُ

وَرَدَ جازرُهم حَرْفًا مَصْرَمَةً

فِي الرَّأْسِ مَنْهَا وَفِي الْأَصْلَاءِ تَلْبِيْخٌ

ولا كَرِيمٌ مِّن الْوَالِدَيْنِ مَضْبُخٌ

يتحمل أمرین: أحدهما: أن يترك في طائیته^(۱) إلى اللغة الحجازية.

والثاني: أن لا يجعل مصبوحاً خبراً ولكن صفة محولة على عمل «لا» مع المبني... اهـ

قال ابنُ مالك: «وَحَذْفُ الْخَبَرِ فِي هَذَا الْبَابِ إِذَا كَانَ لَا يُجْهَلُ بِكَثْرَتِهِ عَنِ الْحَجَازِيْنَ، وَيُلْتَرَمُ عَنِ التَّمِيْعِيْنَ؛ فَإِنْ كَانَ يُجْهَلُ عَنْ حَذْفِهِ وَجَبَ ثَبَوْتُهُ عَنِ الْجَعْلِ... جَعْلُ الْأَرَبِ...»

ومن الواجب الشوت لعدم العلم به قوله تعالى: «لَا تَرَبَّبْ فِيهِ»^(۲)، وقوله تعالى: «لَا عِلْمَ لَنَا إِنَّكَ أَنْتَ عَلَيْنَا الْغَيْوَبُ»^(۳)، وقوله: «يَا أَهْلَ بَرِّ لَا مُقَامَ لَكُمْ فَازْجِعُوا»^(۴).

وقول النبي ﷺ: «لَا أَخْدَأُ أَغْيَرَ مِنَ اللَّهِ»^(۵)، و«لَا إِلَهَ غَيْرُهُ»^(۶).

إِذْ اللَّقَاحُ مَدْتَ مَلْفَسِيْ أَمْرَتُهُ

وَلَا كَرِيمٌ مِّن الْوَالِدَيْنِ مَضْبُخٌ

ونابع ابنُ عَيْشَ الْجَرْمِيَّ فِي نَسْبَتِهِ لِأَبِي ذُرِّيْبَ، وَلِنَظَرِهِ: «... هَذَا إِلَهٌ مَا حَسِبَ» درن ترکیب (شرح المفصل ۱/ ۱۰۷)، ولم أجده في «أشعار المذالين»، وهو في «ديوان حاتم» مرکباً (۱۲۳).

(۱) وهم كثيرون في هذا الباب.

(۲) سورة البقرة: (۲).

(۳) سورة المائدۃ: (۹).

(۴) سورة الأحزاب: (۱۳).

(۵) «صحیح البخاری»: (۵۲۲۲) ك النکاح (۶۷) - باب الغیرة (۱۰۷).

(۶) «صحیح مسلم»: (۳۹۹) ك الصلاة - باب حجۃ من قال: لا يجهر بالبسملة (۱۲).

ثم نقل كلام الزغشري^١، وقال: «وليس ب صحيحٍ لأنَّ حذفَ الخبر ولا دليل عليه يلزم منه عدمُ الفائدة، والعرب مجتمعون على ترك النَّكلم بما لا فائدةَ فيه»^٢ اهـ.

وقال في موضع آخر^٣: «ولا يلفظ بهـ أيـ خبرـ (لا)ـ التـيمـيونـ ولاـ الطـائـيونـ بلـ الحـذـفـ عـنـهـ وـاجـبـ بـشـرـ طـ ظـهـورـ المـعـنـيـ، وـمـنـ تـسـبـ إـلـيـهـ التـزـامـ الـحـذـفـ مـطـلـقاـ، أـوـ بـشـرـ طـ كـوـنـهـ ظـرـفـاـ فـلـيـسـ بـمـصـبـيـ وـإـنـ رـُزـقـ مـنـ الشـهـرـ أـوـ فـرـصـيـ...»^٤...
ومن استعمال الخبر منطوقاً به في لغة غير المجازين قول حاتم:

وَرَدَ جَازِرُهُمْ حَرَنَا مَصْرَمَةً
وَلَا كَرِيمٌ مِنَ الْوَلَدَانِ مَصْبُوحُ

فـ (مـصـبـوـحـ)ـ خـبـرـ لـاـ صـفـةـ؛ـ لـعـدـمـ الـحـاجـةـ إـلـىـ مـقـدـرـ»^٥ـ اهـ

ووجه الاعتراض: أن ظاهر كلام الزغشري أن بني تميم لا يثبتون خبر (لا) سواء كان معلوماً لدى المخاطب أم لا ولا دليل عليه.
وهذا مخالف لبيان العرب في كلامهم؛ إذ الخبر عندهم: الجزء المتضمن الفائدة، فإذا حُذفَ وانتفت الفائدة فليس كلاماً حقيقة وإنما هو قول^٦.

(١) "شرح الكافية الشافية": (١/١: ٥٣٨)ـ (٥٣٥: ٥٣٨).

(٢) "شرح التسهيل": (٢/٥٧ـ ٥٦).

(٣) الذي شرط كونه ظرف هو الجزواني، كما في "مقدمته": (٣/١٠٠٥: ١٠٠٥)ـ بشرح الشلوبين، وابن عصفور كما في "مقدمة": (٢٠٩)، وانظر: "شرح الكافية الشافية": (١/٥٣٨: ٥٣٨).

(٤) قال المعنى: (٢/١٨)ـ شرح الشرايد بهامش الأشمرني: "والشاهد في النظر الثاني، حيث ذكر فيه خبر (لا) لم يكن بما يعلم، فإذا لم يعلم وجب ذكره" اهـ.

(٥) فالكلام شرط الإفادة، والقول: لفظ حال عمل معنى والإفادة ليست من شرطه. انظر: "أوضح

وقد صرَّح سيبويه في مواضع كثيرة من «كتابه» بما يدل على أن الكلام لا يطلق حقيقة إلا على الجمل المقيدة، فمن ذلك قوله^(١): «واعلم أنَّ (قلتُ) في كلام العرب إنما وقعت على أن يمحى بها ما كان كلامًا لا قولًا» أهـ.

قال ابن مالك: «عَنِي بالكلام: الجمل، وبالقول: المفردات»^(٢) أهـ.

ومذهب الزخيري مخالف أيضًا لما عليه جهور النحاة، ووافقه على ذلك ابن^(٣)
يعيش وأبن الحاجب كذاً أيها في غالب المسائل، وسيأتي كلامهما.

ونص سيبويه في «كتابه» أنَّ «الذِي يُنْسَى عَلَيْهِ فِي زَمَانٍ أَوْ فِي مَكَانٍ» - وهو خبر هذا الباب - «تُضَمِّرُ»، وإن شئت أظهرته، وكذلك «لَا رَجُلٌ وَلَا شَيْءٌ»،
إنما تزيد: لَرَجُلٌ فِي مَكَانٍ، وَلَا شَيْءٌ فِي زَمَانٍ^(٤).

قال أبو حيان: «وَشَرَح السِيرَاقيُّ كلام سيبويه بأنَّ بَنِي تَعِيمَ كثِيرًا» ما يحذفون الخبر، وأهل الحجاز يُظْهِرونَه^(٥).

وتواترت نصوص النحاة - وبخاصة المتأخرة منهم - على مذهب سيبويه دون تعرض لخلاف يذكر في المسألة؛ فقال الشلوبين: «ينبغي أن يكون خلاف

المالك: (١) (١٣، ١٢) لابن هشام.
(٢) (١٢٢/١).

(٣) "شرح التسهيل": (١/٥).

(٤) أي: ولم يتزموا بهذا دأبنا وإنما إذا علمنا.

(٥) "ارشاف الغرب": (٢/١٦٧)، وكان قد قال قبل إيراده كلام سيبويه (٢/١٦٦): «والخبر إنَّ كان غير معلومٍ فلابد من ذكره».

أهل الحجاز وبني تميم فيها هو جواب لقول قائل، كقولك - من قال: هل من رجل أفضل من زيد؟ لا رجل، وأما إذا لم يكن جوابا فلا ينبغي أن يحذف الخبر أصلًا؛ لأنه لا دليل عليه»^(١)ـ.

ونص ابن هشام على ذلك في كتبه ناصراً مذهب ابن مالك؛ منها على أن بني تميم يوجبون حذفه إذا كان معلوماً، أما إذا جهل فلا يجوز حذفه عند أحد؛ فضلاً عن أن يجب، وأنه كثر حذفه حتى قيل: إنه لا يذكر^(٢)ـ.

وأما موافقوا الزخيري فتابعوه على دعواه مع تأويل ما ورد من شواهد وأمثلة؛ فقال ابن يعيش: «... وأما بنو تميم فلا يحيزون ظهور خبر (لا) البتة، ويقولون: هو من الأصول المرفوضة»ـ اهـ وجواز أن يكون «متصدّق» في البيت المتقدّم صفة محمولة على عل (لا) مع المتفق، والخبر مقدّر^(٣)ـ.

واضطرب قول ابن الحاجب؛ فقال في «الكافية»: «وبنوا تميم لا يثبتونه إلا إذا كان ظرفاً». وقال في «شرح الواقفية نظم الكافية»: «إنَّ بني تميم لا يثبتونه في كلامهم أصلًا...». «والحق أنَّ بني تميم يحذفونه وجوئاً إذا كان جواباً أو قامَتْ قرينةً غير السؤال دالة

(١) «شرح المقدمة المجزوية الكبير»: (٢٠٦/٢).

(٢) «أوضح المسالك»: (٢٩/٢)، و«شرح الشذور»: (٢١١)، و«معنى الليب»: (٨٢٦، ٣١٥)، وبنحوه السيوطي في «مع الموضع»: (١٤٦/١)، والأشموني في «شرح الألفية»: (١٧/٢)، وخالد الأزهري في «التصريح»: (٢٤٦/١)، الفاكهي في «شرح قطر الندى»: (٥١/٢)، والحضرمي في «حاشية على ابن عقيل»: (١٤٧/١).

(٣) «شرح المتعقل» لابن يعيش: (١٠٧/١).

(٤) «شرح الكافية»: (١١٢/١) للرضي.

(٥) (ص ١٨٣).

عليه، وإذا لم تقم فلا يجوز حذفه رأساً؛ إذ لا : ليل عليه، بل بنو تميم إذن كأهل الحجاز في إيجاب الإتيان به، فعلى هذا القول يجب إثباته مع عدم القرينة عند بنى تميم وغيرهم، ومع وجودها يكتر الحذف عند أهل الحجاز، ويجب عند بنى تميم^(١).

وأما وجه الرفع في قول الشاعر: «لَا كَرِيمٌ مِّنَ الْوَلَدَانِ مُصْبُوحٌ»؛ فمتصوب
خبر لا صفة؛ لعدم الحاجة إلى مقدار^(٢):

قال أبو محمد الصيمرى^(٣) في «التبصرة»^(٤): «وتقول: لا أحد أفضل منك،
فترفع «أفضل» لأنه خبر المبتدأ، كما قال:

وَرَدَ جَازِرُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً
وَلَا كَرِيمٌ مِّنَ الْوَلَدَانِ مُصْبُوحٌ».

انتهى. والله أعلم.

* * *

(١) "شرح الكلفة": (١١٤/١) للرضي.

(٢) "شرح التسهيل": (٢/٥٧).

(٣) أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمرى. "بيبة الوعاء": (٤٩/٢).

(٤) (١/٣٩٢) - التبصرة والتذكرة.

المسألة الثالثة

هل يلتزم كون مجرور (حتى) آخر جزء أو ملقي آخر؟

هذه من المسائل التي توهم ابن مالك أن الزمخشري انفرد بها، فقال في «شرح التسهيل»^(١):

«التزم الزمخشري كون مجرورها آخر جزء أو ملقي آخر جزء، وهو غير لازم.

ومن دلائل ذلك قول الشاعر^(٢):

إِنَّ سَلْمَى مِنْ بَعْدِ يَأْبَى هَتَّ

لِوَصَالِي لَوْ صَحَّ لَمْ يُقْبَلْ بُوسَا

عَيْنَتْ لِيلَةَ فَمَا زَلَّ حَتَّى

يَضِيقُهَا رَاجِيَا فَعَذْتْ يَنْوَسَا اهـ

وقبل ذكر آراء النحاة في اعتراض ابن مالك على جار الله ذكر نص كلام الزمخشري ليتبين دليله وتعليله.

قال رحمه الله: «و(حتى) في معناها - أي: (إلى) - إلا أنها تفارقها في أن مجرورها يجب أن يكون آخر جزء من الشيء أو ما يلاقي آخر جزء منه؛ لأن

(١) (٣/١٦٨).

(٢) من المتفق، ولا يعرف قائله، وانظر: «شرح شوامد المفتى»: (٣/٩٤ - ٩٥) للبغدادي، و«المساعد» لابن عقيل: (٢/٢٧٤)، و«مع الموضع»: (٢/٢٢).

المعلم المعدى بها الغرض فيه أن يتقدّم ما تعلّق به شيئاً فشيئاً حتى يأتي عليه، وذلك قوله: أكلتُ السمكة حتى رأيْها، ونمّت البارحة حتى الصباح، ولا تقول: حتى نصيفها، أو ثلثتها، كما تقول: إلى نصيفها، وإلى ثلثتها^{٣٨} اهـ.

وما ذهب إليه الزمخشري هو مذهب الجمهور، قال أبو حيان: «وهو قول أصحابنا»، وهو أنه لابد أن يكون آخر جزء من الشيء^{٣٩}; نحو: أكلتُ السمكة حتى رأيْها، أو ملقي آخر جزء؛ نحو: سررتُ النهار حتى الليل، ولو قلت: أكلت السمكة حتى وسطها، وسررتُ النهار حتى نصيفه؛ لم يجز ذلك، بل إذا أردتَ ذلك المعنى أتيت بـ(إلى) فقلت: أكلتُ السمكة إلى وسطها، وسررتُ النهار إلى نصفه؛ فـ(إلى) في استعمالها لانتهاء الغاية أقعد من (حتى)؛ لأنها تدخل على كل ما جعلته انتهاء غاية، وسواء أن يكون آخر جزء من الشيء أو ملقياً آخر جزءاً أو لا يكون، وما استدل به ابنُ مالك لا حجّة فيه لما بيناه في شرح كتابه «التسهيل»^{٤٠}.

وحاصل ما ردّ به أبو حيان بيت ابن مالك - ونقله عنه السيوطي^{٤١} مختصرًا

(١) (١٥/٨) "المفصل" بشرح ابن عيّش.

(٢) "أرشاف الضرب": (٤٦٨/٢)، قال ابن هشام وابن عقيل: فهو قول المغاربة وغيرهم، "المفصلي": (١٦٧)، "المساعد": (٢/٢٧٣).

(٣) "السابق": (٤٦٨/٢)، وينحو ما قال أبو حيان: ابن هشام في "المفصلي": (١٦٧)، و"أوضح المسالك": (٢/٤٧)، وابن عقيل في "شرح الألفية": (٢/٣)، و"المساعد": (٢/٢٧٣ - ١٨ - ١٧)، والمساعد: (٢/٢٧٤ - ٢٧٣)، والسيوطى في "مع المفاسع": (٢/٢٣)، وخالد الأزهري في "التصريح": (٢/١٧)، والأسمونى في "شرح الألفية": (٢/٢١٣)، والفاكهي في "شرح الفطر": (٢/١٧٧)، والحضرى في "حاشبته على ابن عقيل": (٢/٢٣٠)، ومن قبلهم ابن القراس (ت ١٩٦هـ)، كما في "الأشباه والنظائر" للسيوطى: (٤٤٦/٢)

والبغدادي^(١) بتهمة^(٢) وارتضاه ابن هشام^(٣): أنه لم يتقدم (حتى) ما يكون ما بعدها جزءاً له ولا ما يكون ما بعدها ملقياً لآخر جزء منه في الجملة المُعَيَّنة بـ(حتى) في هذا الشاهد المذكور، فلو صرخ الشاعر وقال: «ما زلت راجياً وصلها تلك الليلة حتى نصفها» كان ذلك حجة على الزخنيري؛ لكن الشاعر لم يصرح.

ويُنقضُ استدلال ابن مالك بهذا الشاهد بأن تقول^(٤): إذا لم يتقدم في الجملة المُعَيَّنة بـ(حتى) ما يصح أن يكون ما بعد (حتى) آخر جزء منه أو ملقياً آخر جزء منه جاز أن تدخل على ما ليس بآخر جزء أو ملقي آخر جزء.

هذا ما قرره أبو حيان متصرّاً للجمهور، وفيه نظرٌ، لأنَّه قد تقدم (حتى) في البيت ما يصح أن يكون ما بعدها آخر جزء أو ملقي آخره؛ ألم يقل الشاعر:

عينت ليلة فما زلت حتى

.....
تصفها.....

فتقدمت (ليلة) على (حتى)، والمعنى «فما زلت حتى نصف تلك الليلة».

فاستدلّل ابن مالك باليت على عدم التزام كون مجرور (حتى) آخر جزء أو ملقي آخره قوياً، والنص الشعري في غاية الوضوح.

واله أعلم.

* * *

(١) «مع الموضع»: (٢/٢٣)، و«شرح شواهد المغني» للبغدادي: (٣ - ٩٤ / ٩٥).

(٢) «معنى الليب»: (١٦٧).

(٣) هنا مقول أبي حيان. «شرح شواهد المغني»: (٣ / ٩٥).

المسألة الرابعة

هل الميم في (مُ الله) بدل من (من ربِّي)؟

(ایمُنْ): اسم وضع للقسم، هكذا بضم الميم والنون، وألفة الف وصلٍ عند أكثر النحوين، وهو مرفوع بالابتداء وخبره محذف^(١).

وقد يقال فيه مضافاً إلى (الله): ايمن، وايمَن، وأيمُ، وييم، وإيم، ومنْ مثلث الحرفين، و(مُمْ) مثلثاً^(٢).

ورأى الزعيري أنَّ (مُمْ) أصلُها منْ (منْ)^(٣) لا (ایمُنْ)؛ فقال: «وقولهم: (مُ الله) أصله: (من الله) لقولهم: (من ربِّي إلَّكَ لأشِرَّ)، فحذفَ النونَ لكثرَةِ الاستعمال»^(٤).

وقال: «ولكثرةِ القسم في كلامهم أكثروا التصرفَ فيه وتوخوا ضربِها من التخفيف، من ذلك حذفُ الفعل في (باليه)... ونون (ایمُنْ) وهزته، ونون (منْ)...»^(٥) اهـ.

ورَدَّه ابنُ مالِكٍ^(٦) بأنه «ليس بصحيح؛ لأنَّها لو كانت إياها لاستعملت في

(١) "اللسان": (ایمُنْ).

(٢) انظر: "التبسيط": (٣/٢٠١) بشرح ابن مالك.

(٣) (منْ) هذه لست التي من لغات (ایمُنْ)، وإنما حرف جُرُّ وضيق تَمْضيقَ اليماء هنا، وضمُّ الميمُ دلالة تغير معناها وخروجه عن باليها. انظر: "شرح الكافية" للرضا: (٢/٣٣٤)، و"لسان العرب": (منْ).

(٤) "الفصل": (٨/٣٥) بشرح ابن عيسى.

(٥) السابق: (٩/٩٣).

(٦) في "شرح التبسيط": (٣/٢٠٣).

النقص مع «ما استعملت في التهام على الأشهر»، كما لم يستعمل (أيمن) في النقص إلا مع ما استعمل في التهام على الأشهر^١.

وقال: «واحترزتُ بالأشهر» من رواية الأخنس عن بعض العرب (مُن الله)...^٢.

ونقل عن الزمخشري قوله في (مُن الله): «ومن الناس مَنْ زعم أنها من (أيمن)^٣»، وقال^٤: «قلتُ: لم يعرف مَنْ الذي زعم ذلك، وهو سيبويه - رحمه الله - فإنه قال في عدة ما يكون عليه الكلم: «واعلم أن بعض العرب يقول: (مُن الله لأفعلن) يريد: أيمُ الله لأفعلن».^٥

وفي عدم معرفة الزمخشري أنَّ صاحب هذا القول سيبويه دليل على أنه لم يُعرف من «كتابه» إلا ما يُعرف بتصفُّح وانتقاء، لا بتديير واستقصاء، فما أوفَّ بِجُحَّةً وأيسَّ ترجمَّه، عفا الله عنا وعنَّه...»^٦ اهـ.

وهذا فيه تحامل واضح على الزمخشري، وتقليل من شأنه، ومثل هذه العبارات لا ينبغي أن تستخدم في مقام البحث والمناقشة، بغض النظر عن ضعف حجة الخصم أو قوتها.

وما ذهب إليه ابنُ مالِكٍ هو نصُّ «الكتاب»، ولم يخلُك صاحبه غيره، قال:

«واعلم أنَّ من العرب مَنْ يقول: (مِنْ رَبِّي لَأَفْعَلَنَّ ذَلِكَ)، و(مُنْ رَبِّي إِنَّكَ

(١) الذي وجدته من كلام الزمخشري هو: «وقيل: أصله (أيم)، "المفصل": (٨/٣٥) بشرح ابن عيسى، وعليه فبراد الزمخشري بـ(قيل) تضييف هذا الرأي، لا جهل قاتله.

(٢) «شرح التمهيل»: (٣/٣٠٢).

(٣) "الكتاب": (٤/٢٢٩).

لأثير)... ولا يدخلونها في غير (رب)، كما لا يدخلون التاء في غير (الله)^(١) اهـ.

وهذا هو الذي ذهب إليه أبو البركات بن الأنباري^(٢) وابن عيسى^(٣) وابن عقيل^(٤)، وهو ظاهر كلام المبرد^(٥)، ونقله عنه أبو علي الفارسي صريحاً^(٦).

وبعد أن حكاه الرضي^(٧) - أي: كون (من) مختصة بلفظ (رب) - قال: «ولا يمنع أن يقال: تغيير حكمه عند اختصاره»^(٨).

أي لما اختصرت (من) المختصة بـ(رب) إلى (م) جاز أن تدخل على (الله)،
وعليه فالرضي لا يمنع منع الزخيري^(٩)، بل يعيق له احتمالاً.

ويحتاج له أيضاً بما حكاه ابن مالك - نفسه - عن الأخفش عن بعض العرب: «من الله»^(١٠)، ولكنها خلاف المشهور، وقد حُكِّمَ عليه بالشنودة^(١١); أي شنودة دخول (من)
المختص بـ(رب) على لفظ (الله)، ويمكن أن يقال: إن (من) التي ذكرها الأخفش
هي إحدى لغات (يمين) المتقدمة؛ لثلا يعارض نقل سيبويه عن العرب.

وقد ظهر اضطرابُ الزخيري في تمثيله لذهبيه، فقال - كما تقدم: «وقولهم: (مُ

(١) "الكتاب": (٤٩٩/٢).

(٢) "الإنصاف في مسائل الخلاف": (١/٤٠٩-٤٠٨).

(٣) "شرح المفصل": (٨/٣٥) (٩/٩٢).

(٤) "المساعد": (٢/٣١٢)، وانظر: "حاشية الصبان على شرح الأسنون": (٢/٢٠٦).

(٥) "المتنبب": (٢/٣٣٠).

(٦) "البغداديات": (ص ١٦١).

(٧) "شرح الكافية": (٢/٢٣٤).

(٨) "شرح التسهيل": (٢/٢٠٣)، وـ"المجمع": (٢/٤٠).

(٩) انظر: "حاشية الصبان على شرح الأسنون": (٢/٢٠٦).

الله) أصله: (مُنَّ اللَّهُ لِقْوَطْمٌ: (مُنْ رَبِّي ...)) فعند استشهاده بكلام العرب لم يجد مثلاً إلا ما يخالف مذهبة.

وهو مُخْجُوجٌ بنقل سيبويه عن العرب أنهم لا يُدْخِلُون (مُنْ) في غير (رَبِّي).
وأما الاحتمال الذي ذكره الرضي من أن (مُنْ) المختصة بـ(ربِّي) لما اختصرت إلى (مُنْ) جاز أن يتغير حكمها فضعيفٌ لمخالفته للسباع - كما تقدم عن سيبويه - ولما تقرر من أنَّ «ما استعمل في النقص يُستعمل مع ما استعمل في التمام» - كما تقدم عن ابن مالك.

وليس بالاحتمالات ثبتُ الأحكام.

والله أعلم.

* * *

المسألة الخامسة

هل يُؤكّد الحرفُ - وليس بحرفِ جوابٍ - بإعادته؟

التوكييدُ اللغطيُّ: إعادةُ اللفظِ أو تقويته بمُوافقيه معنٍ^(١).

وذهب الزمخشري إلى أنه يجري في أنواع الكلمة كلها؛ فقال: «والتوكيد بصرىح التكرير جاري في كل شيء؛ في الاسم والفعل والحرف والجملة والمظاهر والمضمر، يقول: ضربت زيداً زيداً، وضررت ضربت زيداً، وإنَّ إِنَّ زيداً متعلقٌ...»^(٢) اهـ.

واعتراض ابن مالك على تمثيل الزمخشري الأخير، وقال: «وقد أشار الزمخشري في «الفصل» إلى توكييد الحرف الذي ليس من حروف الجواب بإعادته وحده، نحو: إنَّ زيداً متعلقٌ، وقوله مردود؛ لعدم إمامٍ يُسندُ إليه وسماعٍ يُعولُ عليه»^(٣).

وذلك أنَّ الجمهور - ومنهم ابن مالك - يرون أنه لا يُؤكّد من المفردات ما لا يستقل، أي: ما هو كجزءٍ لفظاً وخطأ؛ كالضمير المتصل، وحروف المعانى، إلا ما جرى منها مجرى المستقل^(٤)؛ كحروف الجواب؛ فإنها قائمةٌ مقام الجملٍ ويصحُّ الوقفُ عليها مع الابتداء بها - كما يقول الرضي^(٥).

(١) "تمهيل الغرائد": (ص ١٦٦).

(٢) "الفصل": (٤١/٢) بشرح ابن عبيش.

(٣) "شرح التمهيل": (٣٠٣/٢).

(٤) قال الرضي: "المستقل: ما يجوز الابتداء به مع الوقف عليه" اهـ "شرح الكافية": (١/٣٣١).

(٥) السابق: (١/٣٢١)، وانظر: "شرح عمدة الحافظ" لابن مالك: (١/٥٧٣)، ومنعه الجمهور في "شرح التمهيل" لابن مالك: (٣٠٣/٣)، "شرح ابن الناظم أئبته" (ص ٥١١ - ٥١٢)،

وإنْ كانَ غَيْرَ جَوَابِ وَجَبَ أَمْرَانِ: أَنْ يُفْصَلَ بَيْنَهَا، وَأَنْ يَعَادَ مَعَ التَّوْكِيدِ مَا اتَّصلَ بِالْمُؤْكَدِ إِنْ كَانَ مَضْمُراً^(١); نَحْوُ: «أَيْعَدْتُكَ أَنْتَزَ إِذَا مَئِمْ وَكَنْتَ تُرَابًا وَعِظَمًا أَنْكُرْ خَرْجُونَ»^(٢).

وقد نصَّ ابن السَّراج في «الأصول»^(٣) على ذلك، فقال: «وَأَمَا الْحَرْوَفُ فَنَحْوُ قَوْلِكَ: فِي الدَّارِ زِيدٌ قَائِمٌ فِيهَا؛ فَتَعْيِدُ (فِيهَا) تَوْكِيدًا، وَفِيكَ زِيدٌ رَاغِبٌ فِيكَ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَيَنِي الْجَنَّةَ حَلَالِيْنَ فِيهَا»^(٤). إِلَّا أَنَّ الْحَرْفَ إِنَّمَا يُكَرِّرُ مَعَ مَا يَتَصَلُّ بِهِ؛ لَا سَيَّما إِذَا كَانَ عَامِلًا اهـ.

قال ابن مالك: «وَالْمَفْصُولُ كَقُولُهُ:

لَبَّتْ وَهُلْ يَنْفُعْ شَيْئًا لَبَّتْ
لَبَّتْ شَبَابًا بُوَعَ فَاشْتَرَتْ^(٥)
فَعِنْدَ تَوْكِيدِ (لَبَّتْ) لَفَظًا فَصَلَ بِجَمْلَةِ: (وَهُلْ يَنْفُعْ شَيْئًا لَبَّتْ).

"ارتِشافُ الضرب": (٦١٧/٢)، "أوضحَ المَالِك" لابن هشام: (٣٣٩/٣)، (٣٤٣: ٣٣٩/٣)، "شرح الكافية": للرمي (١/٣٣١ - ٣٣٢)، "السَّاعِد": (٣٩٨/٢)، "شرح الألانية" لابن عقيل: (٢١٦/٣)، "شرح الأشموني": (٨٢/٣)، "مع المرام": (١٢٥/٢)، "الصربيخ خالد الأزرمي": (١٢٩/٢ - ١٣٠)، "شرح الفاكهي على العطر": (٢٢٣/٢).

(١) قال خالد الأزرمي: لكنه كالبلزه منه. "الصربيخ": (١٢٩/٢).
(٢) سورة المؤمنون: ٥٥.

(٣) انظر: "أوضحَ المَالِك" لابن هشام: (٣٣٩/٣).
(٤) (١٩ - ٢٠).

(٥) سورة هود: ٨، ١٠٨.

(٦) رجز لرؤوفة: ملحق ديوانه: (١٧١)، "السَّاعِد": (٣٩٨/٢)، "شرح الألانية": لابن عقيل: (١١٥/٢).

ونظم ذلك صريحاً في «خلاصته»:

وَلَا تُئْذِنْ لِفَظَ ضَمِيرٍ مُّثْبِلٍ

إِلَامُ الْفَظِ الَّذِي بِهِ وُصِّلَ
كَذَا الْمَرْوُفُ غَيْرَ مَا تَحْصَلُ

بِهِ جَوَابٌ: كَنْتَمْ وَكَبَلَـ

فالحروف كالضمائر في وجوب إعادة ما اتصل بها، إلا المتحصل به الجواب^(١).

وحجة الزمخشري في المسألة ما ورد من ذلك في كلام العرب؛ نحو قول

الشاعر:

إِنَّ إِنَّ الْكَرِيمَ يَنْلَمُ مَا لَمْ

بَرَىْنَ مَنْ أَجَارَهُ قَدْ خَسِيَـ

وقول بعض بنى أسد^(٢):

فَلَأَوَّلَهُ لَا يُلْقَى لِي أَيْـ

وَلَا لِـ سَائِرِنِمْ أَبْدَأَهُـ

وقول خطاط المجاشعي:

(١) انظر: "شرح المكتوي على الألفية": (ص ١٤٠)، مراجع ذكر منصب الجمhour المذكورة آنفاً.

(٢) "شرح المكتوي": (ص ١٤٠).

(٣) من المختف: "شرح التسهيل": (٢/٣٠٣)، "شرح الأشموني": (٢/٨٢)، "مع الموضع": (٢/١٢٥).

(٤) وقيل: لمسلم بن عبد الرحمن - وهو من الواذر - وانظر: "معانى القرآن للقراء": (١/٦٨)،

"الإعصار": (٢/٥٧١)، "خزانة الأدب": (٢/٣٠٨)، (٩/٥٢٨)، و "شرح شرواد المفترس"

للبغدادي: (٤/١٤٣).

وصالیاتِ کلمہ یونقین^(۱)

اما البيت الأول والثاني فقال ابن مالك: «لا حجۃ فيهما؛ لأنها من الضرورات، وإلى هذا أشرت بقولي^(۲): (لم یعد في غير ضرورة إلا معهوداً بمثل عامله أوّلاً أو مفصولاً)... فما ليس معهوداً ولا مفصولاً فهو ضرورة»^(۳) اهـ.

بل هو «في غایة الشذوذ والقلة»^(۴)، ولا يجوز اختياراً، «ولا یُعرج عليه، ولا یؤخذ به بالإجماع» كما قال ابن الأباري^(۵)، «ولا یعتد به»^(۶) عند ابن يعيش مخالفًا الرخشيـ.

و«الفصیح المقیس لا یُعرج على الشاذ» كما يقول ابن هشام^(۷).

وقال البغدادي: «وعده ابن عصفور - كالفراء - من ضرائر الشعر»^(۸).
ثم إنَّ البيت الثاني قد رُويَ بلفظٍ آخر نقله البغداديُّ، وعليه فلا شاهد فيهـ.

كما قال - وروايته:

(۱) من السريع، وخطأ البغدادي من قال: إنه من الرجز. انظر: "الكتاب": (۱)، (۳۲)، و"الخزانة": (۲)، (۳۱۲/۲)، "شرح شوامد المفني" للبغدادي: (۴/۱۳۹)، و"شرح شوامد الشافية": (ص۵۹)، والأثني: الحجارة التي ينصب عليها القبر.

(۲) أي: في "السهيل": (ص۱۱۱).

(۳) "شرح السهيل": (۳/۳۰۴ - ۳۰۴). بتصرف.

(۴) "شرح ابن الناظم لللائحة": (ص۵۱۲).

(۵) "معجم المرامع": (۲/۱۲۵)، "شرح الأشمون": (۳/۸۲).

(۶) "الإصان": (۲/۵۱۷).

(۷) "شرح المفصل": (۹/۱۵)، (۷/۱۷ - ۱۸).

(۸) "معنى اللبيب": (۲۴۲).

(۹) "الخزانة": (۹/۵۲۸).

فَلَا وَاللَّهِ لَا يُفْلِي مَا يَرِ

وَمَا يَرِمُ مِنَ الْبَلْوَى فَوَاءٌ"

وأما البيتُ الآخرُ فليس من هذه المسألة، وإنما الكافُ الأولى حرفٌ دخلَ على
اسم هو الكافُ الثانية التي بمعنى (مثل)، وعلى هذا مثُلَ به سيبويه^(١)، وصرَّحَ به
ابنُ جنِي في "الخصائص"^(٢)، وقال: "فليست الكافُ هنا حرفٌ جُرُّ، بل هي اسمٌ
بمنزلة (مثل)"^(٣) اهـ.

فلا شاهد فيه؛ لأنَّه ليس من توكيده الحرف يعادته.

والله أعلم.

* * *

(١) "شرح شواهد المغني": (٤/٤٣). .

(٢) "الكتاب": (١/٤٠٨)، وجعله في: (٤/٢٧٩) من الضرورات.

(٣) "الخصائص": (٢/٣٦٨)، وانتظر "شرح اللمع" لابن برهان: (١/١٧٦)، و"الفصول" لابن معطى:
(ص ٢١٨)، "شرح شواهد المغني" للبغدادي: (٤/١٢٩).

المُسَأْلَةُ الْسَّادِسَةُ

هل يَصُحُّ التَّمثِيلُ بِقُولِنَا: (مَرَرْتُ بِكَ بِكَ) عَلَى الْبَدَلِ؟

ذكر الزمخشري في «المفصل» هذا المثال على أنه من إبدال المضمر من المضمر، فقال: «وَيُبَدِّلُ الْمُظَهَّرَ مِنَ الْمُضْمَرِ... وَالْمُضْمَرُ مِنَ الْمُضْمَرِ؛ كَفَولُكَ: رأيْتُكَ إِيَّاكَ، وَمَرَرْتُ بِكَ بِكَ»^(١) اهـ.

قال ابنُ مالِكٍ: «وَهَذَا إِنَّمَا هُوَ تُوكِيدٌ لِلنُّفُظِيِّ، وَلَوْ صَحَّ جَعْلُهُ بَدَلًا لَمْ يَكُنْ لِلتُوكِيدِ اللُّفُظِيِّ مِثَالٌ يُجْعَلُ بِهِ، وَعَلَى هَذَا وَآمَانَهُ نَبِهُتُ بِقُولِنَا»: (وَلَا يُبَدِّلُ مُضْمَرٌ مِنَ مُضْمَرٍ، وَلَا مِنْ ظَاهِرٍ، وَمَا أُوْهِمَ ذَلِكَ جُعْلَ تُوكِيدًا)^(٢) اهـ.

وَاسْتَهْدَدَ- أَيْ: ابن مالِكٍ- بِتَوْجِيهِ ابن جَنِي لِقولِهِ تَعَالَى - فِي قِرَاءَةِ يَعْقوُبِ: «وَتَرَى كُلُّ أُمَّةٍ جَاتِيَّةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَبِنَا»^(٣)، قَالَ أَبُو الْفَتْحِ: «وَجَازَ إِبْدَالُ النَّسْمَةِ الْأَوَّلَى لِمَا فِي الثَّانِيَةِ مِنِ الإِيْضَاحِ الَّذِي لَيْسَ فِي الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ فِي الثَّانِيَةِ ذِكْرَ السَّبِبِ الدَّاعِيِّ إِلَى جُنُُوهُهَا...»^(٤) اهـ.

قال ابن مالِكٍ: «فَهَذَا الْكَلَامُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّابِعَ إِذَا وَاقَ لِفَظُهُ لِفَظَ الْمُتَبَوِّعِ لَا

(١) "المفصل بشرح ابن يعيش": (٦٩ / ٣).

(٢) أَيْ فِي "الْسَّهْلِ": (ص ١٧٢).

(٣) "شرح السهل": (٣ / ٣٣٣).

(٤) سورة الجاثية: ٢٨.

(٥) انظر: "المختب": (٢ / ٢٦٢)، و"تفريغ الشتر" لابن الجزرى: (ص ١٧٣).

يجعل بدلاً حتى يكون معطياً من المعنويّ بما اتصل به ما لم يعطه الأول؛ بخلاف قول الزخري: (بك) بدلٌ من (بك)^(١) اهـ

وعرّضَنْ به في باب التوكيد من «شرح التسهيل»^(٢) عند ذكر هذه المسألة وقال: «ومن حكم على شيء من هذا بالبدليل فليس بمحض، وإن حظي من الشهرة بأوفر نصيب»^(٣) اهـ.

وذكّر ابنُ يعيش للزخري وجهاً لجواز ذلك حاصله أنَّ الضمير الثاني بدل من الأول، وأعيد حرفُ الجر معه؛ لأنَّ المجرور لا منفصلٌ له، بخلاف (إيابي) وفروعها في النصب.

ولم يلتبث أن قال - خالقًا له: «والأقربُ في هذا أنْ يكون تأكيداً لا بدلًا؛ لأنك إذا أبدلَت اسمًا من اسم وهو لعين واحدة كان الثاني مرادفًا للأول ليعلم السامع بمجموعه؛ فأما إعادة اللفظ بعينه فمِن قبيل التأكيد»^(٤) اهـ.

فتمثيل الزخري بـ«امررت بك بك» للبدليل ضعيفٌ مردودٌ، وعجبٌ كما يقول الرخيبي^(٥)؛ إذ هو صريحُ التكرير لفظاً ومعنى، فهو توكيد لفظيٌّ لا بدلٌ. وأما ما نقله خالد الأزهري^(٦) عن الشاطبي^(٧): «أنَّ العربَ إذا أرادت

(١) «شرح التسهيل»: (٣٣٢/٣).

(٢) (٣٠٥-٣٠٤/٢).

(٣) «شرح الفصل»: (٣/٧٠).

(٤) «شرح الكافية»: (١/٣٣٢).

(٥) السابق، وانظر: «شرح ابن عقيل للألفية»: (٣/٢١٥).

(٦) خالد بن عبد الله بن أبي بكر البرجاري: (ت ٩٠٥هـ). «الأعلام»: (٢/٢٩٧).

(٧) إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي: (ت ٧٩٠هـ). «الأعلام»: (١/٧٥).

البدل وَفَقَتْ بَيْنِ التَّابِعِ وَالْمُتَبَرِّعِ، فَقَالَتْ: جَئْتَ أَنْتَ، وَرَأَيْتَكَ إِيَّاكَ،
وَمَرَرْتُ بِهِ، هَكَذَا نَقَلَ سَيِّدُهُ عَنِ الْعَرْبِ»^(١) اهـ.

وَأَقَرَّ يَاسِينُ الْعَلَمِيُّ "الشَّاطِبِيُّ"، وَقَالَ: «فَالْحَقُّ مَا قَالَهُ الرَّمَخْشَرِيُّ لِمَا
عُلِّمَ مِنْ عَادَةِ الْعَرْبِ، كَمَا قَالَهُ الشَّاطِبِيُّ»^(٢). اهـ.

فَهَذَا غَيْرُ مُسْلِمٍ لِلشَّاطِبِيِّ، فَسَيِّدُهُ لَمْ يَنْقُلْ عَنِ الْعَرْبِ قَوْلَهُمْ: «مَرَرْتُ بِهِ
بِخَلْفِ مَا تُوَهِّهُ عَبَارَةُ الشَّاطِبِيِّ، وَإِنَّمَا قَالَ: «فَإِنْ أَرَدْتَ أَنْ تَجْعَلَ مَضْمُرًا
بَدْلًا مِنْ مَضْمُرٍ قَلْتَ: رَأَيْتَكَ إِيَّاكَ، وَرَأَيْتَهُ إِيَّاهُ، فَإِنْ أَرَدْتَ أَنْ تَبْدِلَ مِنْ
الْمَرْفُوعِ قَلْتَ: فَعَلَّتْ أَنْتَ، وَفَعَلَ هُوَ»^(٣). اهـ.

فَلِيَسْ فِي كَلَامِ سَيِّدِهِ نَقْلٌ عَنِ الْعَرْبِ فِي جُوازِ بَدْلِيَّةِ «بَكَ»، الثَّانِيَةُ - أَوْ «بَهُ»
فَلِيَسْ لِلرَّمَخْشَرِيِّ وَمَتَابِعِهِ حَجَّةٌ مِنْ سَيِّعٍ كَمَا أَرَادُوا، وَلَا مِنْ قِيَاسٍ لِمَا تَقْدِمُ
مِنْ كَلَامِ ابْنِ مَالِكٍ وَابْنِ يَعْيَشِ وَالرَّضِيِّ.

وَاللَّهُ أَعْلَمْ.

* * *

(١) "التصريح بمضمون التوضيح": (٢/١٥٩) بتصريف.

(٢) يَاسِينُ بْنُ زَيْنِ الدِّينِ بْنُ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَلَيْهِ الْحَمْدُ (ت ١٠١١هـ). "الأعلام": (٨/١٣٠).

(٣) "حَاشِيَةُ يَاسِينٍ عَلَى التَّصْرِيفِ": (٢/١٥٩، ١٦٠) بتصريف يَسِيرٍ.

(٤) "الكتاب": (٢/٣٨٦).

المسألة السابعة

هل تُفِيدُ (لَنْ) تأييـدـ النـفـيـ؟

(لن) تنصب الفعل المضارع وتخلصه للاستقبال، وتفيد نفيه، ومذهب سيبويه والجمهور أنه لا يشترط أن يكون النفي بها أكد من النفي بـ(لا).^(١) قال سيبويه: «و(لن أضرب) نفي لقوله: (أَسْأَرَبُّ) كما أنَّ (لا تضرب) نفي لقوله: (أَضْرَبُّ)، و(لم أضرب) نفي لـ(ضرَبْتُ)»^(٢) اهـ. لكن ذهب الزمخشري في «المفصل» و«الكتشاف» إلى أنَّ (لن) تُفيد تأكيد النفي^(٣)، ورد عليه الجمهور وضيقوا رأيه، وذهب في الأنموذج «أنها تُفيد تأييـدـ النـفـيـ».^(٤) ولم أجذ لابن مالك كلاماً في مسألة تأكيد النفي، وأما مسألة التأييد فكلامه فيها مشهور، تناقله النحاة بعده عند ذكر هذه المسألة.

قال في «الكافية الشافية»^(٥):

(١) انظر: «ارتشاف الغرب»: (٢/٣٩١)، وـ«مع الموضع»: (٢/٤-٣)، «شرح الاشموني»: (٢/٢٧٨).

(٢) «الكتاب»: (١٣٥/١ - ١٣٦).

(٣) «المفصل»: (١١١/٨) بشرح ابن عيش، وـ«الكتشاف»: (٢/٩٠) عند قوله تعالى: «لَنْ تَرَنَنِي»
[الأعراف: ١٤٣].

(٤) قال العليمي في: «حاشية على الفاكهي»: (١/١٤٣): «في بعض نسخه، وفي بعضها: على التأكيد». اهـ وانظر: «الأنموذج في النحو» بشرح الأردبيلي: (ص ١٩٠)، وذكر الأردبيلي- أيضًا- اختلاف النسخ بين «التأييد» وـ«التاكيد».

(٥) (٣/٢١٥).

وَمَنْ رَأَى النَّفِيَ بِالنَّ مُؤْتَدًا

فَقُولَهُ ارْدُدُ وَخَلَاقَهُ اعْضَدَا

قال في «الشرح»^(١): «ثم أشرت إلى ضعف قول من رأى تأييد النفي بـ(الن)، وهو الزمخشري في «أنموذجه»، وحامله على ذلك اعتقاده أنَّ الله تعالى لا يُرى، وهو اعتقاد باطل؛ لصحة ذلك عن رسول الله ﷺ - أعني ثبوت الرؤية - جعلنا الله من أهلها وأعادنا من عدم الإيمان بها». اهـ

وما ذهب إليه الزمخشري من أنَّ (لن) من حيث الوضع تفيد تأييد النفي دعوى بلا دليل»، والراجح ما ذهب إليه ابنُ مالك والجمهور.

والدليل على ذلك أربعة أمور^(٢):

الأول: أنه لا دليل على ذلك للزمخشري من سباع ظاهري الدلالة أو قياسي جلي أو إمام يرجع إليه.

(١) «شرح الكافية النافية»: (٢/٣٥٢). .

(٢) كما يقول ابن هشام في: «معنى الليب»: (٣٧٤).

(٣) انظر: «ارتفاع الضرب»: (٢/٣٩١)، و«شرح الكافية» للترفمي: (٢/٢٣٥)، و«معنى الليب»: (٣٧٤)، و«شرح نظر الندى» لابن هشام: (١١٢)، و«تشريح الماء» للزركتني: (١/٥٥٥)، و«الأشباء والناظر»: (٢/١٨ - ١٧)، و«مع المرامع»: (٢/٤ - ٣)، و«الإتقان في علوم القرآن»: (١/١٧٣)، و«شرح الفاكهي هل القطر»: (١/١٤٣)، و«التصريح»: (٢٢٩/٢)، و«الأشموني»: (٢/٢٧٨)، و«الحضرمي»: (٢/١١)، وانظر: تعليق محمد عبي الدين عبدالحميد هل «الوضع المسلط»: (٤/١٤٩).

الثاني: لو كانت (لن) للتأييد للزم التناقض بذكر (اليوم) في قوله تعالى: «فَلَنْ أُحَكِّلُمُ الْيَوْمَ إِنِّي»^(١).

فكيف يُنفي تكليمهما إنسانياً أبداً ثم يُعِيدُ ذلك بـ(اليوم)، والقرآن منزه عن التناقض.

الثالث: أنها لو كانت للتأييد لما صَحَّ أن يُؤكَّدَ مُنفيها ويجعل له غاية يتنهى بانتهاها؛ نحو قوله تعالى: «لَنْ يَرْجِعَ عَلَيْهِ عَذَابُنَا حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ»^(٢).

وقوله تعالى: «فَلَنْ يَرْجِعَ الْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْدَنَ لِي أَهْنَ»^(٣)، وهو واضح كما يقول ابن الناظم^(٤).

الرابع: أنَّ (لن) لو كانت للتأييد لكان ذكر «أبداً» معها تكراراً؛ نحو قوله تعالى: «وَلَنْ يَقْنَعْنَاهُ أَبْدًا»^(٥)، والأصل عدم التكرار.

وقد اعتذر ابنُ يعيش عن هذا «بأنَّ ذكرَ الأبد بعد (لن) تأكيدٌ لِيَا تعطيه (لن) من النفي الأبدِيّ»^(٦). اهـ.

(١) سورة مریم: ٢٦.

(٢) سورة طه: ٩١.

(٣) سورة يوسف: ٨٠.

(٤) في: "نكلة شرح التسهيل لابي": (٤/١٤).

(٥) سورة البقرة: ٩٥.

(٦) "شرح ابن يعيش للمفصل": (٨/١١٢ - ١١١).

وللصواب أن يقال: لَمَّا كانت (لن) مطلقاً النفي جيءَ بـ(أبداً) لرفع توثِّمٍ
التوقيت والغاية وليس تأكيد التأييد.

وأما التأييد في قوله تعالى: «لَنْ خَلَقُوا ذَبَابًا»^(١) «وَلَنْ خُلِفَ اللَّهُ وَعْدَهُ»^(٢)
فمستفاداً من أمر خارج، وهو الدليل العقلي على أنَّ الله تعالى هو المفترض
بالخلق، وأنَّ خُلُفَ الوعِدِ عليه - سبحانه - حال^(٣)، وليس مستفاداً من دلالة
(لن) الوضعية.
والله أعلم.

* * *

(١) سورة الحج: ٧٣.

(٢) سورة الحج: ٤٧.

(٣) انظر: "تشذيف السادس": (٥٥٦/١) للزرتشي، وتعليق محمد عيسى الدين عبدالحميد على "أوضح
السلوك": (٤/١٤٩).

المسألة الثامنة

هل يُلزم كون خَرَ (إن) بعْدَ (لو) فَعَلًا؟

معنى (لو) عند سيبويه: حرف لِمَا كانَ سيقِعُ لوقوعِ غيره^(١).

وفي «الخلاصة»:

* وفي في الاختصاص بالفعل كـ (إن) *

أي (لو) مثل (إن) الشرطية في أنها لا يليها إلا فعل أو معمول فعل مضمر يفسره فعل ظاهر بعد الاسم^(٢).

وقال الزخيري: «ولطلبها الفعل وجَب في (إن) الواقعَ بعد (لو) أن يكونَ خبرُها فَعَلًا؛ كقولك: لو أَنَّ زيداً جاءني لأكرمنِه، وقال تعالى: «وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا تُوعَظُونَ بِهِ»^(٣).

ولو قلت: لو أَنَّ زيداً حاضري لأكرمنِه؛ لم يَجِزْ^(٤). اهـ.

واعتراض ابن مالك على الزخيري بأنَّ كلامه يخالف السَّياغ، قال: «وما منعه ذاتُه في كلام العرب»، كقوله تعالى: «وَلَوْ أَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْتَلُهُ»^(٥).

(١) الكتاب: (٤/٢٢٤)، وانتظر: "شرح الأشموني للالفبة": (٤/٣٧).

(٢) "شرح الأشموني": (٤/٣٩).

(٣) سورة النساء: ٦٦.

(٤) المفصل بشرح ابن عثيمين: (٩/٩).

(٥) سورة لقمان: ٢٧.

وكقول الراجز^(١):

لو أنَّ حيًّا مدركُ الفلاح
أدركه ملاعِبُ الرِّمَاح

وكقول الشاعر^(٢):

ولو أنَّ حيًّا فاثُتَّ الموت فاته
أخو الحربِ فوقَ القارح العذَّوانِ

وكقول الآخر^(٣):

ولو أنَّ ما أبقيتِ منِّي معلقٌ
بعودِ ثيامِ ما نَلَدَ عُودُها

وكقول الآخر^(٤):

ولو أنها عصفورةٌ لحسبُها
مُسْؤومَةٌ تدعُو عَيْنَا وَأَزْنَانَا^(٥). اهـ

(١) لَيْلَدُ بْنُ رَبِيعَةَ، دِيْوَانُهُ: (ص ٤٢)، وانظر: "شرح الشرادد": للعبني بهاشش "شرح الأشعري": (٤٢/٤)، و"شرح شواهد المغني" للبغدادي: (٥/٥-١٠٢).

(٢) من الطبريل، لصخر بن عمرو من الشريد - قاله العبي، "السابق" - وانظر: "الأصمعيات": (١٤٧)، وأنشد في "اللسان": (عدا)، والقدّران: شديدُ القدو.

(٣) قال العبي "السابق": "قاله أبو العوام بن كعب بن زهير ... وهو من الطبريل". اهـ

(٤) من الطبريل: للعمّام بن شوذب الشيباني، "إلوحتيات" لأبي تمام: ٢٣٠، و"شرح شواهد المغني" للبغدادي: (٩٧-٩٨/٥).

(٥) "شرح الكافية الثانية": (٣/١٦٣٧).

وتفارق (لو) (إن) في أنَّ مصاحبةَ الفعلِ لـ(إن) لازمٌ، ولـ(لو) غالبٌ؛ قال ابنُ مالك: «ولذلك وجْهٌ من النَّظر، وهو أنَّ (لو) لما لم تصحبْ - غالباً - إلا فعلاً ماضياً، وهو لازمُ البناء؛ لم تكن عاملةً».

ولما لم تكن عاملةً لم يُسلِّكْ بها سبيلاً (إن) في الاختصاص بالفعل أبداً، فبُنِيَ على ذلك بمبادرتها (إن) كثيراً...^(١) أهـ.

وبهذا التوجيه - عدم اختصاص (لو) بالفعل أبداً كـ(إن) - يُدفعُ توجيه ابن عيسى لكلام الزمخشري السابق؛ فإنه قال: «ولا قضاء (لو) الفعل إذا وقعَ بعدها (أنَّ) المشددة لم يكن بُدُّ من فعل في خبرها نحو قوله تعالى: «وَلَوْ أَتَهُمْ أَمْنَوْا وَأَتَقْوَاهُمْ»؛ وقوله تعالى: «وَلَوْ أَنَّ قُرْبَةً أَنَا سُيرْتُ بِهِ الْجِيَالُ»^(٢)، وذلك أنَّ الخبرَ حُلُّ الفائدة، وـ(أنَّ) إنها أفادت تأكيداً، ومعتمداً الامتناع إنها هو خبرُ (أنَّ)؛ فلذلك وَجَبَ أن يكونَ فعلاً مُخْصِّساً؛ قضاةَ لحقِّ (لو) في اقتضائها الفعل»^(٣). أهـ.

فمذهبُ الزمخشري - وهو موضع البحث - هنا امتناعُ الاسمِ المشتَقِ والجامدِ أن يُخبرَ به وتعينُ الفعلُ لهذا.

وذهبَ ابنُ الحاجب إلى التفصيل؛ فيتَعَيَّنُ الفعلُ إنْ أمكن، أي: يصح عنده كلامُ الزمخشري في الخبر المشتَقِ فقط.

(١) السابق: (٣/١١٣٦ - ١١٣٥).

(٢) سورة المائدة: ٦٥.

(٣) سورة الرعد: ٣١.

(٤) "شرح المفصل" لابن عيسى: (٩/١١).

أما الجامد، فيجوز عنده أن يقعَ خبراً، ونظم ذلك في قوله:

والخبرُ الفعلُ فإنْ تعلّمْ
جاءَ على الأصلِ كما تقرّرَا
لو أتَكَ انطلقتَ لانطلقتنا
ولا نَقْلَ منطلقٌ لمْ يَنْتَ

وقال في الشرح^(١): «والترمَّ أن يكونَ خبرُها فعلاً إنْ أمكن؛ كأنهم قصدوا إلى تقوية المفسّر» ب بصورة الفعل لما لم تكن (أن) فعلاً، فيقولون: لو أتَكَ انطلقتَ لانطلقت. ولا يقولون: لو أتَكَ منطلقٌ... فإنْ تعرّف الفعل جاء الاسم؛ لأنها مراعاة لنظرية تراعي فيها أمكن، قال الله تعالى: «وَلَوْ أَنَّمَا في الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَفْلَمْ»^(٢)؛ إذ لا فعل بمعنى (أقلام) فيُوقع خبراً. اهـ.

فلزم عنده أن يكون خبرُ (أن) فعلاً ليكون كالعرض من لفظ الفعل المفسّر^(٣). والراجح ما ذهبَ إليه ابنُ مالك؛ لورود الخبرِ مشتَّتاً وجامداً في كلام العرب - كما تقدم، وسيأتي المزيد - ونصره أبو حيان في غير كتابٍ من كتبه؛ فقال في «البحر المحيط»^(٤): «وأقلام خبر لـ(أن) و فيه دليل على بطلان دعوى

(١) "شرح الوافية نظم الكافية": (ص ٤١١). (٤١١).

(٢) يعني بهذا ما نسب إلى الرغشري - متأثراً للකوفيين - في تقدير فعل مقدر، وهو (باتّ) بين (لو) و(أن). اتظر: "الارتفاع": (٢/٥٧٣)، ويعزى أن يكون (المفسّر) أي الفعل الواقع خبراً، المفسّر لـ(باتّ) المقدر.

(٣) سورة لقمان: ٢٧.

(٤) "شرح الكافية" للرضي: (٢/٣٩١).

(٥) (٧-١٩٠).

الزمخري وبعض العجم من ينصر قوله: إن خبر (أنَّ) الجانية بعد (لو) لا يكون اسمًا جامدًا ولا اسمًا مشتقًا بل يجب أن يكون فعلًا. وهو قول باطل، ولسان العرب طافح بالزيادة عليه...». اهـ.

ثم ذكر الشواهد التي ذكرها ابن مالك.

وفي «الارشاف»^(١) تسبَّب مذهب الزمخري إلى الوَهْم والخطأ الفاحش، واحتَاجَ ابنُ هشام^(٢) لابنِ مالكِ على جعيٍّ وَالخَيْرِ جامدًا يقول الشاعر^(٣):

ما أطَيْبَ العِيشَ لو أَنَّ الْفَتَنَ حَجَرًّ

تَبَوَّءُ الْحَوَادُثُ عَنْهُ وَهُوَ مَلْمُومٌ

لكنه قال: «وقد وجدتُ آيةً في التنزيل وقعَ فيها الخبر اسمًا مشتقًا، ولم يتتبَّعْها الزمخري كَمَا لم يتتبَّعْ لآيةً لقمان، ولا ابنَ الحاجب، وإلا لما منعَ من ذلك، ولا ابنَ مالك، وإلا لما استدلَ بالشعر، وهي قوله تعالى: «بَوَدُوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَغْرَابِ»^(٤)...». اهـ

وهذه مبالغةٌ من ابن هشام، وابنُ الحاجب قد تَبَّهَ إلَيْها وذَكَرَ أنها ليست من هذا الباب؛ فقال نظيرًا:

(١) (٥٧٣/٢).

(٢) «مفتني الليب»: (٣٥٦ - ٣٥٧)، وانظر: "شرح قصيدة بانت سعاد": لابن هشام (٢١).

(٣) من البيسط، نعيم بن أبي بن مقبل، "شرح شواهد المفتني" للبغدادي: (٥/٩٤)، وانظر: "المختصص": (٣١٨/١).

(٤) سورة الأحزاب: ٢٠

لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ

(لو) لِتَمْنِي لِيَسْ مِنْ ذَا الْبَابِ

وقال في شرحه^(١): «وقوله تعالى: **«لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ»**... أجب بـأَنَّ (لو) هذه ليست (لو) الشرطية، وإنما هي لـلتمني بمثابة الزائد، والمعنى: يـبـدونـ أـنـهـمـ بـاـدـوـنـ؛ كـقـوـلـهـ تـعـالـىـ: **«وَتَوَدُّونَ أَنْ غَيْرَ ذـاتـ الشـوـكـةـ تـكـوـنـ لـكـزـ»**، فـيـنـ ثـمـ لـمـ يـلـتـزـمـ فـيـهـ ماـ التـزـمـ فـيـ الشـرـطـيـةـ». اـهـ.

فالكلام في هذه المسألة على (لو) الشرطية المشابهة لـ(إـنـ)، وقد أـيـدـهـ الرـضـيـ، وـقـالـ شـارـخـاـ لـكـلامـهـ: **«لـأـنـ (لو) بـمـعـنـيـ (أـنـ) المـصـدـرـيـةـ، وـلـيـسـ بـشـرـطـيـةـ؛** لـجـيـتـهـاـ بـعـدـ فـعـلـ دـالـ عـلـىـ مـعـنـيـ التـمـنـيـ»^(٢).

واـحـتـاجـ الرـضـيـ لـابـنـ مـالـكـ بـقـوـلـ الشـاعـرـ^(٣):

هـاـ خـيـانـيـ كـلـ يـوـمـ خـبـيـعـةـ
وـأـهـلـكـتـهـمـ لـوـ أـنـ ذـلـكـ نـافـعـ

(١) "شرح الواقفة نظم الكافية": (٤١١: ٤١٣).

(٢) سورة الأحزاب: ٢٠

(٣) سورة الأنفال: ٧.

(٤) "شرح الكافية": (٤٢: ٣٩١)، وـانتـرـ: "مـعـ اـفـرـاـعـ": (١٣٨: ١)، "ـشـرـحـ الـأـشـمـوـنـ": (٤: ٤٠ / ٤٢)، وـنـقـلـ الـبـغـدـادـيـ فـيـ "خـرـانـةـ الـأـدـبـ": (١١: ٣٠٣)، عـنـ الدـمـاـمـيـ نـحـوـ كـلـامـ اـبـنـ الـحـاجـ الـسـابـقـ.

(٥) من الطويل، للأسود بن يـقـنـورـ، "خـرـانـةـ الـأـدـبـ": (١١: ٣٠٣)، وـلـفـظـ أـبـيـ الـفـرجـ فـيـ (الأـغـانـ): مـسـرـ خـيـرـيـونـ... (١١: ١٣٢)، وـهـيـ رـوـاـيـةـ يـسـقـتـ فـيـهـ الصـدـرـ معـ العـجزـ.

ويقول كعب بن زهير (ص):

أَنْرِمْ بِهَا خُلَّةً لَوْ أَنَّهَا صَدَقَتْ

مَوْعِدَهَا أَوْ لَوْ أَنَّ النُّفْسَ مَقْبُولٌ

لَكِنَّ الْبَيْتَ الْأَوَّلَ قَالَ عَنْهُ الْبَغْدَادِيُّ^(١): «(لو) هَنَا لَا يَظْهُرُ كُونُهَا لِلشَّرْطِ، وَالْمَعْنَى يَقْتَضِي كُونُهَا لِلتَّمْنَى، وَحِينَئِذٍ تَكُونُ مَا لَيْسَ الْكَلَامُ فِيهِ». اهـ.
فَعِلْ تَوْجِيهُ هَذَا سَقْطُ الْاسْتِدَالَالِ بِهِ، وَمَعْنَى الْبَيْتِ كَمَا ذُكْرَهُ: «أَهْلُكُتُهُمْ بِالْهَجْوِ، لَوْ أَنَّ ذَلِكَ الْإِهْلَاكَ نَافِعٌ لِي»^(٢).

وَأَمَّا بَيْتُ كَعْبٍ، فَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ هَشَّامَ فِي «شِرْحِهِ»^(٣) أَنَّ (لو) مُحْتمَلَةً لِلْوَجَهَيْنِ: التَّمْنَى، وَالشَّرْطُ.

وَهَذَا الْبَيْتُانُ، وَإِنْ احْتَمَلَا الْوَجَهَيْنِ، يُغْنِي عَنْهُمَا مَا سَبَقَ مِنَ الشَّوَاهِدِ، وَمَعْهُمَا فَلَا مُشَكٌ أَنَّ اسْتِعْمَالَ الْفَعْلِ فِي خَبْرِ (أَنَّ) الْوَاقِعَةِ بَعْدَ (لو) أَكْثَرَ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَازِمًا...»، كَمَا يَقُولُ الرَّضِيُّ^(٤)، وَهَذِهِ الْكَثْرَةُ فِي الْقُرْآنِ جَلِيلَةٌ؛ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوَعَّظُونَ بِهِ»^(٥)، وَقَوْلِهِ: «وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَّمُوا أَنْفُسَهُمْ حَاجَاءُوكُبَّهُمْ»^(٦)، وَقَوْلِهِ: «وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا الْتَّوْزِينَةَ»^(٧)، وَقَوْلِهِ: «وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى

(١) من البسيط، شرح قصيدة ياتي سعاد لابن هشام: (ص ٢٨)، وانظر: "خزانة الأدب": (١١/٣٠٨).

(٢) "الخزانة": (١١/٣٠٧).

(٣) (ص: ٣٠).

(٤) "شرح الكافية": (٢/٣٩١).

(٥) سورة النساء: ٦٦.

(٦) سورة النساء: ٦٤.

(٧) سورة المائدة: ٦٦.

«أَمْتُوا وَأَنْقُوا»^(١)، قوله: «وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّىٰ تَخْرُجَ»^(٢)... وغيرها.
وهذا وإن كثر لا يدل على اللزوم والوجوب؛ لما تقدم من شواهد أتي فيها
الخبر جامداً ومشتقاً.
والله أعلم.

* * *

(١) سورة الأعراف: ٩٦.
(٢) سورة الحجرات: ٥.

المسألة التاسعة

هل الماء في (مَهْ) هاء سكت أو منقلبة عن الف (ما) الاستفهامية؟

مُحَدِّفُ الْفُ (ما) الاستفهامية جوازاً إذا سُقِّطَ بحرف جرٌّ نحو «عَمَّ يَسْأَلُونَ»^(١) ووجوباً عند الإضافة نحو مثال: «الكتاب»^(٢): «جَيِّهٌ مَّ جَنَّتْ» - أي: جنت جيءٌ مَّ - و «مَثُلٌ مَّ أَنْتَ».

وقال في «الخلاصة»^(٣):

(ومَا) في الاستفهام إِنْ جَرَّتْ حُلْفِ

إِلَهَاهٌ وَأَوْهَا إِلَهًا إِنْ تَقْفَ

وَلِسْنٌ حَتَّىٰ فِي سَوِيٍّ مَا انْخَضَّا

بَاسِمِ كَفُولَكَ اقْبَضَاهُ مَ اقْتَضَى

وأختلف في الماء اللاحقة لـ(مَهْ)، فذهب الزخري إلى أنها منقلبة عن الألف بدل منه، فقال في «المفصل»^(٤): «وَيُصِيبُ إِلَهَاهَ الْقَلْبُ وَالْحَذْفُ، فَالْقَلْبُ في الاستفهامية جاء في حديث أبي ذؤيب: قدمت المدينة وأهلها ضجيج بالبكاء كضجيج الحجاج أهلوا بالإحرام، فقلت: مَهْ؟ فقيل: هلك رسول الله ﷺ...» اهـ.

(١) سورة النبأ: ١.

(٢) (٤/١٦٤).

(٣) انظر: «شرح الأشموني للآلانية»: (٤/٢١٧).

(٤) «المفصل بشرح ابن عباس»: (٤/٦).

وعند توجيه ابن مالك - في «شوأهـ التوضيـح»^(١) - حديث النبي ﷺ: «خَلَقَ اللَّهُ الْخَلْقَ، فَلَمَّا تَرَغَّبَ مِنْهُ قَاتَتِ الرَّبِّيْمُ، فَأَخَذَتِ بِعَحْقَوِ الرَّحْمَنِ، فَقَالَ لَهُ: مَنْ؟ قَالَتِ: هَذَا مَقَامُ الْعَائِدِ يُكَانُ مِنَ الْقَطِيْعَةِ...»^(٢) إلخ، تَكَلَّمَ عَلَى (مه) في هذا الحديث، واعتراض على كلام الزمخشري السابق، ونصُّ كلامه: «أَصْلُ (مه) في هذا الموضع (ما) الاستفهامية، حُذِفَتْ أَلْفُهَا وُوْقَتْ عَلَيْهَا بَهَاءُ السُّكُتِ، وَالشَّاعِرُ أَنَّهُ لَا يَفْعُلُ ذَلِكَ بِهَا إِلَّا وَهِيَ مُجْرُورَةً.

وفي استعمالها هكذا غير مجرورة قول أبي ذؤيب: «قدّمت المدينة...» إلخ، ومثله قول الحجاج للليل الأخيلية: ثم مَنْ؟ قالت: ثم لم يلبث أن مات. وحکی الكسائي: أَنَّ بَعْضَ كَنَانَةَ يَقُولُونَ: مَعْنَدُكَ وَمَصَنَعَتْ؟ فَيَحْذِفُونَ الْأَلْفَ دُونَ جَرْ وَلَا يَصْلُونَ الْمِيمَ بَهَاءَ السُّكُتِ لِعدَمِ الوقفِ.

وفي الاقتصار على الميم في: معنـدك وـصـنـعـتـ؟ دلـيلـ علىـ أـنـ الـهـاءـ فيـ قولـ أبيـ ذـؤـبـ وـالـحـاجـ هـاءـ سـكـتـ، لاـ بدـلـ منـ الـأـلـفـ كـمـ زـعـمـ الـزـمـخـشـريـ؛ لأـهـاـ عـوـمـلـتـ مـعـاـلـمـةـ الـمـتـصـلـلـ بـالـمـجـرـورـةـ^(٣) فـيـ السـقـوطـ وـضـلـالـ وـالـثـبـوتـ وـقـفـ، وـلـوـ كـانـتـ بـدـلـاـ مـنـ الـأـلـفـ لـجـازـ أـنـ يـقـالـ فـيـ الـوـصـلـ: مـهـ عـنـدـكـ؟ وـمـهـ صـنـعـتـ؟^(٤). اـهـ وـيـمـكـنـ أـنـ يـسـتـدـلـ لـلـزـمـخـشـريـ بـالـقـيـاسـ عـلـىـ كـلـامـ الـعـربـ؛ إـذـ بـعـضـ طـبـيـعـ يـقـفـ

(١) "شوأهـ التوضيـح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح": (ص ٢١٥).

(٢) رواه البخاري: (٤٨٣٠) لـكـ التـفسـيرـ - بـابـ (٤٧) تـفسـيرـ سـوـرةـ حـمـدـ.

(٣) أي معاملة هاء السكت المتصلة بـ(ما) المجرورة.

على (أنا) باهاء مكانَ الألفِ فيقول: أَنْهُ؛ لكنه قليلٌ كما قاله الرضي^(١).

وقد سُوَّغَ قرْبُ مخرج الهاء من الألف وتجانسها في الخفاء ذلك القلب^(٢).

ونقلَ الرضي^(٣) عن بنى تميم إيدال ياء «هَذِي» في الوقف هاء، فيقولون «هَذِه»،

وقال: «إِنَّا أَبْدَلْتُ هَاءَ لِقُرْبِ الْهَاءِ مِنَ الْأَلْفِ الَّتِي هِيَ أَحَدُ الْيَاءِ فِي الْمَدِ»^(٤). اهـ.

وقال الراجز^(٥):

قَدْ وَرَدْتُ مِنْ أَنْكِهَةَ
مِنْ هَافِنَا وَمِنْ هَنَّهَا
إِنْ لَمْ أُرُوهَا فَمَهَا

أراد: «وَمِنْ هَنَّهَا»، «فَمَا أَصْنَعُ؟»^(٦).

فالاستدلال بما سبق يجعلُ لكلام الزمخشري وجَهَّا معتبراً صحيحاً في القياس على قلب الألف هاء في الموضع السابقة.

ومع هذا فاعتراض ابن مالك قويٌّ مُتَّسِّحةٌ؛ إذ يمكن أن يقال لما سبق؛ أي الاستدلال للزمخشري: إن هذا وارد في حالة الوقف، والكلام في مسألتنا على الإطلاق في الوقف والوصل.

(١) "شرح شافية ابن الحاجب": (٢٩٤/٢).

(٢) "شرح الفصل لابن بعشن": (٦/٤).

(٣) "شرح الشافية": (٢٨٦/٢).

(٤) لم يعرف قائله، وانظر: "شرح الفصل" لابن بعشن: (٦/٤، ١٢٨/٣).

(٥) السابق: الموضع نفسه.

ولما سقطت في الوصل في «معننك؟» و«مصنعت؟» دلّ هذا على أنها ليست بدلاً من الألف، وإلا لثبتت في الوصل؛ ولم يُستَّعِنْ.

وأيَّدَ الرضيُّ هذا فقال متابعاً لابن مالك: «ومذهبُ الزغشري أنَّ الماء بدلٌ من الألف، وحملُها على المجرورة في نحو: (مثلُ ماء) و(عيَّ ماء) أوَّلَ...»^(١).
والله أعلم.

* * *

(١) "شرح الشافية": (٢٩٦/٢).

المسألة العاشرة

هل الجيمُ والسينُ واللامُ والنونُ من حروف الإبدالِ؟

الإبدالُ: جعل حرف مكان حرف آخر مطلقاً، الغرض من هذا الباب بيانُ الحروف التي تبدلُ من غيرها إبدالاً شائعاً لغير إدغامٍ.^(١) وإنما وسموا بحروف البديل ما اطرأ إيداله وكثُر، كما يقول ابنُ يعيش.^(٢) وجمعها ابنُ مالك في قوله:^(٣)

(هَادَتْ مِطْوَيًّا) كلام بِعَنَّا

ـ حروف إيدال فَشَا مُبَيْنًا

وذهب الرغشري إلى أنَّ (الجيم) و(السين) و(اللام) و(النون) من حروف الإبدال، والذي حلَّه على هذا خلطُه بينَ الإبدال الصرف الذي يطردُـ وهو موضع هذه المسألةـ ولغات القبائل في وضع حرف مكان آخر.

فقال في «المفصل»^(٤): «والجيم أبدلت من الياء المشددة في الوقف، قال أبو

(١) "شرح الكافية الشافية" لابن مالك: (٤/٢٠٧٩)، و"شرح الأشموني للاتفاقية": (٤/٢٧٩)، وخرجَ بعده (مطلقاً) القلب؛ فإنه خصَّ بحروف العلة، قاله في "التصريح": (٢/٣٦٦).

(٢) "شرح المفصل" لابن يعيش: (٨/١٠).

(٣) من آيات "الكافية الشافية": (٤/٢٠٧٧)، وفي "الخلاصة":

ـ *آخرُ الإبدال هَادَتْ مُطْوَيًّا*

قال ابن مالك: «ومعنى (هَادَتْ): ساكتٌ، والمطرُ: الصديق». اهـ "شرح الكافية الشافية": (٤/٢٠٨٠).

(٤) في الأصل: مطوي، وهذا ضبط يخل بالوزن، والصواب: مطويٌّ كما أثبت.

(٥) شرح ابن يعيش: (١٠/٥٠).

عمرٌ: قلتُ لرجلٍ من بني حنظلة: مَنْ أنتَ؟ فـقال: فَقِيمُجُّ. فـقلتُ: مَنْ أهْيَمْ؟
ـقال: مُرْجُّ... أراد فقيحيًّا، ومُرميًّا.

ومن الشواهد التي أنشدها على هذه اللغة وهي في ظنه من الإبدال الصرفي

قول الراجز^(١):

كَانَ فِي أَذَابِينَ الشُّوَّلِ
مِنْ عَبَسِ الصَّبِيقِ قُرُونَ الْإِجْلِ

ومثيل للسين بقولنا: يُزَدِّلُ ثَوْبَهُ، بدلاً من «يُسَدِّلُ»، وـقال: «وفي لغة كلب
تبدل زايَا مع القاف خاصة، يقولون (مسَّ زَقَرَ)»^(٢) أي: سَفَرَ.

ـوقـالـ: «واللام وأبدلتـ منـ النـونـ والـضـادـ فيـ قولـهـ»^(٣):

* وَقَفَتْ فِيهَا أَصْبَلَّا أَسَائِلُهَا *

(١) في "المفصل" بشرح ابن عبيش: (١٠/٥٠): «متوجه... موى». والتصويب من "المفصل" بعنابة

الحساني: (ص ٣٧١)، ومن "شرح ابن عبيش".

(٢) لأبي التجم العجلي، "شرح شواهد الشافية": (ص ٤٨٥) للبغدادي، والشاهد: الإجل، وأصله: الإيل، وهو الذكر من الأواعل.

وأـنـشـدـهـ فيـ اللـسانـ (أـجـلـ)، قالـ ابنـ منـظـورـ: والإـجـلـ: لـغـةـ فيـ الإـيـلـ... قالـ أبوـ عـمـرـ وـبـنـ العـلـامـ: بعضـ الأـعـرـابـ يجعلـ الـيـاءـ المشـدـدةـ جـيـئـاـ. اـهـ

(٣) "المفصل": شرح ابن عبيش ١٠/٥٢، وانظر: "شرح الشافية" للرضي: ٣/٢٢٢.

(٤) للنابعة النبانية، وهو من البسيط، وقامـهـ: أـعـيـثـ جـوـاتـ وـمـاـ بـالـزـيـنـعـ منـ أـخـيـدـ، انـظـرـ: "شرح شواهد الشافية": (ص ٤٨١)، و"شرح الأنسوني للألفية": (٤/٢٨٠).

وقوله^(١):

* مآل إلى أرطاة حقف فالطَّجْعُ # اهـ.

وقال: «والنونُ أبدلَت من الواو واللام في (صناعي) و(بهاري)، و(لعنَّ)
معنى (علَّ)، اهـ.

هذا عَرَضٌ مذهب الزعشيُّ في المسألة، وأشرع الآن في ذكر اعتراض ابن
مالكٍ عليه، وكلامُه هو الراجحُ هنا، وهو المختار.

قال - رحمه الله - في «شرح الكافية الشافية»^(٢): «حروفُ الإبدال المبوبُ عليها
في كتبِ التصريف هي الحروفُ التي تبدلُ من غيرها لغير إدغام.

والتي لابد من ذكرها هي هذه التسعة^(٣)، وما سواها مما ذكره الزعشيُّ
وغيره مُستغنٍ عنه، كاللام والنون والجيم والسين.

وربما كان غير هذه الأربعة أولى بالذكر كالصاد، فإن إيدالها من السين عند
مجاورة حرف الاستعلاء مطردٌ على لغة، فذكرها أولى من السين إذ ليس للسين
موضع يطردُ إيدالها فيه.

وكذلك اللام والنون إيدالهما من غيرهما إنما هو بالنقل في كُلِّمٍ محفوظة؛

(١) الرجز لظهور من جهة الأيمدي، وقبله:

لم أر أي أن لا دفعه ولا شبيه.

انظر: «شرح شواعد الشافية»: (ص ٤٨٠ - ٢٧٤)، و«شرح الأشموني»: (٤/٢٨٠).
(٢) (٤/٢٠٧٧ : ٢٠٨٠).

(٣) يعني حروف: (عَادَتْ وَطَرَرَ).

كتو لهم في (أصيلان): (أصيل)، وفي (اضطجع): (الطبع).
وكقوله في (الرُّفَل) - وهو الفرس الذي يَلْتَمِسُ الرُّفَلَ -: (الرُّفَن)، وفي (أنْغَرَت الشَّاة) -
إذا خرج لبنيها أحمر كالنُّقرة -: (أَنْقَرَت الشَّاة).

وأما الجيم فـأَنَّ قوماً من العرب يُبَدِّلُونَها من الباء المشددة في الوقف باطراد،
وربما أبدلت دون وقف كقولهم في (الإِلَيْل): (الإِجَل)، دون تشديد قوله^(١):

يَا رَبِّ إِنْ كَثُرَ قَبْلَتْ حَجَّجَنْ
فَلَا يَرْأُ شَاحِجَ يَا تِيكَ بَعْ
أَنْقَرَ نَهَكَ يُمْزِي وَفَرِيجَ

وهذا النوع من الإبدال جدير بأن يذكر في كتب النصريف،
وإلا لزم أن تذكر العين، لأنَّ إبدالها من الممزة المتحركة مطردة في لغة بني عميم،
ويسمى ذلك عنونة، وكان أيضاً يلزم أن تذكر الكاف؛ لإبدالها من تاء الضمير؛
كقول الراجز^(٢):

يَا ابْنَ الزِّيْر طَالَّا هَصِّيْكَا
وَطَالَّا عَيْتَشَ إِلَيْكَا

أراد: عصيت.

وأمثال هذا من الحروف المبدلة من غيرها كثيرة، وإنما ينبغي أن يعتمد في

(١) الرجل بعض أهل اليمن، وهو في «النِّرَادِر» لأبي زيد (١٦٤)، و«مَالِسْ ثَلْبَ»: (١١٧/١)، وانظر: «شرح شواهد الشافية» للبنادادي: (ص ٢١٥)، وقال البنادادي: أصله: حجي وبي ووَفْرَقَ ياء المتكلم في الثلاثة. اهـ.

(٢) «النِّرَادِر»: لأبي زيد: (١)، قال العيني: قال راجز من جبَر، اهـ. «شرح الشواهد للعيني» بهامش «شرح الأشموني لـ«اللفنة»»: (٤/٢٨٣)، وانظر: «شرح شواهد الشافية»: (ص ٤٢٥).

الإبدال التصريفي بما لم يُبدل وقع في الخطأ أو مخالفه الأكفر». اهـ
فحاصل اعتراضه:

١ـ التفريق بين الإبدال الصرف والإبدال الخاص بلهجته ما، وإلا فالمحروف كلها قد دخلها الإبدال الثانيـ إلا الألف كما قال الأشموني^(١).

٢ـ أنه يشترط في الإبدال الاطراد والشيوخ؛ بحيث لو لم يبدل كان الخطأ والمخلافة.

وقد قال الرضيـ مؤيداً مذهب ابن مالكـ في عد الزمخشريـ السينـ: «لا وجه له»^(٢)، ووصف إبدال اللام من النون في (أصيلال)، و(فالطبع) بالشنودة^(٣)، وكذلك الجيم من الياء^(٤)، وبنحوه ابن عقيل وابن هشام^(٥).

وجعل ابن يعيشـ (صنفانـي ويترازيـ) على غير القياس^(٦)، وقال عن (العنـ ولعلـ): وأرى أنها لغتان لقلة التصرف في الحروف^(٧). اهـ.

فتبيّن بهذا ضعفـ مذهبـ الزمخشريـ في هذه المسألة وقوـةـ مأخذـ ابن مالـكـ وأعتراضـ عليهـ.

والله أعلمـ.

* * *

(١) "شرح الألانية": (٤/٢٧٩)، وهو علي بن محمد بن عيسى أبو الحسن (ت ٩٠٠ مـ). "الأعلام": (٥/١٠).

(٢) "شرح الشافية": (٣/٢٠٠).

(٣) السابق: (٣/٢٢٦)، ويروي (فاضطجع)، عليه فلا شاهدـ. انظرـ ابن يعيشـ: (١٠/٤٦).

(٤) السابق: (٣/٢٣٠).

(٥) "شرح ابن عقيل للألانية": (٤/٢١٠)، "أوضح المسالك": (٤/٣٧٠).

(٦) "شرح الفصل": (١٠/٣٦).

(٧) السابق: (١٠/٣٦)، وانظرـ: "شرح ابن عقيل للألانية" بحاشية الخضريـ: (٢/١٩٠ـ١٩١)، وـ"التصریح": (٢/٣٦٧ـ٣٦٦)، وـ"شرح الأشموني": (٤/٢٧٩ـ٢٨٠).

المسألة الحادية عشرة

هل ألفُ (تفاعل) للإِلْحَاقِ بـ(تَفَعْلَلٍ)؟

معنى «الإِلْحَاق»: أن تزيد حزفًا أو حزنًا على تركيب زيادة غير مطردة في إفاده معنى^(١); ليصير ذلك التركيب بذلك الزيادة مثل كلمة أخرى في عدد المروف وحركاتها المعينة والسكنات كل واحد في مثل مكانه في الملحق بها^(٢).

وقال الزمخشري^(٣) عند ذكر أضرب موازن الرباعي على سبيل الإِلْحَاق: «ولمحق^(٤) بـ(تدحرج) نحو (تجلىت)... وـ(تفاَل)... اهـ».

وعلّم ابنُ مالك في إِلْحَاق (تفاَل) بـ(تدحرج) - أي: (تفاعل) بـ(تفَعْلَل) - بالألف، فقال في: «شرح الكافية الشافية»^(٥): «وأما الألف فإنها لام يمكن لها حظ في الأصلية لم يقابل بها أصل، وقد علّم الزمخشري^(٦) في جعله ألفَ (تفاعل) مزيدة للإِلْحَاق، وألفُ (تفاعل) هي ألفُ (فاعَل)، لأنَّ نسبةَ (تفاعل) من (فاعَل) كنسبة (تفَعْلَل) من (فعَل)؛ لأنَّ ذا التاء من القبيلتين مطابقُ المجردِ وَمِنَ التاء، اهـ».

وما ذهبَ إليه ابنُ مالك هو الصحيح، وتقريرُ مذهبِه بأدلة ثلاثة:

الأول: أنَّ الألفَ لا تكونُ حسناً للإِلْحَاقِ، وإنما تزداد للإِلْحَاقِ إذا كانت

(١) زاد ابن بعثة: «نوسحا في اللغة». «شرح الفصل»: (٧/١٥٥).

(٢) «شرح الشافية» للرضي: (١/٥٢).

(٣) «الفصل» بشرح ابن بعثة: (٧/١٥٥).

(٤) (٤/٢٠٦٩).

آخرة، نحو: (أَزْطِي)^(١).

الثاني: أنَّ الْأَلْفَ معناها هنا: إِفَادَةُ معنى «كون الفعل بين اثنين فصاعداً»^(٢)، فليست للإِلْحَاق كما يشير إليه كلام ابن مالك.

الثالث: أنه قد وَرَدَ (تفاعل) مدغِّماً نحو: (تَضَامَ) و (تَمَادَ) و (تَرَادَ) «ولو كان شيء منه ملحقاً بـ(تفاعل) لم يجز إدغامه؛ لثلا يتغير بناء الملحقي بسبب تسكين الأول من المثنين عن موافقة بناء ما ألتحق به من الحركات، كما لم يدمغوا (جلبَ) لما كان الإدغام يُغيّره عن موافقة ما ألتحق به وهو (قرطس)^(٣)».

وقد جمعت هذه الأدلة الثلاثة - وكانت متفرقة - من كلام ابن يعيش - وقد خالفَ الزمخشري في «شرح المفصل» - وأي حيان في «الذكرة» و«الارتساف»، والرضي في «شرح الشافية»، وقال الأخير عن مذهب الزمخشري: «وهو وَهُمْ». وعلل ابن يعيش والرضي^(٤) ذلك بأنَّ الْأَلْفَ مدة مخضة، والخشوا يلزمها الحركة في بعض المواقع، ولا يصح هذا في الْأَلْفِ الخشوا.

فتين من هذا ضعف إِلْحَاق (تفاعل) بـ(تفاعل)، وصحة ما ذهب إليه ابن مالك.

والله أعلم.

* * *

(١) الأَرْطَى: شجر ينبع في الرمل، واحدة: أرطاة، وانظر: «شرح المفصل» لابن يعيش: (٧/١٥٦).

(٢) «شرح الشافية» للرضي: (١/٥٧).

(٣) «ذكرة النحو» لأي حيان: (ص ٥٥٠)، وانظر: «ارتساف الضرب»: (١/١١٣-١١٤)، و«شرح الشافية» للرضي: (١/٥٧-٥٨).

(٤) «شرح المفصل»: (٧/١٥٦)، «شرح الشافية»: (١/٥٧).

المسألة الثانية عشرة

إعراب: «فِيهِ أَيْتُ بَيْتَنِتْ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ»^(١)

عطف البيان هو التابع المُشَبَّه للصفة في توضيح متبعه إن كان معرفة وتحصيصه إن كان نكرة^(٢).

وهو في الجوامد بمثابة النعت في المشتقات^(٣).

وقد أجاز جار الله مخالفة التابع للمتبوع في هذا الباب في التعريف والتنكير؛ فقال في قوله تعالى: «فِيهِ أَيْتُ بَيْتَنِتْ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ»؛ «مقام إبراهيم» عطف بيان لقوله تعالى: «أَيْتُ بَيْتَنِتْ»^(٤). اهـ.

وباستقراء مظان المسألة في «الكتشاف» وجدت مذهب يقاد يطرد؛ فقال في قوله تعالى: «وَيَنْأِي قِيمًا مِلْهَةً إِبْرَاهِيمَ»^(٥): «ملة إبراهيم عطف بيان»^(٦). اهـ.

وجعل (هارون) عطف بيان لـ (وزيرًا) في قوله تعالى: «وَزَيْرًا مِنْ أَهْلِ هَرُونَ

(١) سورة آل عمران: ٩٧.

(٢) "أوضح الملاك" (٢٤٦/٢)، وانظر "شرح ملحة الإعراب" للحريري (ص ٨٠).

(٣) "شرح المفصل" لابن عييش (٣/٧٢).

(٤) «الكتشاف» (١/٢٠٣).

(٥) سورة الأنعام: ١٦١.

(٦) (٤/٥٠-٥١) ولم يرد للمسألة ذكر في «المفصل».

أُخْيٍ)،^١ وقال عن (أُخْيٍ): «وَإِنْ جَعَلْ عَطْفَ بِيَانِ آخْرِ جَازْ وَحْسِنْ».^٢ اهـ

وأعرب «أَنْ تَقُومُوا» عطف بِيَان لـ«وَجَدَةٍ» في قوله تعالى «أَعِظُّكُمْ بِوَجَدَةٍ أَنْ تَقُومُوا إِلَيْهِ».^٣

وقال ابن مالك: «وَلَا كَانَ الْمَقصُودُ بِهِ -أَيْ: عَطْفُ الْبَيَانِ- مَسَاوِيًّا لِلْمَقصُودِ بِالنَّعْتِ وَجْبَ تَسَاوِيهِا فِي مَوَافِقَةِ الْمُتَبَعِ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّكْرِيرِ وَامْتِنَاعِ تَخَالُفِهِا، وَقَدْ أَجَازَ الزَّمَنِيُّ فِي «الْكَشَافِ» تَخَالُفِهِا فَجَعَلَ قَوْلَهُ تَعَالَى: «مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ» مَعْطُوفًا عَلَى قَوْلَهُ تَعَالَى: «إِنْتَ يَتَبَشَّرُ»، وَفَلَغَ عَنِ الْإِجَاعِ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَا يَحِوزُ كَمَا لَا يَحِوزُ نَعْتَ نَكْرَةً بِمَعْرِفَةٍ».^٤ اهـ

وقال في موضع آخر:^٥ «وَقَوْلُهُ فِي هَذَا مُخَالَفٌ لِاجْعَادِ الْبَصَرِيِّينَ وَالْكَوْفِيِّينَ فَلَا يَلْفَتُ إِلَيْهِ». اهـ.

وعلى كلام ابن مالك عَوْلَ جَهُورُ الْمُتَأْخِرِينَ مِنَ النَّحَاةِ وَالْمُفَسِّرِينَ؛ فَقَالَ أَبُو حِيَانَ بَعْدَمَا ذَكَرَ نَحْوَ كَلَامِ ابنِ مَالِكٍ رَادِيًّا بِهِ عَلَى الزَّمَنِيِّ: «وَالْأُولَى وَالْأَصْوَبُ فِي إِعْرَابِ «مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ» أَنْ يَكُونَ خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ مُحَلَّوْ فَتَقْدِيرُهِ

(١) سورة طه: ٢٩-٣٠.

(٢) «الْكَشَافُ» (٤٣٢/٢).

(٣) سورة سبأ: ٤٦. وانظر «الْكَشَاف» (٢٦٣/٢٦٣).

(٤) «شَرْحُ عَدْدَةِ الْحَافِظِ وَعَدَةِ الْلَّافِظِ» (٢/٥٩٤-٥٩٥).

(٥) «شَرْحُ التَّسْهِيلِ» (٣٢٦/٣)، وانظر «الْمَسَاعِدُ» لِابْنِ عَقِيلٍ (٤٢٤/٢).

(أحداً)، أو مبتدأ خبره محذوف تقديره (منها)؛ أي: من الآيات البينات مقام إبراهيم، ويكون ذكر المقام لعظمته ولشهرته عندهم ولكونه مشاهداً لهم لم يتغير، ولإذكارهم ل Ibrahim دين أبيهم إبراهيم^(١). اهـ

ومن قبلهم قال الأخفش: «رَأَيْتَ (مقام إبراهيم) لأنَّه يقول: فيه آياتٌ بِيَنَاتٍ منها مقامُ إبراهيم، على الإضمار»^(٢). اهـ

وبنحوه الزجاج، قال: «فَأَمَّا رَفِعُ (مقام إبراهيم) فَعَلَّ أَنْ يَكُونَ عَلَى إِضْمَارٍ: هُوَ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ»^(٣).

وقرر ابنُ هشام مذهب الجمهور في مواضع من كتبه؛ فقال: «البيان لا يخالف متبعه في تعريفه وتنكيره، وأما قول الزغشري: إنَّ (مقام إبراهيم) عطف على (آيات بینات) ف فهو»^(٤)، «مخالف لاجماعهم»^(٥).

ولكته في موضع آخر اعتبر عنه بأنه قد يكون استخدم مصطلح «عطف البيان» وأراد «البدل»؛ فقال في «المغني»^(٦): «وقد يكون عبر عن البدل بعطف البيان

(١) «البحر المحيط» (٣/٩) (٤٠٥/٧)، و«الارتفاع» (٦٠٥/٢)، وانظر «معجم المراسيم» (٢/١٢١).

(٢) «معاني القرآن» (١/٢١١) للأخفش الألوسي. وانظر «إعراب القرآن» للنحاس (١/٣٩٥-٣٩٦).

(٣) «معاني القرآن» للزجاج (١/٤٤٦). وانظر «البيان في إعراب القرآن» للعكبري (١/١٤٤)، و«أنوار التنزيل» للبيضاوي (ص ٨٢)، و«إرشاد المقل السليم» لأبي السعود (٢/٦١).

(٤) «معنى الليب» (ص ٥٩٤)، وانظر «أوضح المسالك» (٢/٣٤٨)، و«شرح شذور النعْب» (ص ٤٣٦)، و«شرح قطر الندى» (ص ٤٩٢).

(٥) «أوضح المسالك» (٣٤٨/٣).

(٦) (ص ٧٤٨).

لتأخيهها، ويؤيد قوله في «أَسْكُنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجْدِكُمْ»^(١): إن «مِنْ وُجْدِكُمْ» عطف بيان لقوله تعالى: «حَيْثُ سَكَنْتُمْ»، وتفسير له، قال: و(من) تبعية حذف بعضها، أي أسكنوهن مكاناً من مساكنكم مما نطيقوه^(٢). اهـ.

وإنما يريد البديل؛ لأن الخافض لا يعاد إلأ معه، وهذا إمام الصناعة سيبويه يسمى التوكيد: صفة، وعطف البيان: صفة^(٣). اهـ.

وقد يؤيد اعتذار ابن هشام ما ذهب إليه الرضي؛ فإنه قال في «شرح الكافية»^(٤): «وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان؛ بل لا أرى عطف البيان إلأ البديل».

وقال^(٥): «وبدل الكل من الكل يجب موافقته للمتبوع في الإفراد والثنية، والجمع والتأنيث، لا في التعريف والتنكير». اهـ.

وعليه فيجوز إعراب (مقام إبراهيم) عطف بيان لـ (آيات بيات) مع تخالفهما في التعريف والتنكير عند الرضي.

وردَّ منْ بعد ابن هشام والرضي هذا الاعتذار والتوجيه - كخالد الأزهري وباسين والصبان» والحضرمي - ولخص ذلك الحضرمي في قوله^(٦): «لا يجوز تخالفها تعريفاً وتنكيراً».

(١) سورة الطلاق: ٦.

(٢) «الكتاف» (٤ / ١١).

(٣) (١ / ٣٣٧).

(٤) «شرح الكافية» (١ / ٣٤٠).

(٥) أبو العرقان محمد بن علي الصبان المصري: (ت ١٢٠٦). «الأعلام»: (٦ / ٢٩٧).

(٦) «حاشية الحضرمي» على ابن عقيل: (٢ / ٥٩).

وأما قول الزغشري: إن (مقام إبراهيم) عطف بيان على (آيات) فمخالف لراجعيهم.

ولا يصح تغريمه على مختار الرضي من جواز تحالفها في التعريف؛ لتحالفهما إفراداً وتذكيراً، وهو ممتنع.

وكذا لا يصح اعتذار «المغني» عنه بأن مراده البديل وعبر عنه بالبيان لتأخيهما في كثير من الأحكام؛ لنصفهم على أن المبدل منه إذا تعدد ولم يقي البديل بالعِدَّة تعين قطعه، فـ«يُخْرُجُ عن البدلية».

قال الصبان: «فالوجه: أنه مبتدأ حذف خبره، أي: منها مقام إبراهيم»^(١).

والمحتر ما ذهب إليه ابن مالك لموافقته الجمهور وسلامته من الاعتراض ومخالفة القواعد التحورية المجمع عليها.
والله أعلم.

* * *

(١) "حاشية الصبان" على الأشموني: (٢ / ٨٦)، وانظر: "التصريح" لخالد الأزمرى: (٢ / ١٣١ - ١٣٢)، "حاشية ياسين" على "شرح الفاكهي لنظر الندى": (٢ / ٢٢٠)، وتعليق محمد عبى الدين عبدالحميد على "أوضح المسالك": (٣ / ٣٤٨).

المسألة الثالثة عشرة.

إعراب: «وَقَطْعَنَتْهُمْ أَنْتِي عَشْرَةً أَسْبَاطًا أَمَّا» [الأعراف: ١٦٠].

ظاهر توجيه المخترى للأية أنَّ (أسباطاً) قبيز؛ فإنه قال في «كتفافه»^(١): «أنتي عشرة أسباطاً» كقولك: أنتي عشرة قبيلة، والأسباط: أولاد الولد، جع سبط... فإن قلت: مير ما عدا العشرة مفرد، فها وجْهُ مجته بجموعاً، وهلا قيل: أنتي عشر سبطاً؟

قلت: لو قيل ذلك لم يكن تحقيقاً، لأنَّ المراد: وقطعنهم أنتي عشرة قبيلة، وكل قبيلة أسباط، لا سبط، فوضع أسباطاً موضع قبيلة، ونظيره:

* بين رماحني مالك وتهليل*

و (أمَا) بدل من (أنتي عشرة) بمعنى: وقطعنهم أمَّا. اهـ.

في بيان مذهبه أنَّ «مراده بالأسباط: القبيلة، ولو قيل: (سبطاً) لأوهم أنَّ المجموع قبيلة واحدة، فوضع (أسباطاً) موضع (قبيلة) كما وضع أبو النجم (رماحاً). وهو جمع موضع جماعتين من الرماح، وثئى على تأويل: رماح هذه القبيلة، ورماح هذه القبيلة.

(١) (٩٨-٩٩).

(٢) من الرجز، لأبي النجم العجي، قوله: تبقلت من أول التبقل، «شرح شواهد الشافية» للبغدادي (ص: ٣١٢)، و«مشاهد الإنصاف على شواهد الكشف» (ص: ٩٤) لحمد عليان المزوقي.

فالمراد: لكل فرد من أفراد هذه التثنية جماعة، كما أن لكل فرد من أفراد هذا الجمجم - وهو أسباط - قبيلة».^(١)

واعتراض ابن مالك على مسأليتين في كلامه:

الأولى: جعله (أسباطاً) واقعة موقع (قبيلة)، وهذا يخالف ما عليه أهل اللغة.

ال الأخرى: إعرابه (أسباطاً) تمييزاً، والصواب: أنها بدلٌ، والتمييز مذوف.

فقال - رحمه الله - في «شرح التسهيل»^(٢): «مقتضى ما ذهب إليه أن يقال: رأيت أحد عشرَ أنساماً، إذا أريدت إحدى عشرة جماعة، كل واحدة منها أنساماً.

ولا بأس برأيه في هذا لو ساعدته استعمالٍ؛ لكنه قوله: «كل قبيلة أسباط لا سبط» خالف لما يقوله أهل اللغة: إن السُّبْط في بني إسرائيل بمثابة القبيلة في العرب، فعل هذا معنى: «وَقَطَعْنَاهُمْ أَثْقَنْ عَشْرَةً أَسْبَاطًا أَسْمَا»: قطعناهم التي عشرة قبائل.

فأسباط واقع موقع (قبائل) لا موقع (قبيلة)، فلا يصحُّ كونه تمييزاً، وإنما هو بدلٌ، والتمييز مذوف». اهـ.

أما المسألة الأولى فاللغويون فيها على ما ذهب إليه ابن مالك، قال ابن منظور: «والسبط من اليهود كالقبيلة من العرب، وقوله ^ﷺ: «وَقَطَعْنَاهُمْ أَثْقَنْ عَشْرَةً أَسْبَاطًا أَسْمَا» ليس (أسباطاً) بتمييز؛ لأنَّ المعِزَ إنا يكون واحداً، لكنه

(١) قال البخدادي في «خزانة الأدب» (٣٩٤/٢).

(٢) (٣٩٣/٢)، وانظر «شرح عمدة الحافظة» (٥٢٤/١).

بدل من قوله (اثنتي عشرة)؛ كأنه قال: جعلناهم أسباطاً، والأسباط من بني إسرائيل كالقبائل من العرب^(١). اهـ.

وأما المسألة الثانية. وهي الاعتراض على إعراب الزغشري (أسباطاً) تمييزاً، وتصويب ابن مالك البدلية - فجمهور المفسرين على ما صححه ابن مالك، قال الطبرى: «وغير جائز أن تكون (الأسباط) مفسرة عن الاثنتي عشرة، وهي جمع؛ لأن التفسير فيها فوق العشر إلى العشرين بالتوحيد لا بالجمع، والأسباط جمع لا واحد، وذلك كقولهم: عندي اثنتا عشرة امرأة، ولا يقال: عندي اثنتا عشرة نسوة، ففي ذلك أن الأسباط ليست بتفسير للاثنتي عشرة^(٢). اهـ.

أو بعبارة أخرى - وهي نص الباقي^(٣): «انتصاب (أسباط) ليس على التمييز؛ لأنه جمع، وتفسير العدد يكون مفرداً؛ كقوله: «اثنتا عشرة شهراً»^(٤)، فلو كان تمييزاً لقال: اثني عشر سبطاً، ولكن المعنى مذوف، والتقدير: اثنتي عشرة فرقاً، وأسباط بدل من (الاثنتي عشرة)^(٥).

(١) «السان العربي» (٤ / ١٩٢٢ مسيط)، ويتحorre الريبيدي في «تاج العروس» (١٩ / ٣٣٠ - مسيط).

(٢) «جامع البيان عن تأويل آي القرآن».

(٣) علي بن الحسين بن علي الأصفهاني (ت ٥٤٣ هـ). «الأعلام» (٤ / ٢٧٩).

(٤) سورة التوبه: ٣٦.

(٥) «كشف المشكلات وإيضاح المضلالات» للباقي (١ / ٤٨٠)، وانظر «معانى القرآن» للأخفش (٢ / ٣١٣)، والفراء (١ / ٣٩٧)، والزجاج (٢ / ٣٨٢-٣٨٣)، و«إعراب القرآن» للنحاس (٢ / ١٥٦)، و«السان في غرب إعراب القرآن» لابن الأباري (١ / ٣٧٦)، و«البيان» للعكبري (١ / ٢٨٧)، و«تفسير الألوسي» (٩ / ٨٧)، وجوزي البيضاوي في «تفسير» (ص ٢٢٥) التمييز والبدل.

وما ذهب إليه ابن مالك في «شرح التسهيل» هو اختيار الجمهور ما عدا الفراء؛ فإنه جَوَّزَ جمع تمييز المركب، فـ(أسباطاً) عنده يجوز أن تعرّب تمييزاً. والخوفي يرى أن (أسباطاً) نعت لـ(فرقة) مخدوقة، وأقيمت الصفة مقامه^(١).

وقال أبو حيان - معتبراً على الزمخشري، بعد أن ذكر نحو كلام ابن مالك: «قوله - أي الزمخشري: «ونظيره: بين رمادي مالك ونهيل» ليس نظيره؛ لأن هذا من تشية الجمع، وهو لا يجوز إلأ في الضرورة...». اهـ.

والجدير بالذكر أن الزمخشري ذكر في «المفصل» خلاف ما ذهب إليه في «الكتشاف»، فإنه قال: «وقوله عز من قائل: «ثُلَّتْ مَا تَقْرَبُ سَبِيلَكَ» على البديل، وكذلك قوله: «أَنْتَنِي عَنْتَرَةَ أَسْبَاطًا»». اهـ. وشرحه ابن يعيش دون التعرض لاختلاف رأيه.

وأيضاً فإنَّ من المتأخرین من يعزو إلى ابن مالك إعرابه (أسباطاً) تمييزاً لا بدلاً،

(١) «معانى القرآن» للقراء، (٣٩٧/١)، «معجم المراسع» (١/٢٥٣)، «التصرير» (٢/٢٧٥)، «محاشية الخضرى» (٢/١٣٨)، قال القراء: (فقال: (أنتي عشرة) و(السيط) ذكر؛ لأن بعده (أنتا)، فذهب الثانية إلى (الأمم). ولو كان (أنتي عشر) لذكير (السيط) كان جائزـ).

(٢) «البعر المحيط» (٤/٤٠٧). وانتظر مذهب الجمهور في «شرح المفصل» لابن يعيش (٦/٢٤)، «شرح الكافية» للمرتضى (٢/١٥٤-١٥٥)، «ألوضح المسالك» (٤/٢٥٧)، «شرح الشذور» (ص ٤٥٩)، «التصرير» (٢/٢٧٥)، «شرح الأشمرن» (٣/٦٩-٧٠)، «شرح الفاسكي للقطر» (٢/١٤٣)، «محاشية الخضرى» (٢/١٣٨).

(٣) سورة الكيف: ٢٥.

(٤) «المفصل» بشرح ابن يعيش (٦/٢١).

فقال ابن هشام: «وزعم الناظم أنه تميّز، وأن ذكر (أهـاماً) رجح حكم الثانيت»^(١).
وبنحوه خالد الأزهري والأشموني والحضرمي^(٢).

فإما أن يكون قد اضطرب رأيهما، أو تغير اتجهاؤهما، وقد يترجع الاحتمال
الثاني بأن «الكافية الشافية وشرحها» أسبق زمناً من «شرح التسهيل»، فها في
«التسهيل» وشرحه هو ما استقر عليه رأي ابن مالك، ونحو هذا أيضاً يقال في
رأي الزمخشري؛ لأن «الكتشاف» ألف بعد «المفصل» بنحو عشر سنوات^(٣).

والله أعلم.

* * *

(١) «أوضح المسالك» (٤/٤٥٧).

(٢) «التصريح» (٢/٢٧٥)، و«شرح الأشموني» (٣/٦٩-٧٠)، «حاشية الحضرمي» (٢/١٣٨)، وانظر
«شرح الكافية الشافية» (٣/١٦٦٤)؛ فإنه قال: «وقد يرجح اعتبار المعنى كقوله تعالى: «وَقَطَعْتُهُمْ
أَنْتَى عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أَمَّا»؛ لأن البيط مذكور». اهـ

(٣) انظر تحقيق هذا في «نحو الزمخشري بين النظرية والتطبيق» لزكريا الفقي (ص ٢٤٨) هامش (٤)، وفي
مقدمة تحقيق «نكت الأعراب في غرب الإهارب للزمخشري» للدكتور محمد أبو الفتوح (ص ١٤-١٨).

المسألة الرابعة عشر

إعراب: «يُرِيكُمْ الْبَرَقَ خُوفًا وَطَمْعًا» [الرعد: ١٢].

قال الزغشري: «خُوفًا وَطَمْعًا» لا يصح أن يكون مفعولاً لهما؛ لأنهما ليسا بفعل فاعل الفعل المعلل إلا على تقدير حذف المضاف؛ أي: إرادة خوف وطعم، أو على معنى: إخافة وإطهاء.

ويجوز أن يكونا متتصبين على الحال من البرق؛ كأنه في نفسه خوف وطعم، أو على: ذا خوف وذا طمع، أو من المخاطبين، أي: خائفين وطامعين^(١). اهـ

واعترض عليه ابنُ مالِكٍ في منعه نصبهما على المفعول له، وعلى جعلهما حالين، أو أنها على تقدير حذف المضاف؛ فقال في «التسهيل»: «المفعول له: هو المصدرُ المعلّل به حَدَثَ شاركَه في الوقت والفاعل تَحْقِيقًا أو تَقْدِيرًا». اهـ

ثم قال في «شرحه»^(٢): «فلو كان الفاعل واحدًا ولم يذكر لكان الحكم مثل ما هو مع وحده إذا ذُكر، وذلك نحو: ضرب الصبي تأديباً؛ كذا لو كان الفاعل غير واحد في اللفظ وواحدًا في التقدير كقول النابغة^(٣):

(١) «الكتشاف» (٢٨٢/٢).

(٢) «شرح التسهيل» (١٩٦/٢).

(٣) من الطفيلي، ديوانه (مس ٦٥، ٦٤)، وانتظر: «الكتاب» (١ - هارون)، و«التبصرة» للصميري (١ - ٢٥٥ - ٢٥٦)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥٤/٢).

المسألة الخامسة عشرة.

إعراب: «وَمَا أَهْلَكَنَا مِنْ قُرْيَةٍ إِلَّا وَمَا كَتَبَ مَعْلُومٌ» [سورة المعبر آية: ٤].
قال الزمخشري رحمه الله: «وَهَا كَتَبٌ...» جملة واقعة صفة لـ(قرية)،
والقياس أن لا تتوسط الواو بينها، كما في قوله تعالى: «وَمَا أَهْلَكَنَا مِنْ قُرْيَةٍ إِلَّا
مَا مُنْذِرُونَ»^(١)، وإنما توسيطت لكى يكيد لصوق الصفة بالموصوف، كما يقال في
الحال: جاءني زيدٌ عليه ثوبٌ، وجاءني وعليه ثوبٌ^(٢).
وقال أيضاً: «وَإِذَا قُلْتَ: (مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيَّدَ خَيْرًا مِنْهُ) كَانَ مَا بَعْدَ (إِلَّا)
جَلَةً ابتدائية واقعة صفة لـ(أَحَدٍ)...»^(٣) اهـ.
ورَدَ ابنُ مالِكَ كلامَهُ هَذَا، ووصَفَهُ بِأَنَّهُ «مِنْ آرائِهِ الواهِيَّةِ وَزُعمَتِهِ
الْمُلَاثِيَّةُ»^(٤)، وأنَّه فاسدٌ من خمسةِ أوجهٍ؛ فقال رحمه الله: «وَزُعمَ فِي «الْكَثَافَ»
أَنَّ «وَهَا كَتَبٌ مَعْلُومٌ» جملةٌ واقعةٌ صفةٌ لـ(قرية) وَوُسْطَتْ الْوَاوُ بَيْنَهَا لِتُوكِيدِ
لصوق الصفة بالموصوف، كما يقال في الحال: جاءني زيدٌ عليه ثوبٌ، وجاءني
وعليه ثوبٌ.

(١) سورة الشعراه: ٢٠٨.

(٢) «الْكَثَافُ» (٢/ ٣١٠).

(٣) «الْمُفْصَلُ» بشرح ابن عبيش (٢/ ٩٣).

(٤) «شَرْحُ التَّسْهِيلِ» (٣/ ٣١٠).

(٥) سورة الحجر: ٤.

وما ذهبَ إليه من توسطِ الواو بين الصفةِ والموصوفِ فاسدٌ من خمسةِ أوجهٍ:
أحدهما: أنه قاس في ذلك الصفة على الحال، وبين الصفة والحال فروقٌ كثيرة؛
كجواز تقدمها على صاحبها، وجواز تناقضها بالإعراب، وجواز تناقضها
بالتعريف والتذكير، وجواز إغفاء الواو عن الضمير في الجملة الحالية، وامتناع
ذلك في الواقع نعنة^(١).

فكمَا ثبتَ تناقضُ الحال الصفة في هذه الأشياء ثبتَ تناقضُها إياها بمقارنةِ الواو
الجملة الحالية، وامتناع ذلك في الجملة النعتية.

الثاني: أنَّ مذهبَه في هذه المسألة مذهبٌ لا يُعرفُ من البصريين والكرفين
معوّلٌ عليه، فوجبُه لا ينفتُ إليه.

الثالث: أنه معلّل بما لا يناسبُ؛ وذلك أن الواو تدل على الجمع بين ما قبلها
وما بعدها، وذلك مستلزم لتغييرِهما، وهو ضدّ لما يراد من التوكيد، فلا يصحُّ أن
يقال: العاطف مؤكّد.

الرابع: أن الواو فصلت الأولى من الثاني، ولو لا هي لتناصقاً، فكيف يقال:
إنها أكدت لصوقها^(٢).

الخامس: أن الواو لو صلحت لتوكيده لصوق الموصوف بالصفة لكان أولى

(١) انظر: «الأشياء والنظائر» للسيوطى (٤٨٧/٢).

(٢) كان هذا الرجء هو الذي قبله، لكن بصياغة أخرى.

الواضع بها موضع لا يصلح للحال، نحو: ((إِنْ رَبِّكَ لَا رَأَيْهُ سَدِيدٌ لِسَعِيدٍ)، فـ(رأيْهُ سَدِيدٌ) جملة ثُبَّتَ بها، ولا يجوز افتراضها بالرواو؛ لعدم صلاحيتها للحال، بخلاف: «وَهُوَ كِتَابٌ مُعْلَمٌ»؛ فإنها جملة يصلح في موضعها الحال؛ لأنها بعد تفسي، والمعنى صالح لأن يجعل صاحب حالٍ كما هو صالح لأن يجعل مبتدأ»^(١)، ومن أمثلة أبي علي في «الذكرة»: ما مررت بأحد إلا قاتلها إلا أخاك، فجعل (قاتلها) حالاً من (أحد) لاعتراضه على التفسي، وأبطل جعله صفة بعد (أحد) لأن ((إِنْ) لا تتعارض بين الصفة والموصوف»^(٢).

«ولأن النعت مكمل للمنعوت وجعل معه كثيـر واحد، فدخول الواو عليه يوهم كونه ثانياً مغايـراً له؛ لأن حق المعطوف أن يكون غير المعطوف عليه، وهذا منافي لما زعم من توكيـد الارتباط»^(٣). اهـ.

فابنُ مالك يعترض على مسألتين: إعراب «وَهُوَ كِتَابٌ مُعْلَمٌ» صفة، وجعل الزمخشريـيـ الواو لتوكيـد لصوق الصفة بالموصوف.

ويتلخص بيان هذا الاعتراض في النقاط الآتية:

- ١ - أن قياس الزمخشريـيـ الصفة على الحال غير صحيح.
- ٢ - أنه ليس له إمام يستند إليه.

(١) «شرح التسهيل» (٢/٢٠٢-٣٠٣).

(٢) «شرح التسهيل» (٢/٢٣٢)، وانظر: «شرح الكافية الشافية» (٢/٧٣٩).

(٣) «شرح التسهيل» (٣/٣١٠).

٣- جعله الواو.. العاطف - لتركيز اللصوص، مع أن الأصل في المعطف التغاير.

٤- وجود المد وغات لإعراب الجملة حالاً.

٥- المقرّر أن (إلا) لا تفصل بين الصفة والموصوف.

وتتابع الزمخشري غير واحد من المفسرين والعربين كأبي البقاء العكברי، وأبن الأنباري والبيضاوي " وغيرهم.

قال أبو البقاء: الجملة نعت لـ (قرية)، كقولك: ما لقيت رجلاً إلا عالماً، وقد ذكرنا حال الواو في مثل هذا في البقرة في قوله تعالى: «وَعَسَى أَن تَكُرُهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لِّكُمْ»^(١). اهـ

وكلامه الذي أشار إليه هو: «وَهُوَ خَيْرٌ لِّكُمْ» جملة في موضع نصب، فيجوز أن يكون صفة لشيء، وساغ دخول الواو لما كانت صورة الجملة هنا كصورتها إذا كانت حالاً، ويجوز أن تكون حالاً من التكراة؛ لأن المعنى يقتضيه^(٢). اهـ

وكان الرضي أجاز هذا الرأي؛ فإنه بعدهما ذكره أخذ يعلل له، ولم يُشرِّك إلى ضعفه إلا بقوله: (وقيل) التي يمكن أن تكون للتفصيل لا للتضييف، فقال في «شرح

(١) عبدالله بن عمر بن محمد بن علي (ت ٦٨٥هـ)، «البنتية» (٥٠/٢).

(٢) سورة البقرة: ٢١٦، وانظر: «البيان» (٧٢/٢).

(٣) «البيان» (٩٢/١)، وانظر «البيان» لأبن الأنباري (٢/٦٥)، و«تفسير البيضاوي» (٣٤٤)، و«تفسير أبي السعود» (٥/٦٥-٦٦).

الكافية»^(١) عن هذه الآية: «الواو للحال؛ لأن صاحب الحال عام، وقيل الجملة صفة للنكرة، وأتوا بالواو لحصول الفصل بين الموصوف وصفته - التي هي الجملة - بـ(إلا)، فحصل للصلة انفصال من الموصوف بوجهين: يكونها جملة، وبـ(إلا)؛ فجيء بالواو رابطة». اهـ فكأنه يحكي كلام الزغشري بصياغة أخرى. وما ذهب إليه الزغشري ومن تابعه مرجوح، والصواب ما عليه ابن مالك والجمهور.

قال أبو حيان: «وهذا الذي قاله الزغشري وتبعه فيه أبو البقاء لا نعلم أحداً قاله من النحوين، وهو مبني على أن ما بعد (إلا) يجوز أن يكون صفة، وقد منعوا ذلك.

قال الأخفش: لا يفصل بين الصفة والموصوف بـ(إلا)، ثم قال - أى الأخفش -: ونحو «ما جاءني رجل إلا راكب» تقديره: «إلا رجل راكب»، وفيه قبح بجعلك الصفة كالاسم»^(٢).

وفي جعل الزغشري الواو داخلة على الجملة لتوكيد لصوق الصفة بالموصوف يقول ابن هشام - رأداً هذا الرأي -: «وهذه الواو أثبتها الزغشري ومن قلده، وحملوا على ذلك مواضع الواو فيها كلها واو الحال نحو: «وعسى أن تنكروها شيئاً وهو خير لكم»^(٣)، «سبعة وثامنة حكيمهم»^(٤)، «أو كالتى مر على

(١) (١/٢٣٥).

(٢) فالبدر للسيوط (٤٤٥/٥)، وقال في «الارتفاع» (٢/٣١٤)، وإن جاء ما يوهم ذلك فيكون حالاً له.

(٣) سورة البقرة آية: ٢١٦.

(٤) سورة الكهف: ٢٢.

قريةٌ هِيَ حَوِيلٌ عَلَى عَرْوِيشَهَا^(١)، «وَمَا أَهْلَكَنَا مِنْ قُرْيَةٍ إِلَّا وَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ»^(٢)...

ثم قال في آية المسألة: «ومانع الوصفية في هذه الآية أمران:

أحدهما خاص بها، وهو اقتران الجملة بـ (إلا); إذ لا يجوز التفريع في
الصفات، لا تقول: ما مررت بأحد إلا قائم، نص على ذلك أبو علي وغيره.

الثاني عام في بقية الآيات، وهو اقترانها بالواو^(٣). اهـ.

فامتنع بهذا كون الجملة صفة، ورجع مذهب ابن مالك والجمهور^(٤).

والله أعلم.

* * *

(١) سورة البقرة: ٢٥٩.

(٢) سورة الحجر آية: ٥.

(٣) دمعني اللب^(٥) (٤٧٧ - ٤٧٨)، وانظر: (ص ٥٦٥) منه، والذي سرّع بجيءِ صاحب الحال نكررة في الآيات التي ذكرها ابن هشام «كون الجملة مقوونة بالواو؛ لأن الواو رفت توهّم كون الجملة نعتاً» قاله ابن مالك في «شرح التسهيل» (٣٣٤ / ٢).

وإن لم يكن هناك سرّع؛ ففيما يلي حال من الكثرة قليل وليس مختصاً، انظر: «شرح التسهيل» (٢٣١ / ٢)، «البحر المحبيط» لأبي حبان (٢ / ١٤٤) (٢٩١ / ٢) (٦ / ١١٥)، «روح المسانى» للألوسي (٢ / ١٠٧)، «روح المسانى» للألوسي (٢ / ٢١) (١٥ / ٢٤٢ - ٢٤٣).

(٤) انظر «شرح الألفية» لابن عقيل (٢ / ٢٦١)، و«مسح المواضع» (١ / ٢٢٠)، و«شرح الأنسونى» (٣ / ٦٤)، و«النصرى» (٢ / ١١٢)، و«حاشية الخضري» (٢ / ٥٣).

المَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ عَشَرُ

إعراب: «قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا أَنَّهُ إِلَّا اللَّهُ»

ذهب الزمخشري في توجيهه هذه الآية إلى أن الاستثناء منقطع جاء على لغة بني تميم، فقال في «كتافه»^(١): فإن قلت: لم رفع اسم الله، والله يتعالى أن يكون من في السموات والأرض؟ قلت: جاء على لغة بني تميم، حيث يقولون: ما في الدار أحد إلا حار، يريدون: ما فيها إلا حار، وكان (أحداً) لم يذكر، ومنه قوله:

عَشْيَةً لَا تُغْنِي الرُّمَاحُ مَكَانَهَا
وَلَا التَّبْلُ، إِلَّا الْمَشْرُقُ الْمَصْمُمُ»

ولهم: ما أثاني زيد إلا عمرو، وما أعاشه إخوانكم إلا إخوانه.

فإن قلت: ما الداعي إلى اختيار المذهب التعمي على الحجازي؟

قلت: دعت إليه نكتة سرية؛ حيث أخرج المستنى خرج قوله: (إلا العاقير)
بعد قوله: (ليس بها أئيس).^(٢) ليتحول المعنى إلى قوله: إن كان الله من في السموات

(١) (١٤٩/٣ - ١٥٠).

(٢) من الطويل، لصرار ابن الأزور، قال البغدادي: وقد جاء هذا البيت في شعرين قافية أحدهما مرفوعة وقافية الآخر منصوبة، والأول هو الشائع المشهود به. اهـ (الخزانة، ٣١٨/٣)، والرواية التي على النصب في «المفضليات» (ص ٦٥) من قصيدة للحسين بن القاسم الرازي، وانظر «الكتاب» (٣٢٥/٢).

شرح الأشموني، (١٤٧/٢).

(٣) يريد قول جرمان العود:

إِلَّا إِلَهٌ لَا إِلَهَ إِلَّا إِنْهُ إِلَهٌ

وَلَا إِلَهٌ إِلَّا إِنْهُ إِلَهٌ

والارض فهم يعلمون الغيب، يعني أنَّ علمهم الغيب في استحالته كاستحالة أن يكون اللهُ منها، كما أنَّ معنى ما في البيت: إنْ كانت اليغافر أنيساً ففيها أنيس، بـأ للقول بخلوها من الأنيس.

فإن قلت: هلأ زعمتَ أنَّ اللهَ مئنٌ في السموات والأرض كما يقول المتكلمون: الله في كل مكان، على معنى أنَّ علمه في الأماكن كلها، فكأن ذاته فيها حتى لا تعلمه على مذهب بنى تميم.

قلت: يأتي ذلك أن كونه في السموات والأرض وكونهم فيهن حقيقة، وإرادة المتكلم بعبارة واحدة حقيقة ومجازاً غير صحيحة، على أن قوله: «من في السموات والأرض» جعلك بينه وبينهم في إطلاق اسم واحد فيه إيهام تسوية، والإيهامات مزالة عنه وعن صفاتاته تعالى». اهـ

فالحاصل للزغشري على اختيار المذهب التميي في الاستثناء المنقطع^(١):

١- قياسه الاستثناء في الآية على الاستثناء في بيت جران العود.

٢- رفضه الجمع بين الحقيقة والمحاجز في لفظ واحد.

وعلى مذهبه هذا اعترض ابنُ مالك بقوله: «والصحيح عندي أن الاستثناء

وهو من الرجز، انظر: «المزانة» (١٥/١٠)، و«الكتاب» (١/١٣٣ - ٣٦٥).
(١) قال ابن مالك: لغة بنى تميم اعطاء المقطع المؤخر من سحبات ((إلا)) في غير الإعجاب من الإياع مائلة للتحصل، فيقولون: ((ما فيها أحد إلا وتد))، كما يقول الجميع: ((ما فيها أحد إلا زيد))، نشرح التسهيل^(٢).

في الآية متصل، و(ف) متعلقة بغير (استقر) من الأفعال المنسوبة على الحقيقة إلى الله تعالى وإلى المخلوقين بـ(ذِكْرٍ) و(يُذَكَّرُ)، فكانه قيل: لا يعلم من يذكر في السموات والأرض الغيب إلا الله.

ويجوز تعليق (في) باستقر مسندًا إلى مضارف حُذفَ وأقيم المضاف إليه مقامه، والتقدير: لا يعلم من استقر ذكره في السموات والأرض الغيب إلا الله، ثم حذف الفعل والمضاف واستر الضمير؛ لأنَّه مرفوع.

هذا على تسليم امتناع إرادة الحقيقة والمجاز في حال واحدة، وليس عندي متنعًا؛ لقولهم: القلمُ أحدُ اللسانين، والخالُ أحدُ الأبوين، وقوله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلِّونَ عَلَى الْمَيِّرِ»^(١)، وقول النبي ﷺ: «الْأَيْدِي ثَلَاثَةٌ: يَدُ اللَّهِ، وَيَدُ الْمُعْنَى، وَيَدُ السَّائِلِ»^(٢). اهـ.

فلنخص اعتراض ابن مالك في:

١ - تقدير متعلق يليق بالسياق.

٢ - تجويز الجمع بين الحقيقة والمجاز في لفظ واحد.

أما قول الزمخشري^(٣) - وقد خرج الآية عليه -: «إن كانت اليعاير أنيساً فيها

(١) سورة الأحزاب: ٥٦.

(٢) «مسند الإمام أحمد» (٤٧٣/٣).

(٣) «شرح التمهيل» (٢/٢٨٩-٢٨٨)، ونقل الزركشي عن ذلك في «تشريف المatum» (١/٤٣٢).

أنيسٌ، فهو خلاف تفسير سيبويه للغة تميم؛ فإنه قال: «وَمَا بُنْتِمْ فَيَقُولُونَ: لَا أَحَدٌ فِيهَا إِلَّا حَمَارٌ، أَرَادُوا: لِيسَ فِيهَا إِلَّا حَمَارٌ، وَلَكِنَّهُ ذَكْرٌ (أَحَدًا) تُوكِيدًا لِأَنَّ يُعْلَمُ أَنَّ لِيسَ فِيهَا آدَمٌ»، ثُمَّ أَبْدَلَ فَكَاهُ قَالَ: لِيسَ فِيهَا إِلَّا حَمَارٌ، وَإِنْ شَتَّ جَعْلَتْهُ إِنْسَانًا»^(١) ثُمَّ قَالَ فِي بَيْتِ جَرَانِ الْعُودَ:

وَبَلْذَةٌ لَيْسَ هُمْ أَنْيَسُ إِلَّا الْبَجَافِرَ وَإِلَّا الْعَيْسُ

«جَعَلُوهَا أَنْيَسَهَا، وَإِنْ شَتَّ كَانَ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي فَسَرَتْهُ فِي الْخَمَارِ أَوْلَى مَرَّةٍ»^(٢). فَتَوْجِيهُ سِيبُويهُ: إِمَّا أَنْ نَحْمِلَ لِفَتْحِهِمْ عَلَى أَنَّ الْمُسْتَنِىَّ مِنْهُ لِيْسَ عَدْدَهُ فِي الْحَقِيقَةِ؛ فَكَاهُ أَسْتَنَاءَ مَفْرَغٌ، أَوْ نَزَّلَ الْمُسْتَنِىَّ مِنْزَلَةَ الْعَاقِلِ»^(٣).

وَالْحَامِلُ لِكُلِّ مَنْ اعْتَرَضَ عَلَى الزَّخْشَرِيِّ -ابنِ مَالِكٍ وَغَيْرِهِ- هُوَ تَزْيِيهُ الْقُرْآنَ عَنِ الْلِّغَةِ الْغَيْرِ فَصِيحَةٍ؛ فَقَدْ نَصَ النَّحَّاجَةُ عَلَى أَنَّ لِغَةَ الْمُحَاجَزِيْنَ هِيَ الْعُلَيَا الْفَصِيحَةُ^(٤)، وَالْتَّمِيمَيْةُ دُونَهَا؛ فَكَيْفَ يَخْرُجُ الزَّخْشَرِيُّ الْآيَةَ عَلَى وَجْهِهِ هُوَ ضَعِيفٌ وَمَرْجُوحٌ عَنْ ثَبِّمِ أَنْفُسِهِمْ».

لَذَا كَانَ الْمُتَقْدِمُونَ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ يَقُولُونَ: «قَوْلُهُ: (إِلَّا اللَّهُ) عَلَى الْبَدْلِ مِنْ

(١) «الكتاب» (٢/٣٢٠)، قال الأستاذ عبد السلام هارون معلقاً على قوله: «إنساناً»: أي: «نَزَّلَهُ مِنْزَلَةَ الْعَاقِلِ ادْعَاءً وَمَجَازِّاً».

(٢) (٢/٣٢٢).

(٣) انظر: «التصریح»، الحال الأزهري (١/٣٥٤)، وتعليق محمد عبی الدین عبدالحمید علی «أوضح المسالک» (٢/٢٦٢).

(٤) «شرح المفصل» لابن عثیش (٢/٨٠)، و«شرح الشنور» لابن هشام (ص: ٢٦٥).

(٥) «منni الليب» (٦/٥٨٦)، «أوضح المسالک» (٢/٢٦١)، و«حلشية الصبان» (٢/١٤٧).

(من)، لأنه استثناء منفي، والمعنى: لا يعلم أحد الغيب إلا الله، وتبعهم جهور المتأخرین»، وهو الصحيح.

ولو سُلِّمَ للزخري بانقطاع الاستثناء في الآية لوجب نصب لفظ الجلالة عند الحجازيين، وهو الراجح عند التمعين، الذين جعل الزخري الآية بلغتهم.

أما الرفع على البديلية - كما ذهب إليه - فممتنع عند أهل الحجاز، جائز - وليس راجحا - عند بنى تميم، فالفرار من هذا الامتناع والتخرير على غير الراجح عند بنى تميم هو النكتة في ضعف مذهب الزخري ومخالفة الجمهور له، ومحصلة هذا الخلاف - من حيث المعنى - واحدة، وهي: «لا يعلم الغيب إلا الله»، وإنما الرد والقبول من حيث التوجيه والتخرير لهذا المعنى.

وقد نصَ القرافي^(١) في كتابه «الاستغناء» على أن الاستثناء في هذه الآية من المشكلات، وأيد ما ذهب إليه ابن مالك، فقال: «والله - سبحانه وتعالى - يصدق في حقه أنه في السموات والأرض بعلمه، كما قال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَهٌ هُوَ زَانٌ بِهِمْ﴾^(٢)، وقال تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ تَحْوَى ثَلَاثَةٌ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾^(٣).

(١) معاني القرآن (٤/٢٩٨)، (معاني) الأخفش (٤٣١/٢)، والزجاج (٤/١٤٧)، وإعراب القرآن للتحاس (٢١٨/٢)، وانظر: «تفسير الطبراني» (٥/٢٠)، و«البيان» للأنباري (٢٦٦/٢)، و«البيان» للعكاري (٢/١٧٤)، وجوز أبو السعود منصب الزخري (٦/٢٩٦).

(٢) أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن (ت ٦٨٢هـ)، «الوازي بالوفيات» (١/٢٣٣).

(٣) سورة الزخرف: ٨٤.

(٤) سورة المجادلة: ٧.

تفصلق (في) وظرفتها في حق الله تعالى بطريق المجاز؛ فإذا استعملت في حقيقتها ومجازها شملت ما يمكن أن يستثنى الله تعالى بعد اندراجه فيها قبل (إلا)، فهذا وجه تصحيح هذا الاستثناء، وهو من المشكلات، وقد أشكل على صاحب «الكتاف» مع ثقته من هذا العلم^(١). اهـ.

وفي تخریج هذه الآية وجہ آخر حسن، ذکرہ أبو حیان، وتابعه فيه ابن هشام وغيره، قال في «تفسيره»^(٢): «ولو أعرَبَ (من) مفعولاً، و(الغیب) بدلاً منه، و(إلا الله) هو الفاعل، أي: لا يعلم غیبَ مَنْ في السموات والأرض إلا الله، أي الأشياء الغائبة التي تحدث في العالم. وهم لا يعلمون بحدودتها؛ أي لا يسبق علمهم بذلك؛ لكان وجہاً حسناً، وكان الله تعالى هو المخصوص بسابق علمه فيما يحدث في العالم». اهـ.

أي أن الاستثناء في الآية مفرغ، قاله ابن هشام^(٣).

والله أعلم.

* * *

(١) «الاستثناء في أحكام الاستثناء» (ص ٤٣٥ - ٤٣٦).

(٢) «البحر المحيط» (٩١/٧).

(٣) «معنى الليب» (٥٨٦ - ٥٨٧)، و«حاشية الصبان» (١٤٧/٢)، و«حاشية الخضري» (٢٠٥/١).

المسألة المبابعة عشرة

إعراب: «وَمَا أَرْتَنِي لِكَافَةِ النَّاسِ» [سورة سباء: ٢٨].

ذهب الزمخشري إلى أنَّ (كافه) صفةً لموصوف مذويف، فقال في «الكاف»^(١): «إلا إرساله عامة لهم عبطة بهم؛ لأنها إذا شملتهم فقد كفتهم أن يخرج منها أحد منهم، ومنْ جعله حالاً من المجرور متقدماً عليه فقد أخطأ؛ لأنَّ تقدم حال المجرور عليه في الإحالة بمنزلة تقدم المجرور على الجار.

وكم ترى مَنْ يرتكب هذا الخطأ ثم لا يقنع به حتى يضم إليه أن يجعل اللام بمعنى (إلى)؛ لأنَّه لا يسوى له الخطأ الأول إلا بالخطأ الثاني فلا بد من ارتكاب الخطأين^(٢). اهـ.

وجُواز ما ذهب إليه الزمخشري غير واحد من متأخري المفسرين ومنعوا ما منعه من تقديم الحال على صاحبها المجرور، بل إن أبي السعود قال في تفسيره^(٣): «ولا سبيل إلى جعلها حالاً من (الناس)؛ لاستحالة تقدم الحال على صاحبها المجرور». اهـ.

فحاصيل كلامهم:

(١) (٢٦٠/٣).

(٢) (٧/١٣٣)، وهو محمد بن مصطفى (ت ٩٨٢ م) «الأعلام» (٥٩/٧)، وانظر «البيان» للأباري (٢/ ٢٨٠ - ٢٨١)، و«البيان» للمعكري (٢/ ١٩٧)، «تفسير اليساري» (٥٦٩).

١ - إعراب (كافة) صفة.

٢ - منع تقديم الحال على صاحبها المجرور.

٣ - منع تعدد (أرسلناك) باللام وعده خطأ من قائله.

واعتراض عليه ابنُ مالك، وردَّ مذهبَه في ترجيحِ الآية، وأهم عناصر هذا الاعتراض:

١ - (كافة) لا تستعمل في لغة العرب إلا حالاً.

٢ - الاحتجاج بالسياق والقياس على جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور،

وإن كان الجمُهور على خلافه.

وقد قرر ذلك في غير كتاب من كتبه، فقال في «شرح التسهيل»: «قوله تعالى:

﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَةً لِلنَّاسِ﴾» فيه ثلاثة أقوال:

أحدها: أن (كافة) صفة لإرسالة، فمحذف الموصوف، وأقيمت الصفة مقامه،

وهو قول الزمخشري.

الثاني: أن (كافة) حال من الكاف، وهو قول الزجاج، والثالث فيه للبالغة.

والثالث: أن (كافة) حال من الناس، والأصل: للناس كافة، أي: جميعاً،

وهذا هو الصحيح، وهو مذهب أبي علي وابن كيسان^(٢); أعني تقديم حال

(١) سورة سباء آية: ٢٨.

(٢) محمد بن أحمد بن إبراهيم (ت ٣٢٠ھـ)، «البغية» (١٨/١).

المجرور بحرف، حكاه ابن برهان^(١)، وقال: وإليه نذهب؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا حَكَمَةً لِلنَّاسِ﴾، و(كافة) حال من (الناس)، وقد تقدم على المجرور باللام، وما استعملت العربُ (كافة) قط إلا حالاً، كذا قال ابن برهان^(٢)، وكذلك أقول، ولا يلتفت إلى قول الزمخشري والزجاج.

أما الزمخشري فلأنه جعل (كافة) صفة، ولم تستعمله العرب إلا حالاً، وهذا شبيه بما فعل في خطبة «المفصل» من إدخال باء الجر عليه، وإضافته، والتغيير به عما لا يعقل^(٣).

وليته إذ أخرج (كافة) عن استعمال العرب سلك به سبيل القياس، بل جعله صفةً موصوفٍ محنوفي، ولم تستعمله العرب مفرداً ولا مقروناً بالصفة - أعني: بإرسالة - وحق الموصوف المستغنى بصفته أن يعاد ذكره مع صفتة قبل الحذف، وألا تصلح الصفة لغيره، والمشار إليه بخلاف ذلك، فوجب الإعراض عنها أفضى إليه^(٤). اهـ.

ثم أبطل قول الزجاج، وقال: «إذا بطل القولان تعين الحكم بصحة القول

(١) أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن صدر (ت ٤٥٦ هـ)، «البنية» (٢/١٢٠).

(٢) «شرح اللسع لابن جني» لابن برهان (١/١٣٧ - ١٣٨).

(٣) قال الراغبـ - في «المفصل» (١/١٧) بشرح ابن يعيشـ: «الإثناء كاـبـ في الإعـرابـ عـبـيـطـ بـكـانـيـةـ الـأـبـوـاـبـ». اهـ

(٤) «شرح التمهيل» (٢/٣٣٧).

الثالث، وهو أن يكون الأصل: وما أرسلناك إلا للناس كافة^(١)، فقدم الحال على صاحبه مع كونه عبوراً^(٢). اهـ.

وما ذهب إليه ابن مالك هو الصحيح، وقد نص على هذا غير واحد من التحاة واللغويين؛ فقال تلميذه النووي عند شرح قول علي بن أبي طالب -^(٣): «ما خصنا رسول الله ﷺ بشيء لم يعم الناس كافة...» قال: «هكذا تستعمل (كافة) حالاً، وأما ما يقع في كثير من كتب المصنفين من استعمالها مضافة وبالتعريف؛ كقولهم: هذا قول كافة العلماء، ومذهب الكافة، فهو خطأ معدود في لحن العوام وتحريفهم»^(٤). اهـ.

وقال الرضي: «وقد يلزم بعض الأسماء الحالية نحو: (كافة)، و(قاطبة) ولا تضافان. وتقع (كافة) في كلام من لا يوثق بعريته مضافة غير حال، وقد خطئوا فيه»^(٥). اهـ

وقال أبو حيان: «أما (كافة) بمعنى (عامة) فالمتقول عن التحويين أنها لا تكون إلا حالاً، ولم يتصرّف فيها بغير ذلك، فجعلوها صفة لصدر مذدوب خروج عنها نقلوا، ولا يحفظ أيضاً استعماله صفة لموصوف مذدوب»^(٦). اهـ.

(١) قال الطبرى: يقول تعالى ذكره: وما أرسلناك يا محمد إلى هؤلاء المشركين بالله من قرمك خاصة، ولكننا أرسلناك كافة للناس أجمعين، العرب منهم والعجم، والأحرى والأسود». اهـ «جامع البيان» (٩٦/٢٢).

(٢) «شرح الشهيل» (٣٣٨/٢).

(٣) «شرح صحيح مسلم» (٢٠٦/١٣)، «حدث ١٩٧٨ ك: الأفاحي - باب (٨) تحريم الذبح لغير الله، وانظر أىضاً (١٢٦/١٧)، و«تذبيب الأسماء واللغات» (٣/١١٧).

(٤) «شرح الكافية» (١/٢١٥).

(٥) «البحر المحيط» (٧-٢٨١/٢٨٢).

وقال في موضع آخر: «فإذا راجها عن النصب حالاً لحنٌ». اهـ.

وقد سبق ابن مالك ابنُ يعيش في الاعتراض على الزمخشري في خطبة «المفصل»؛ فقال: «قوله (بكافة الأبواب) شاذ من وجهين:

أحدهما: أن (كافة) لا تستعمل إلا حالاً، وهاهنا قد خفضها بالباء، على أنه قد ورد منه شيءٌ في الكلام عن جماعة من المؤخرين كالفارقي الخطيب والحريري^(٣)، وقد عيَّبت عليهما ذلك، والذين استعملوه لجئنا إلى القياس، والاستعمال ما ذكرناه.

والوجه الثاني: أنه استعمله في غير الأنسي، و(الكافة) الجماعة من الناس لغة^(٤).

أما قول الزمخشري: «وكم ترى مَنْ يرتكب هذا الخطأ...» إلخ، فوهم منه، بل قال أبو حيان: شنيعٌ لأن قائل ذلك لا يحتاج إلى أن يتأول اللام بمعنى (إلى)؛ لأن

(١) السابق (٢/١٠٩)، واتظر: «معنى اللisp» (٧٣٣).

(٢) الفارقي: هو أبو نصر الحسن بن أسد بن الحسن (ت ٤٨٧هـ)، «البنية» (١/٥٠٠)، وقد استعمل ابن جنكي (كافة) مضافة و مجرورة بالحرف ومقرونة بـ(الـ) فقال «الخصائص» (١/١٨٩): «هذا مذهب سيبويه وأبي الحسن وكافة أصحابنا... فإذا كانت إجازة ذلك منها للكافة من البلدين...». اهـ

(٣) «شرح المفصل» لابن بيش (١/١٧)، وقال الفيروزآبادي في «القاموس»: «ولا يقال: جاءت الكافية». اهـ قال الزبيدي عن قوله هنا: هو الذي أطبق عليه جواهير أئمة العربية». اهـ فتاج العروس» (٦/٢٢٥ - كتف).

ونقل عن المتفاجي جواز استعمال (كافة) مجرورة ومضافة، أي خروجهما عن الحالية؛ وذلك ثبوت ذلك في كلام عمر وعلي - رضي الله عنهما - ويسكن رد ذلك بأن جهور النحو منعوا الاحتجاج بالحديث النبوي فكيف بآثار الصحابة، ولا غضاضة هل النقلة في التصرف في الألفاظ والرواية بالمعنى لكلامهم.

(أرسل) يُتَعَدِّى بـ(إلى) ويتعدى باللام، كقوله: «وَأَرْسَلْنَاكَ إِلَيْنَا مَسْلُومًا»^(١)، ولو تأول اللام بمعنى (إلى) لم يكن ذلك خطأً لأن اللام قد جاءت بمعنى (إلى)، و(إلى) قد جاءت بمعنى اللام، و(أرسل) مما جاء متعددياً بهما إلى المجرور^(٢). اهـ.

والشواهدُ التي وردت في كلام العرب واحتَجَّ بها ابنُ مالك على جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف كثيرةً تدفعُ الاعتراض على إعرابِ (كافة) حالاً من (الناس)، وأهمها - كما ذكرها ابن مالك^(٣) - :

فَلَنْ يَذْهَبُوا فَرْغًا بَقْتَلِ حِبَالٍ^(٤)

أراد: فلن يذهبوا بدم حبال فرغاً، وحبال: اسم رجل، وفرغاً: هنراً.

وقول الشاعر:

لَنْ كَانْ بَرْدُ الْمَاءِ هِيَانَ صَادِيَاً إِلَيْ حَبِيبِيَا إِنَّهَا الْحَبِيبُ^(٥)

أراد: لمن كان برداً الماء حبيباً إلى هيان صاديماً.

(١) سورة النساء: ٧٩.

(٢) «البحر المحيط» (٧/٢٨٢).

(٣) «شرح التسهيل» (٢/٣٣٨)، و«شرح حمدة الحافظ» (١/٤٢٦: ٤٢٩).

(٤) من الطويل، لطبيحة بن خربيل الأسدي، أنشده ابن السكبت في «صلاح المنطق» (ص ١٩). وانظر: «شرح الشواهد» للعيني بهامش الأشموني (٢/١٧٧)، و«شرح الكافية الثانية» (٢/٧٤٥).

(٥) من الطويل لعروة بن حرام، انظر: «الخزانة» (٣/٢١٢)، وضفت البندادي نسبته إلى قيس بن ذريع أو كبير عزة، وانظر: «الأشموني» (٢/١٧٧)، وحمد «شواهد العيني».

ومن ذلك قول الآخر:

بذكركم حتى كأنكم هندي^١"

تسلّيْت طرَا عنكم بعد يبنكم

أراد: تسلّيْت عنكم طرَا.

وقول الشاعر:

فمطلّبها كهلاً عليه شبيدُ^٢"

إذا المرأة أهينه المروءة ناشتاً

أراد: فمطلّبها شديدٌ عليه كهلاً.

ثم قال ابن مالك: وربما قدم الحال على صاحبه المجرور وعلى ما يتعلق به

الحار، كقول الشاعر:

وَفِي ذُعْنِي وَلَاتِ حِينَ إِيَاءٍ^٣"

غافلاً تغرض المية للمرء غافلاً

أراد: تعرض المية للمرء غافلاً.

ومثله:

حُمَّ الْفَرَاقُ فِيهَا إِلَيْكَ سَبِيلٌ^٤"

مشغوفة بك قد شفقت وإنما

(١) من الطويل، غير منسوب، انظر «المساعد» (٢١/٢)، و«الأشموني» (٢/١٧٧).

(٢) من الطويل، للعلوط بن بدل الفزيعي، وقيل: للمخجل السعدي، انظر «الخزانة» (٣/٢١٩)، و«الأشموني» (٢/١٧٨).

(٣) من الخفيف، غير منسوب، انظر: «شرح الكافية الشافعية» (٢/٧٤٦)، و«الأشموني» (٢/١٧٧).

(٤) من الكامل، غير منسوب، انظر: «شرح التسهيل» (٢/٢٣٩)، «شرح مسددة الحافظ» (١/٤٢٩)، و«الأشموني» (٢/١٧٧).

أراد: شفقت بك مشغوفة.

قال ابن مالك: «أما القياس: فإن (جالسة) من قولنا: «مررت بهنـد جالسة» منصوب بـ(مررت)، وهو فعل متصرف لا يفتقر في نصبه الحال إلى واسطة، كما لا يفتقر إليها في نصب ظرف أو مفعول له أو مفعول مطلق.

وحرف الجر الذي عده لا عمل له إلا الجر، ولا جيء به إلا لتعدية (مررت)، والجرور به بمثابة منصوب فتتقدم حال المنصوب^(١): اهـ

فكثرة هذه الشواهد وضعف حجج المانعين دليل على جواز تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف وإعراب (كافة) حالاً أبداً، «فليس من منع حجة فيها روح، وما يذكر من تأويل ما سمع من ذلك متكلف جداً» كما يقول ابن عقيل^(٢).

ولهذا قال ابن مالك في «الخلاصة»:

أبـوا وـلـا أـنـتـمْ فـقـدْ وـرـد
وـسـبـقـ حـالـ مـا بـحـرـفـ^٣ جـرـ قـد
وـالـهـ أـعـلـمـ

(١) «شرح عدة الحافظ» (٤٤٦/١)، و«شرح التسهيل» (٣٣٩/٢)، وانظر: «شرح الكافية» للرضي (٢٥١/١).

(٢) «المساعد» (٢٢/٢)، وانظر: «شرح الأشموني» (٢/١٧٦: ١٧٨)، و«التصریع» (١/٣٧٩)، وقال ياسين في «حاشیة»: «ومن وروده قوله تعالى: «وَتَمَّا وَعَلَى قَبِيْصَه بَذَرَ غَنَمِه»، والتقدير: جاءوا بهم كذب على قبيصه، كي أفاده أبو البقاء». اهـ. وانظر: «البيان» (٢/٥٠).

(٣) قال المكردي: «أما المجرور بالإضافة فقد حكي الإجماع على من جواز تقديم الحال عليه... وإنما خص المجرور بالحرف لأنها هي المسألة التي تعرّض التحربيون لذكرها في كتبهم والخلاف فيها مشهور». اهـ. «شرح المكردي على الألفية» (ص ٨٨).

المسألة الخامسة عشرة

إعراب: «إِنَّهُ عَلَى رَجْعِيهِ لِقَادِرٌ يَوْمَ تُتَلَّ السُّرَآيْرُ» [سورة الطارق: ٩-٨] (جوَزُ الزُّخْشَرِيُّ - رحمه الله - انتساب (يَوْمَ) بـ(رجْعِيهِ); فقال في «الكشاف»: «يَوْمَ تُتَلَّ» منصوب بـ(رجْعِيهِ)». اهـ.

وأغْرِضَ عليه بِأَنَّ فِيهِ فَصْلًا بَيْنَ الْمَصْدَرِ وَمَفْعُولِهِ بِالْأَجْنَبِيِّ، وَهُوَ خَبْرُ (إِنَّ) : (لِقَادِرٌ)، وَالْمَرَادُ بـ(الْأَجْنَبِيِّ): أَلَا يَكُونُ لِلْمَصْدَرِ فِيهِ عَمَلٌ، كَمَا يَقُولُ ابْنُ يَعْيَشَ «».

وقال الصيَّان: «هُوَ مَا لَيْسَ مَتَعْلِقاً بِالْمَصْدَرِ وَلَا مَتَمِّلاً لَهُ؛ كَالْمُبْدُأُ وَالْمُبْعَدُ وَفَاعِلُ غَيْرِ الْمَصْدَرِ وَمَفْعُولِهِ».

وغير الأجنبي: ما هو متعلق به ومتتم له؛ كفاعل المصدر ومفعوله والظرف والمجرور المتعلقين به»^(١). اهـ.

وقال ابن مالك - رحمه الله - في «الكافية الشافية»:
وَهُوَ مَعَ الْمَعْوَلِ كَالْمَوْصُولِ مَعَ صِلْتِهِ فِيهَا أُجِيرَ وَامْتَنَعَ

(١) (٤/٢٠٢).

(٢) «شرح المفصل» (٦/٦٧).

(٣) «حاشية الصيَّان» على الأشموني (٢/٢٩١).

وقال في «الشرح»: «الضمير من (وَهُوَ) عائدٌ على المصدر الذي يصح في موضعه حرفٌ مصدرٍ، ولأجل تقديره ب فعلٍ وحرفٍ مصدرٍ جعل هو ومعه كموصولٍ وصلة، فلا يتقدم ما يتعلّق به عليه، كما لا يتقدم شيءٍ من الصلة على الموصول».

ولا يحال بينها بأجنبٍ كما لا يحال بين الموصول والصلة؛ فإن وقع ما يوهم خلاف ما ينبغي تلطفَ له فيما يؤمنُ معه الخطأً ويثبت به الصواب.

وما يوهم الفصل بأجنبٍ قول الله تعالى: «إِنَّهُ عَلَى رَجْعِيْمِ لَقَادِرٍ ⑤ يَوْمَ تُبَلَّ أَسْرَارِ ⑥»، قال الزمخشري: (يوم تبل) منصوب بـ(رجعي). فيلزم من قوله الفصل بأجنبٍ بين مصدرٍ ومعه كموصولٍ والإخبارٍ عن موصولٍ قبل قيام تمام صلته. والوجهُ الجيدُ أن يقلّ ناصبٌ لـ(يوم) كأنه قيل: «يرجعه يوم تبل السرائر».^۱ اهـ

وما ذكره ابن مالك هو ما عليه حذاق النحوين - كما قال الألوسي^۲ - وهو المختار، فقد قال ابن جنبي في «الخصائص»^۳ - باب في تحذيف المعانٍ والإعراب: «فمن ذلك قول الله تعالى: «إِنَّهُ عَلَى رَجْعِيْمِ لَقَادِرٍ ⑤ يَوْمَ تُبَلَّ أَسْرَارِ ⑥»، فمعنى هذا: إنه على رجعه يوم تبل السرائر قادر؛ فإن حلته في الإعراب على

(۱) «شرح الكافية الثانية» (۲/۱۰۱۸ - ۱۰۲۰)، (۱) بصرف، وبنحوه في «شرح التسهيل» (۲/۱۱۴)، وقال: «فالخلص من ذلك أن ينصب (يوم) بعامل مقدّرٍ مدلولٍ عليه بـ(رجعي)». (۲) «تفسير الألوسي» (۳۰/۱۲۶)، وهو عمود بن عبدالله الحسيني أبو الثناء (ت ۱۲۷۰ هـ)، «الأعلام» (۷/۱۷۶). (۳) «الرسالة» (۲۵۶ - ۲۵۵)، وانظر (۲/۴۰۲).

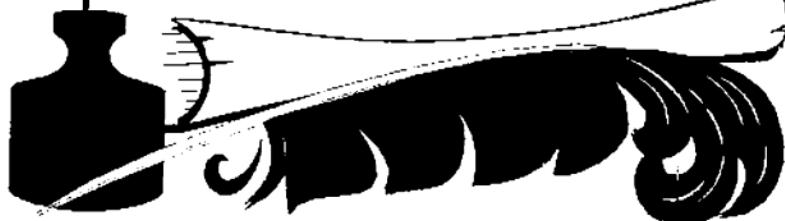
هذا كان خطأً لفصلك بين الطرف الذي هو (يوم تبل) وبين ما هو متعلق به من المصدر الذي هو الرجع والطرف من صلته.

والفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي أمر لا يجوز، فإذا كان المعنى مقتصياً له والإعراب مانعاً منه احتلت له بأن تضرر ناصباً يتناول الطرف ويكون المصدر الملفوظ به دالاً على ذلك الفعل؛ كأنه قال فيما بعد: يرجعه يوم تبل السراير، ودلل (رجوعه) على (يرجعه) دلالة المصدر على فعله. اهـ. وهذا هو عين كلام ابن مالك السابق، وهو ما ذهب إليه الجمهور في توجيه الآية^(١).
والله أعلم.



(١) انظر: «كشف الشكّلات» للباقي (٢/١٤٤٨)، «شرح الفصل» لابن بعيش (٦/١٧)، «البيان» للأتاري (٢/٥٠٧)، و«البيان» للعكبري (٢/٢٨٥)، «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (٢٠/٨)، و«البحر المحيط» لأبي حيان (٨/٤٥٥)، «معنى اللبيب» (٦٩٩ - ٧٠٠)، «شرح القطرة» (من: ٤٤١) كلّاهما لابن هشام، «معجم المواتع» (٢/٩٣)، «الصریح» لخالد الأزهري (٢/٦٣)، «شرح الأشموني» (٢/٢٩١ - ٢٩٢)، «تفسير الألوسي» (٣٠/١٢٦ - ١٢٧).

الفصل الثاني
الاعتراض على
الاحتيارات للزعمر





سید علی بن ابی طالب

مدخل:

تبين من خلال الفصل الأول انفراداتُ الزمخشريِّ التي اعترض عليها ابن مالك وانتقدتها ونقضها، وهذا لا يدل على انتقاد الزمخشري - كما كان يفعل أبو حيَان معه - وإنما يدل على مدى اجتهاده النحوي، وأنه لم يكن متابعاً لكل ما يقوله النحاة دون تحقيق أو تدقيق.

ومسائل هذا الفصل ثانية عشرة مسألة، مرتبة كلها على أبواب «الألفية»، وهي المسائل التي اختارها وتبع فيها غيره، وقد اعترض ابن مالك عليها ذاكراً الزمخشريَّ ومتبوعيه فيها، وتعذر من أصعب المسائل على الباحث من حيث الترجيح؛ لما فيها من الموازنة بين آراء كبار النحاة؛ كسيبوه والفراء وأبي عليٍ الفارسي وغيرهم.

وهذا ما حداني إلى أنْ أكتفي بعرض أدلة الفريقين فقط - دون اختيار - في بعض المسائل؛ وذلك لقوة الخلاف وصعوبة الترجيح.

واما ينبغي أنْ يعلم أنه ليس شرطاً في اعترافات ابن مالك أن تكون من باب التناقض - أي: الجواز والمنع - وإنما قد يعترض على مذهب الزمخشري لمخالفته الأرجح والأولى والأفصح ونحو هذا.

والله الهادي إلى سواء السبيل.





مَدِينَةُ الْمَهْدَى

المسألة الأولى

تحصيُّض نفي المضارع بـ(لا) بالمستقبلِ

ذهب الزخيري إلى أنَّ (لا) النافية لا تدخلُ إلا على مضارعٍ في معنى الاستقبالِ وتتفق صلاحُتُه للحال بدخولها.

فقال في «الكتشاف» عند قوله تعالى: «لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ»^(١): «(لا أعبد) أريدت به العبادةُ فيها يستقبل؛ لأنَّ (لا) لا تدخلُ إلا على مضارعٍ في معنى الاستقبال، كما أنَّ (ما) لا تدخلُ إلا على مضارعٍ في معنى الحال، ألا ترى أنَّ (لن) تأكِّدُ فيها تفريه (لا).

وقال الخليل في (لن): إنَّ أصلَه (لا أن)، والمعنى: لا أفعل في المستقبل ما تطلبوه مني من عبادةً آهتكُم^(٢). اهـ.

واستندَ في «المفصل» إلى ظاهر كلام سيبويه في المسألة - وسيأتي بيانه - فقال: «و(لا) لنفي المستقبل في قولك: (لا يفعل)، قال سيبويه: وأما (لا) ف تكون نفيًا لقول القائل: هو يفعل، ولم يقع الفعل^(٣). اهـ.

ونصُّ كلام سيبويه: «إذا قال: هو يفعل، أي: هو في حالِ فعل، فإنَّ نفيه: ما

(١) سورة الكافرون: ٢.

(٢) «الكتشاف» (٤/٢٣٨).

(٣) «المفصل» بشرح ابن بعيش (٨/١٠٨)، وانظر «الأنموذج» بشرح الأردبلي (ص ١٨٩).

يُفعل، وإذا قال: هو يُفعل، ولم يكن الفعل واقعاً، ففيه لا يُفعل^(١). اهـ

وما ذهب إليه الزخري هو مذهب أكثر المتأخرین وظاهر كلام المبرد وابن السراج؛ فقال المبرد في «المقتضب» عن (لا): «إذا وقعت على فعل نفته مستقبلاً»^(٢)، وفي موضع آخر: «وتدل (لا) على ما لم يقع»^(٣). اهـ

وعزا أبو حیان هذا المذهب إلى أكثر المتأخرین - وكذلك فعل ابن هشام - فقال: «وذهب أكثر المتأخرین إلى أنها تخلصه للاستقبال، ومنهم الزخري، وهو ظاهر مذهب سبويه.

وقيل: يترجح الحال مع التجريد، يعني من القرائن المخلصة للحال والاستقبال، وقال بهذا ابن مالك مع زعمه ونصله أنه مشترك بين الحال والاستقبال، وهو قول متناقض^(٤). اهـ

ويمكن أن يدفع اتهام ابن مالك بالتناقض بأن التجرد عنده من اللوازم العرضية للاشتراك وليس من ماهيته؛ لأن المشترك في حقيقته هو ما اتحد لنفسه وتعدد معناه بتنوعه وضيقه، وليس في ذلك اشتراط التساوي في معانیه عند التجرد، وهو ما نص عليه الجمهور.

(١) «الكتاب» (٣/١١٧).

(٢) «المقتضب» (١٨٥/١)، وعزا إليه السيوطي القول باحتفال صلاحيته للحال، «المجمع» (١/٨).

(٣) السابق (٢/٣٣٤)، وانظر: «الأصول» لابن السراج (١/٤٠٠).

(٤) «الارتفاع» (٥/٣٢٢)، «معنى الليب» (٣٢٢)، وانظر: «المجمع» (١/٨)، ووافق ابن يعيش الزخري، ناقلاً كلام سبويه المقدم عتّاج به، انظر: «شرح المفصل» (٨/١٠٨).

واعتباره من العوارض يتبع ابن مالك أن ينفيه في بعض المضارع مع إقراره به في مواطن أخرى.

وقد يكون سبب ذلك عنده هو التبع والاستقراء لمواطن استعمال الفعل المضارع في لغة العرب، ولا شك أن ابن مالك من أهل ذلك التبع والاستقراء، فرميه بالتناقض والاعتراض عليه بمحض الصناعة تهور لا يليق بمقام مثله من العربية.

وقد اعترض ابنُ مالك على الزمخشريِّ والجمهور مستنداً إلى السمع، وهو كثيرٌ، والقياس على نظائر هذه المسألة المجمع عليها في كلام النحاة.

ولكثرة الشواهد القاضية ببقاء صلاحية المضارع للحال كان مذهب ابن مالك هو الراجحُ والختارُ، وإن خالقه الأكترون، وهو المقبول عن الأخفش.

ولمذا قال الرضي: «وقال ابن مالك: بل يبقى على صلاحية الحال، وليس بعيداً؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي حَزَّلَنِ اللَّهُ﴾^(١). اهـ.

ومع الشواهد والقياس يردُّ ابنُ مالك على مخالفيه بأنَّ كلام سيبويه لا يدل على التخصيص بالمستقبل، وإنما قصد في باب نفي الفعل التنبيه على الأولى في رأيه والأكثر في الاستعمال.

ولو أنَّ كلامه - رحمه الله - كان صريحاً في أن المضارع المنفي بـ(لا) لا يكون

(١) سورة هود: ٣١.

(٢) «شرح الكافية» للرضي (٢/ ٢٤٢)، وانظر: «المساعد» لابن عقيل (١/ ١٢).

إلا مستقبلاً لم يُجز الأخذُ به بعدَ وجودِ الأدلةِ القاطعةِ بخلافِ ذلك^(١).

فقال في «شرح التسهيل»: «وإذا نفي المضارع بـ(لا) لم يتعين الحكم باستقباله، بل صلاحية الحال باقية، رُويَ ذلك عن الأخفش نصاً»، وهو لازمٌ لسيبوه وغيره من القدماء؛

١ - لاجتئاعهم على صحة قول القائل: قاموا لا يكون زيداً، بمعنى إلا زيداً، ومعلوم أن المُسْتَنْدَيَ منشئ للاستثناء، والإنشاء لابد من مقارنة معناه للفظه، و(لا يكون) هنا استثناء، فمعناه مقارن للفظه، فلو كان النفي بـ(لا) خلصاً للاستقبال لم تستعمل العرب (لا يكون) في الاستثناء لما يبيه الاستقبال.

٢ - ومثل هذا الإجماع إجماعهم على إيقاع المضارع المنفي بـ(لا) في مواضع تنافي الاستقبال، نحو: أتظن ذلك كاتنا أم لا تظنه؟ وأنبه أم لا تحبه؟ وما لك لا تقبل، وأراك لا تبالي، وما شأنك لا توافق؟

ومثل ذلك في القرآن كثير، كقوله تعالى: «وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ»^(٢) و«لَا أَجِدُ مَا أَحْقِلُكُمْ عَلَيْهِ»^(٣) و«وَأَنَّ اللَّهَ أَخْرَجَكُم مِّنْ بُطُونِ أُمَّهَيْتُكُمْ لَا تَعْلَمُونَ

(١) «شرح التسهيل» (٢٠ / ١).

(٢) لم أجده للمسألة ذكرًا في «معانى القرآن» للأخفش، والظاهر أن ابن مالك تقل هنا عن الأخفش بواسطة، لأنه قال: «روي ذلك عن الأخفش»، فاستعمل صيغة النبي للمجهول ولم يلزم بثبوت هذه الرواية.

(٣) سورة المائدة: ٨٤.

(٤) سورة التوبة: ٩٢.

شَيْئًا»^(١) و«وَمَا لَكُرْلَا تُؤْمِنُونَ»^(٢)، و«مَا لَكُرْلَا تَرْجُونَ»^(٣)، «مَا لَكَ لَا أَرَى
الْهَدْهُدَ»^(٤)، «وَمَا لَيْلَا أَعْبُدُ»^(٥):

٣- وهو في غير القرآن أيضًا كثيرٌ: ومنه قول الشاعر:

برى الحاضر الشاهد المطمئنُ من الأمر ما لا برى الغائبُ^(٦)
وقول الآخر:

فَخُذْ طَرْفًا من غَيْرِهَا حِينَ تَسْبِقُ^(٧) إِذَا حَاجَةً وَلَنَّكَ لَا تَسْتَطِعُهَا

وقال آخر:

كَانَ لَمْ يَكُنْ يَيْئُنْ إِذَا كَانَ بَعْدَهُ تَلَاقِي وَلَكِنْ لَا إِخَالْ تَلَاقِي^(٨)
٤- قال: «والذي عَرَّزَ الزُّخْشَرِيَّ وغيره من المتأخرین قول سیبویه في باب نفي
الفعل: وإذا قال: هو يفعل، أي: هو في حال فعل، فإن نفيه: ما يفعل، وإذا قال:
هو يفعل، ولم يكن الفعل واقعاً، فإن نفيه: لا يفعل. اهـ.

(١) سورة النحل: ٧٨.

(٢) سورة الحديد: ٨.

(٣) سورة نوح: ١٣.

(٤) سورة التسلیم: ٢٠.

(٥) سورة بیس: ٢٢.

(٦) من المقارب، ولم أجده في غير «شرح التسهيل».

(٧) من الطويل، للأهتمي «ديوانه» (ص: ٢٢١)، وانظر: «اللسان» (ولي).

(٨) من الطويل، لأبن دمیة، «ديوانه» (ص: ٢٠٦).

(٩) انظر: «شرح التسهيل» (١٨/١٩).

فاستعمل (ما) في نفي الحال، و(لا) في نفي المستقبل؛ وهذا لا خلاف في جوازه، وليس في عبارته ما يمنع من إيقاع غير (ما) موقعاً (ما)، ولا من إيقاع غير (لا) موقعاً (لا)... ولكنه قصد في باب نفي الفعل التسبيه على الأولى في رأيه والأكثر في الاستعمال^(١).

ثم قال:

٥ - «وقد قال سيبويه في باب عدة ما يكون عليه الكلم»^(٢): «وتكون (لا) ضداً لـ(نعم)»، وهذا إشعار بعدم تقيدها في النفي بزمان دون زمان، كما لا يتقييد (نعم) لأن (نعم) تصدق لما قبلها ماضياً كان أو حاضراً أو مستقبلاً؛ نحو: أقام زيد؟ وأتَظْنَه قاتِئاً؟ وأتَسافر غدَّاً؟ فـ(نعم) بعد الثلاثة الأفعال مقتضية لثبت القيام الماضي، والظن الحاضر، والسفر المستقبل، وـ(لا) بعدهن مقتضية للفين.

٦ - على أن كلام سيبويه لو كان صريحاً في أن المضارع المنفي بـ(لا) لا يكون إلا مستقبلاً لم يجز الأخذ به بعد وجود الأدلة القاطعة بخلاف ذلك كما قدمنا^(٣). اهـ فهذه ستة أدلة على صلاحية المضارع المنفي بـ(لا) للحال عند ابن مالك، ولم يقع مجال لمخالفته ما ذهب إليه نكثرة الشواهد وصححة الأقىسة، وأما كلام سيبويه فقد تبينَ ما فيه من احتيال، والله أعلم.

* * *

(١) «شرح التسهيل» (١/٢٠) بتصريفه.

(٢) «الكتاب» (٢/٣٠٦).

(٣) «شرح التسهيل» (١/٢٠-٢١).

المُسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ

عَلَّةُ بَنَاءِ (الآن) ^(١)

اخْتِلَفَ فِي عَلَّةِ بَنَاءِ (الآن) اخْتِلَافًا شَدِيدًا^(٢)، وَالْمُقْصُدُ فِي هَذَا الْمَبْحَثِ رَضْدُ اعْتِرَاضِ ابْنِ مَالِكٍ عَلَى الزَّمْخَشْرِيِّ، وَمَوْقِفِ مَاتَخْرِيِ النَّحَّاَةِ مِنْهُ.

قَالَ الزَّمْخَشْرِيُّ عَنِ (الآن): «هُوَ لِلزَّمَانِ الَّذِي يَقُولُ فِيهِ كَلَامُ الْمُتَكَلِّمِ؛ وَقَدْ وَقَعَتْ فِي أَوَّلِ أَحْوَالِهِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَهِيَ عَلَّةُ بَنَائِهِ»^(٣). اهـ.

وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الزَّمْخَشْرِيُّ هُوَ الْمُتَقَوْلُ عَنِ أَبِي العَبَّاسِ الْمَبْرُدِ وَابْنِ السَّرَاجِ، وَقَالَ ابْنُ يَعْيَشَ: «وَإِلَيْهِ أَشَارَ صَاحِبُ الْكِتَابِ»^(٤)، وَنَقَلَهُ الرَّضِيُّ عَنِ السَّيِّرِيِّ^(٥).

وَتَعْلِيلُ مَذَهْبِهِمْ هُوَ أَنَّهُ لَمْ يَقُولُ فِي أَوَّلِ أَحْوَالِهِ مَعْرِفَةً بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ وَكَانَ حَكْمُ الْأَسْمَاءِ أَنْ تَكُونَ مُنْكُرَةً شَائِعَةً فِي الْجِنْسِ ثُمَّ يَدْخُلُ عَلَيْهَا مَا يَعْرَفُهَا مِنْ إِضَافَةِ وَالْأَلْفِ وَلَامٍ؛ فَلِمَا خَالَفَتْ أَخْوَاتِهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ بِأَنَّ وَقَعَتْ مَعْرِفَةً فِي أَوَّلِ

(١) قال الصبان: الجمهور على أنه علم جنس للزمان الحاضر، «الحادية» (١/١٨١)، وانظر: «حاشية الخضرى» (١/٨٥).

(٢) انظر: «الإنصاف» للأنباري (٢/٥٢٠)، و«السان العرب» (أبن)، و«مع المقام» (١/٢٠٧-٢٠٨).

.....

(٣) «المفصل» شرح ابن يعيش (٤/١٠٣).

(٤) انظر: «الكتاب» (٣/٣٩٨-٢٩٩)، و«الإنصاف» (٢/٥٢٣)، «شرح ابن يعيش» (٤/١٠٣)، «المجمع» (١/٢٠٧).

(٥) «شرح الكافية» للرضي (٢/١٢٦)، وانظر: «الأصول» لابن السراج (٢/١٣٧).

أحوالها ولرمت موضعًا واحدًا بنيت لذلك^(١).

ولم يوافق ابنُ مالك الزعْشريَّ على هذا، ونحوه تذهبُ أُبَيُّ إسحاق الزجاج، فقال في «شرح التسهيل» عن (الآن): «وَيُنِي لِتضمِّنَهُ معنى الإشارة، فإنَّ معنى قولك: «أَفْعُلُ الْآن»: أَفْعُلُ في هذا الرُّوْقَتْ، وجائز أنْ يقال: بْنَى لِشَبَهِ الْحُرُوفِ فِي مَلَازِمَةِ لَفْظِ وَاحِدٍ؛ فَإِنَّهُ لَا يُشَتِّي وَلَا يُجْمِعُ وَلَا يُصْغِرُ»، بخلاف (حين) و(وقت) و(زمان) و(مدة)...

وجعل الزعْشريُّ سببَ بنائه وقوته في أول أحواله بالألف واللام؛ لأنَّ حق الاسم في أول أحواله التجرد منها، ثم يعرض تعريفه في لحقانه كقولك: مررت برجلٍ فأذكر مني الرجلُ، فلما وقع (الآن) في أول أحواله بالألف واللام خالف الأسماء وأشبه الحروف.

ولو كان هذا سببَ بنائه لبني «الجيئَاء الغَفِير»^(٢) و«اللات»، ونحوهما مما وقع في أول أحواله بالألف واللام.

ولو كانت مخالفةُ الاسم لسائر الأسماء موجبةً لشبيه الحروف واستحقاق البناء لوجب بناء كل اسم خالف الأسماء بوزن أو غيره، وعدم ذلك مجتمعٌ عليه،

(١) «شرح ابن يعيش» (٤/١٠٣)، وانظر: «الإنصاف» (٢/٥٢٣).

(٢) أَبِي الشَّهْبَاجْسُودِي، انظر: «حاشية الخضرى» (١/٨٥).

(٣) قال مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الرَّازِي فِي «ختار الصَّحَاحِ» (غَفَر): «وَاجِئَةُ الْغَفِيرِ، اسْمٌ تُسَبِّ نَصْبُ الْمَصَادِرِ، كَفُولُكَ: جَاءَ وَاجِئًا وَطَرًا... إِهـ».

فوجب اطراحُ ما أفضى إليه»^(١). اهـ.

ونقل ابن عقيل عنه - أي ابن مالك - أن سبب بنائه تضمنه معنى الحرف، وهو لام الخضور، ف تكون (ال) في أوله زائدة؛ ولذا قال في «الخلاصة»:

وَقَدْ ثُرَاذٌ لازماً كاللاتِ
وَالآنَ وَالذينَ نُمَّ اللاتِ
وَقَدْ اعْتَرَضَ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ مَالِكَ فِي كَوْنِهِ تَضْمِنُ مَعْنَى اسْمِ الْإِشَارَةِ،
فَقَالَ أَبُو حِيَانَ: «وَهُوَ مَرْدُودٌ بِهَا رَدْ بِهِ هُوَ عَلَى الرِّمْشَرِيِّ»^(٢).

وقال الرضي: «وفي نظره؛ إذ جميع الأعلام هكذا تتضمن معنى الإشارة مع إعرابها»^(٣).
وقال السيوطي: «وَرُدَّ بَأْنَ تَضْمِنُ مَعْنَى الْإِشَارَةِ بِمَتْزَلَةِ اسْمِ الْإِشَارَةِ، وَهُوَ لَا تَدْخُلُهُ (ال)»^(٤).

ومع هذا الخلاف الشديد في علة بناء (الآن) رجح ابن عيش أن علة بنائه «إبهامه ووقوعه على كل حاضر من الأزمنة، فإذا انقضى لم يصلح له ولزمه حرف

(١) «شرح التسهيل» (٢١٩/٢)، وما ذهب إليه ابن مالك مزاء في «الإنصاف» إلى البصريين (٥٢٢/٢)، وانظر «معانى القرآن وإعرابه» للزجاج (١٥٣/١)، فإنه قال: «وَيُنِي (الآن)، وَفِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ دَخَلَا بَعْدَهُ غَيْرَ مَتَّدِمٍ، وَهُنَّ الْأَلْفُ وَاللَّامُ تَرْبِيَانٌ عَنْ مَعْنَى الْإِشَارَةِ، الْمَعْنَى: أَنْتَ لِي هَذَا الْوَرْقَ تَتَمَلِّ، فَلَمْ يَعْرِبْ (الآن)، كَمَا لَا يَعْرِبْ (هَذَا)». اهـ.

(٢) «شرح الألفية» لابن عقيل (١٧٩/١ - ١٨٠).

(٣) تقله السيوطي في «المجمع» (١/٢٠٨).

(٤) «شرح الكافية» (١٦٦/٢).

(٥) «مع المرام» (١/٢٠٧ - ٢٠٨).

التعريف فجرى بجرى (الذى) و(التي)... فاعرفه^(١). اهـ.

ولهذا الخلاف، وعدم ضبط علة البناء، ذهب السيوطي إلى أن (الآن) معرب وليس مبنياً، فقال: «والمحترر عندي القول بإعرابه؛ لأنه لم يثبت لبنائه علة معتبرة، فهو منصوب على الظرفية، وإن دخلته (من) جُزء، وخروجه عن الظرفية غير ثابت»^(٢). اهـ.

ووافقه الصبان، وقال: «وهو المختار، والكلمة عليه معربة»^(٣). اهـ.
والله أعلم.

* * *

(١) «شرح المفصل» لابن بعيسى (٤/١٠٤).

(٢) «مع المرام» (١/٢٠٨).

(٣) «حاشية الصبان» (١/١٨١)، وانظر: «من آراء الزجاج التحوية» (ص ٢٦) لأستاذي الدكتور شعبان صلاح.

المسألة الثالثة.

بناءً (مثلاً) إذا أضيفت إلى غير متمنٍ

(مثلاً) تعد من الأسماء المبهمة كـ(غير) ونحوها، والمراد بالاسم المبهم: ما لا يتضح معناه إلا بما يضاف إليه^(١).

وهذا النوع من الأسماء إذا أضيف إلى مبنيٍ جاز أن يكتسب من بنائه كما تكتسب التكراة المضافة إلى معرفة من تعرifها.

وهذا هو ما عليه جهور النحاة سلفاً وخلفاً، ومنهم الرمخشري - رحمه الله - فإنه قال عند قوله تعالى: «أَن يُصِيبَكُمْ بِمَا أَصَابَّ»^(٢): «وَقَرَأْ أبو حبيبة - ورويـت عن نافع - (مثـلـ ما أصـابـ) بالفتح؛ لإضـافـته إـلـىـ غـيرـ مـتـمـكـنـ، كـقولـهـ: لـمـ يـمـنـعـ الشـرـبـ مـنـهـ غـيرـ أـنـ نـطـقـتـ»^(٣). اهـ

وقال أيضـاـ في قوله تعالى: «إِنَّهُ لَحَقَّ بِمِثْلِ مـاـ أـنـجـكـمـ تـنـطـقـونـ»^(٤): «بالنصـبـ عـلـىـ أـنـهـ لـحـقـ حـقـاـ مـلـ نـطـقـكـمـ، وـيـجـوزـ أـنـ يـكـونـ فـتـحـاـ إـلـاـضـافـهـ إـلـىـ غـيرـ

(١) «شرح الشذور» لابن هشام (ص ٨١)، وانظر: «شرح التسهيل» (لابن مالك (٢٦١/٣)).

(٢) سورة هود: ٨٩.

(٣) «الكتشاف» (٢/٢٣١)، وسيأتي تحرير هذا الشرط، والفراء المذكورة عزماً ابن خالويه إلى مجاهد وابن أبي إسحاق، انظر «مخمر في شواذ القرآن» (ص ٦٥).

(٤) سورة الذاريات: ٢٣.

متمنٌ»^{٢٠}. اهـ.

ولم يخالف في جواز هذا إلا ابن مالك، واعتراض على الزمخشري والجمهور، وأطال في ردّ مذهبهم.

واستند في ردّه إلى إبطال قياس الفرع (مثل) على الأصل (غير) لعدم قام المشابهة، ثم إبطال الأصل نفسه وتضعيقه، ثم تأويل الشواهد الواردة.

فقال في «شرح التسهيل» بعدهما ذكر كلام الزمخشري: «ولا ينبغي لـ(مثل) أن يجري بجري (غير)، لأنه وإن وافقه في أن دلالته على معناه لا تم إلا بما يضاف إليه فقد خالفه بمشابهة التام في الدلالة في قبول التصوير والثنية والجمع والاشتقاق.

وكل ما استشهدوا به على البناء خرج على الإعراب أحسن تخرج، فيجعل (حق) اسم فاعل من (حق يجيئ)، ثم قصر كما فعل بـ(باز) وـ(ساز) حين قيل فيها: (بر) وـ(سر)، ويقي في الضمير الذي كان فيه قبل القصر، وجعل (مثالاً) حالاً منه.

وأما قراءة من قرأ: «أن يصيِّبُوكُمْ مِثْلَ مَا أَصَابَتْ» بالنصب، فوجبه أنه منصوب على المصدرية، وفاعل «صيِّبُوكُمْ» ضمير عائد على (الله) من «وَمَا تَوْفِيقٌ إِلَّا بِاللَّهِ»^{٢١}، كأنه قيل: ولا يجر منكم شقاقي أن يصيِّبُوكُم الله مثل إصابة

(١) «الكافل»، (٤/٢٩)، وبحه في «المفصل» بشرح ابن بیش (٣/٧٩)، عند الكلام على أصناف الاسم النبی.

(٢) سورة هود: ٨٨.

ـ قوم نوع^(١). اهـ

ـ فهذا هو الدليل الأول له: عدم صحة قياس الفرع على الأصل لعدم تمام المشابهة؛ لأن (مثلاً) وإن كان موغلة في الإبهام كـ(غير) إلا أنها تختلفها في قبوها التصغير والتثنية والجمع والاشتقاق، وهذا من خصائص الأسماء، والأصل في الأسماء الإعراب لا البناء.

ـ ثم شرع في الدليل الثاني، وهو إبطال الأصل (غير)، فقال عَقِبَ كلامه السابق: «إنما يحتاج إلى هذا إذا سُلِّمَ بناء (غير)... وهو وإن كان أشهر من بناء (مثل) ضعيف عندي؛ لأن الإضافة فيها قياسية فلا ينبغي أن تكون سبب بناء؛ لأنها من خصائص الأسماء، فتحققها أن تكُفَّ سبب البناء وتغلبه؛ لأنها تقتضي الرجوع إلى الأصل، والسبب الكائن معها يقتضي الخروج عن الأصل. وما يدعوه إلى مراجعة الأصل راجع على ما يدعوه إلى مفارقته^(٢). اهـ

ـ ثم ينتقل ابن مالك إلى الدليل الثالثـ عندهـ وهو إيجاد إعراب وتجويه مناسب لشواهد الجمهور، فقال: «إذا ثبت هذا وجوب تجويه ما أورهم بناء (غير) وشبهه للإضافة إلى مبني بها لا يخالف الأصول ولا يعسر القبول. فيخرج قولبني أسد وقضاعة: ما جاء غيركـ بفتح الراءـ على أن يكون

(١) دُرْسُ التَّسْبِيلِ، (٢٦٢-٢٦٣/٢).

(٢) السابق (٢٦٣/٣).

المراد: ما جاء جاء غيرك، فتنصب (غيرك) على أنه حال، أو متذهب على الاستثناء، وسُوْغ حذفُه، (جاء)، وهو فاعل؛ لأنَّه بعد نفي العموم فيه مقصود، وحذف مثل هذا بعد المبني والنفي كثير...

وعلى هذا يحمل قول الشاعر^(١):

* لم يمنع الشرب منها غيرَ أنْ نطقَتْ *

كأنَّه قال: لم يمنع الشرب منها مانعٌ غيرَ أنْ نطقَتْ، فالتنصب على الحالية أو على الاستثناء^(٢). اهـ.

وما ذهب إلى الزخيري^(٣) والجمهوري^(٤) هو الراجح، وعزاه أبو علي الفارسي إلى سيبويه، وهو ما استقر عليه المؤخرون من النهاة.

ويمكنُ دفعُ الدليل الأول الذي اعترض به ابن مالك على الجمهوري - وهو عدم تمام المشابهة بين (مثل) و(غير) وغيرها من المبهمات؛ إذ تقبل التصغير والتشبيه والجمع والاشتقاق - بأنَّ هذا القيد، وهو اشتراط عدم قبولها للتصرف لم يشترطه أحد من النهاة، وإنما يكفي الاسم مجردة الإبهام، فالجمهوري نظروا لـ(مثل) من حيثُ هو، أي: دلالته الذاتية على الإبهام، وابن مالك اعتبر ما

(١) من البسيط، لأبي قيس بن الأسلت الأوسي، وعجزه:

* حامِة في غصون ذات أقوالِ *

انظر: «خزانة الأدب» للبيهقي (٤٠٦/٣)، و«ال الدرر اللوامع» (٤٧٧/١١).

(٢) «شرح التسهيل» (٢٦٣ - ٢٦٤) بتصرف.

يعرض له من التصريف، وهي عوارض خارجية، لا تخرج الاسم عن إبهامه الذي لم يشترط النحوة غيره.

وأما الجواب عن قوله: «الإضافة فيها قياسية، فلا ينبغي أن تكون سبب بناء؛ لأنها من خصائص الأسماء».

فيقال: إنَّ (مثلاً) ونحوها من الأسماء الموجلة في الإبهام لِمَا كانت كذلك لازمت الإضافة، للكشف عن معناها، فصارت الإضافة بالنسبة إليها إضافة ذاتية، لا قياسية عرضية، فصار المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة. ولما أضيفت إلى مبنيٍّ جاز اكتسابها البناء منه كما تكتسب النكرة المضافة إلى معرفة من تعريفها تعريفاً.

أما نصوص النحوة في ذلك فأهمها:

١ - ما قال أبو علي الفارسي عند البيت السابق: «ونحو ذلك من الأسماء المبهمة التي تضاف إلى المبنية فتكتسي البناء منها، فإذا فتحته قلت: (مثل ما أنكم) فعلى هذه الجهة افتحها، ألا ترى قلة ما يبني من الأسماء مع الحرف» وكترة هذه الأسماء التي تبني إذا أضيفت إلى غير معرب»^(١). اهـ.

وقال في معرض رده على المازني: «ألا ترى أنك لوحذفت (ما) قلت: (إن

(١) يرد على أبي مثيان المازني الذي يرى أن بناء ما كـ(خـة عشر).

(٢) «البغداديات» (ص ٣٣٨)، وانظر «السائل المشورة» (ص ٦٤ - ٦٥).

لُقْ مِثْ أَنْكُمْ) بجاز لك في (مثل) البناء على الفتح لإبهامها وإضافتك إليها إلى اسم مبني كما جاز لك البناء لذلك في (حيثَنِدْ) و (يُومِنِيدْ)^(١). اهـ.

٢ - ومن قبله قال ابن السراج في (مثل ما أنكم): «وتبنيه لما أضافه إليه من أجل أنه غير متمكن... وكل المبهات كذلك»^(٢). اهـ.

٣ - وقال الزجاج في الآية السابقة: «لما أضيف إلى (أَنْ) فُتح»^(٣). اهـ.

٤ - وقال النحاس: «في نصبه أقوال، أصححها ما قال سيبويه: إنه مبني لما أضيف إلى غير متمكن فبني ونظيره: (وَمِنْ جُزِيَّ يَوْمِنِيدْ)^(٤). اهـ.

٥ - وقال ابن الشجري: «وانها بنت هذه الأسماء المبهمة نحو (مثل)، و(حين) و(غير) و(يوم) إذا أضيفت إلى مبني لأنها تكتسي منه البناء؛ لأن المضاف يكتسي من المضاف إليه ما فيه: التعریف والتکیر والجزاء والاستفهام...»

المبهمة في إبهامها وبعدها من الاختصاص كالحروف التي تدل على أمر مبهمة، فلما أضيفت إلى المبنية جاز ذلك فيها، والبناء على الفتح في (مثل) قول سيبويه^(٥). اهـ.

(١) السابق (ص ٣٣٧)، وانظر: «الكتاب» (٢) (٣٢٩/٣) (٢٩٩).

(٢) «الأصول» (١/٢٧٦)، وانظر: «الخصائص» لابن جنی (٢/١٨٢ - ١٨٥)، و«الأشباه والنظائر» للسیرطي (٤٣٨/١) (٤٣٩ - ٤٤٠).

(٣) معانی القرآن وإنزاله (٥/٤)، وجعل الإضافة لـ(أَنْ) لاعتباره أن (ما) زائدة.

(٤) «إعراب القرآن» (٤/٢٤١)، والأکای من سوره هود: ٦٦.

(٥) «أملی ابن الشجري» (٢/٢٦٥ - ٢٦٦)، وانظر: «كشف المشکلات» للباقي (٢/١٢٧٨ - ١٢٧٩)، «شرح اللمع» لابن برهان (١/٣٢٤)، وقال: والملة في ذلك أن الاسم الأول بمنزلة الجزو من الاسم الثاني، وطبيعة الجزو طبيعة كله. اهـ و«اليان» للأبخاري (٢/٣٩١)، «التیان» للعکبری (٢/٢٤٤)،

وأما الجواب على دليل ابن مالك الثاني، وهو أن بناء (غير) ضعيفٌ عنده؛ لأن الإضافة لا تكون سبب بناء، فهو أن مذهبه هذا خالٍ للإجماع، وليس له فيه إمام، وقد أجمع البصريون والkovيون على أن (غير) يجوز بناؤها على الفتح إذاً أضيفت إلى غير متمكن^(١).

وكثيراً ما كان يرد ابن مالك على خالفيه بمثل هذا، فضلاً عن الشواهد الكثيرة التي يستدل بها الجمهور على هذه القاعدة، أعني: جواز بناء الأسماء المبهمة إذاً أضيفت إلى مبني^(٢).

بل ذهب هو نفسه في «شرح الكافية الشافية»^(٣) مذهب الجمهور، فقال في النظم:

ومبهم كـ(غير) إن يُضَفْ لِـا بـتـنـوا أـجـزـاً بـنـاءً...

قال في الشرح: «المراد بـ(مبهم كـغير): ما لا يتضح معناه إلا بما يضاف إليه كـ(مثل) وـ(دون) وـ(بين) وـ(حين) مما فيه شدة إبهام تقربه من الحروف.

فإذاً أضيف إلى مبني جاز أن يكتسب من بنائه كما تكتسب النكرة المضافة إلى

^(١) «شرح المفصل»، لابن عبيش (٨١/٣)، (١٣٥/٨)، «تفسير القرطبي» (٤٣/١٧)، «تفسير البيضاوي» (٦٩١)، «تفسير أبي السعود» (١٣٩/٨)، «شرح الكافية» للرضي (٢/١٠٤: ١٠٧)، «البحر المعحيط» لأبي حيان (٥/٢٥٥)، (٨/٢٣٧)، «معنى الليب» (٦٧٠)، «الأشياء والظواهر» للسيوطى (١/٤٩١)، «التصريح» (١/١٩٨)، «تفسير الألوسي» (١٢/١٢٢)، (٢٧/١٠).

^(٢) «الإنصاف» (١/٢٨٧) مسألة (٣٨).

^(٣) انظر مراجع الجمهور السابقة.

^(٤) (٢/٢)، (٩٢٢)، وكأنه رجع عن هذا في «شرح التسهيل».

معرفة من تعريفها.

فمن اكتساب البناء بالإضافة إلى مبني قوله تعالى: «وَمِنَا دُونَ ذَلِكَ»^(١)، وقوله: «لَقَدْ تَقْطَعَ بَيْنَكُمْ»^(٢) بفتح التون، وقوله: «إِنَّهُ لَحَقٌ مِثْلَ مَا أَنْتُمْ تَعْلِيقُونَ»^(٣) بفتح اللام.

ومنه قول الشاعر:

لم يمنع الشرب منها غيرَ أن نطقْتُ
حامَةً في غصونِ ذاتِ أُوقَالٍ
بفتح الراءِ». اهـ.

وأما توجيهه وتأويله للشواهد التواردة فحسنٌ، وجَوَزَ الجمهرُ من قبله، ولكنه لا يصلح للرد والاعتراض؛ لأن المسألة: جواز بناء (مثل)، لا الوجوب، فالجمهر عن التكلم على هذه المسألة يذكرون بعض الأوجه التي ذكرها ابن مالك مع وجه جواز البناء، فقال الزجاج: «ومن نصب فعل ضررين؛ أحدهما: أن يكون في موضع رفع إلا أنه لما أضيف إلى (أن) فتح».

ويجوز أن يكون منصوتاً على التركيد على معنى: إنه لحقٌ حَقّاً مثلَ نطقكم»^(٤). اهـ

(١) سورة الحج: ١١.

(٢) سورة الأنعام: ٩٤.

(٣) سورة النازيات: ٢٣.

(٤) «معانى القرآن واعرابه» (٥٤/٥)، وانتظر: «بعالس ثعلب» (٤٧٣/٢)، و«تفسير الألوسي»، (١٢٢/١٢٢)، ومراجع مطبع الجمهر المذكور آنفاً.

فتبن ما سبق ضعفُ اعتراض ابن مالك على الزمخشري والجمهور، وصحة
إلحاد (مثلك) بـ(غير) وأشباهها من المبهمات، وهو ما اختاره البغدادي في «الخزانة»^(١).

والله أعلم.

* * *

٦٤

(١) «خزانة الأدب» (٤/١٣٦، ١٣٧)، وهو عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ) «الأصول» (٤١/٤).

المُسَالَةُ الْرَّابِعَةُ

وَقْوَعُ (أَنْ) مَوْقِعَ (مَا) الْمَصْدِرِيَّةِ الظَّرْفِيَّةِ

ذهب الزمخشري في غير موضع من «الكتشاف» إلى جواز وقوع (أن) وصلتها موقع ظرف الزمان، مع أنَّ أكثر النحاة خصُوا ذلك بـ(ما)، فقال في قوله تعالى:

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِيعَةِ أَنَّهُ أَتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ﴾^(١):

«(أن آتاه الله الملك) متعلق بـ(حاج) على وجهين:
أحدهما: حاج لأن آتاه الله الملك... والثاني: حاج وقت أن آتاه الله الملك»^(٢). اهـ.
وقال في قوله تعالى: ﴿وَدِيَةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِمِهِ إِلَّا أَنْ يَصْدِقُوا﴾^(٣): «فإن قلتَ:
بم يتعلق (أن يصدقو) وما محله؟ قلتُ: تعلق بعليه أو بمسلمة، كأنه قيل: وتعجب
عليه الديبة أو يسلمه إلا حين يتصدقون عليه، وجعلها النصب على الطرف
بتقدير حذف الزمان؛ كقولهم: اجلس ما دام زيد جالساً»^(٤). اهـ.

وقال في قوله تعالى: ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ نَحْنُ اللَّهُ﴾^(٥): «ولك أن تقدر مضافاً
محنوفاً، أي (وقت أن يقول)، ولمعنى: أنتلونه ساعة سمعتم منه هذا القول»^(٦). اهـ.

(١) سورة البقرة: ٢٥٨.

(٢) (١٥٦ - ١٥٥). (٢)

(٣) سورة النساء: ٩٢.

(٤) (٢٩٠ / ١).

(٥) سورة غافر: ٢٨.

(٦) (٣٦٨ / ٣).

ولم يوافقه ابن مالك على هذا، فقال في الكافية الشافية^(١):

وَوَحْدَهَا بَجْرَى اسْمٍ وَفِتْ تَجْبِرِي
وَ(ما) بَذِي تَصْرُّفٍ لَا أَمْرٍ

وقال في شرحها: وأما (ما) المصدرية فتوصل بفعل متصرف غير أمر، ومثلها
(لو)، إلا أنَّ (ما) تفرد بنيابتها عن ظرف زمان^(٢). اهـ.

وذكر نحوه في «شرح التسهيل»، ثم اعترض على الزمخشري بقوله: «وقد
أجاز الزمخشري مشاركة (أن) إياها في ذلك، وجعل من ذلك قوله تعالى: «أَلَمْ
تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَ إِنْرَاهِمَ فِي رَيْقَةٍ أَنْ إِنَّهُ أَنَّهُ اللَّهُ الْمُلْكُ»، والذي ذهب إليه غير
جائز عندي؛ لأن استعمال (أن) في موضع التعليل جمع عليه، وهو لائق في هذا
الموضع، فلا يعدل عنه.

واستعمالها في موضع التوكيد لا يعترض به أكثر النحوين، ولا ينبغي أن يُعترض
به؛ لأنَّ كُلَّ موضع ادعى فيه ذلك صالح للتعليل، فالقول به مُوقَعٌ في لبس.

وأجاز الزمخشري أيضًا في قوله تعالى: «وَدِيَةً مُسَلَّمَةً إِنَّ أَهْلَمَتِ إِلَآ أَنْ يَصَدِّقُوا»
ما أجاز في «أنَّ إِنَّهُ أَنَّهُ اللَّهُ»، وأن يكون حالاً، كأنه قيل: مسلمة إليهم إلا حين
يتصدقون على القاتل بالعفو، أو متصدقين، وليس كما قال، بل التقدير: مسلمة
إليهم إلا بأن يصدقو بالعفو، وهذا التقدير موافق للمعنى والاستعمال المجمع

(١) (٣٠٢/١).

(٢) (٣٠٦/١).

على مثاله؛ إذ ليس فيه إلا حذف حرف جُرْ داخل على (أن) وهو مُطَرِّد، بخلاف الوجهين اللذين ادعاهما الزمخشري.

وقد استشهد بعضهم على وقوع (أن) وصلتها موقع ظرف الزمان بقول الشاعر:

فقلتْ ها لا تنكحجه فإنه لأول سهمٍ أن يلقيَ مجتمعاً^(١)

وزعم المستشهد به أن معناه: لأول سهم زمان ملاقاته مجتمعاً، ولا حجة فيه؛ لامكان أن يكون التقدير: فإنه لأول سهم بأن يلقي مجتمعاً، أي: سبب ملاقاته مجتمعاً.

وهذا التقدير موافق للمعنى، مع الاتفاق على كثرة نظائره، فهو أولى^(٢). اهـ.

ويمكن تلخيصُ الاعتراض السابق فيما يلي:

١ - استعمال (أن) في موضع التعلييل مجتمع عليه، واستعمالها في موضع التوقيت لا يعترض به أكثر التحورين.

٢ - كل موضع أدعى فيه التوقيت صالح للتعليق، فالقول به موقع في لبس، وكان هذا الاعتراض تعليلاً للأول.

٣ - تأويل ما يوهم التوقيت أولى، لكتلة النظائر، أي: شواهد التعلييل.

وبالذكر أقوال النحاة في المسألة ينبغي أن يعلم أن من أهم القائلين بقول

(١) من الطويل، لابي طٰئر، انظر: «المجاز» بشرح المزوقى (٤٩٢ - ٤٩١)، و«الدرر اللواسع» (٥١٠ / ١).

(٢) «شرح التسهيل» (١/ ٢٢٥ - ٢٢٦).

الزمخري من المقدمين: تلميذَي أبي علي الفارسي: ابن جني والمرزوقي^(١).
ومن المتأخرین: الصفار^(٢)- شارح الكتاب^(٣)- والبيضاوي والنسفي^(٤) وأبو
السعود والشوكاني^(٥).

فقدَ المتأخرُون الزمخري، وليس للمقدمين حجّةٌ تذكر إلا الْبَيْتُ السَّابِقُ،
وقول الشاعر:

وَنَاهَلَهُ مَا إِنْ شَهِلَهُ أُمُّ وَاحِدٍ
بِأُفْجَدٍ مَنِيَّ أَنْ يُهَانَ صَغِيرُهَا^(٦)
وَلِسْ مِنَ الْعَسِيرِ تَأْوِيلُهُ كَمَا أَوْلَ الْأَوْلِ، فِيَّا: بِأَنْ يُهَانَ، أَوْ لَأَنْ... فِيَّا
عَلَى الْمَشْهُورِ، وَحَذَفُ حَرْفِ الْجَرِ مَعَ (أَنْ) مَطْرَدٍ.

ويُعَدُّ أَنْ خَطَاً أَبُو حِيَانَ توجيهات الزمخري، قَالَ مُؤْيِّدًا لِابْنِ مَالِكَ
وَالْجَمَهُورِ: «وَأَمَّا جَعَلَ (أَنْ) وَمَا بَعْدَهَا ظَرْفًا فَلَا يَجُوزُ، نَصَّ التَّحْوِيْبِ عَلَى

(١) انظر: «الدر النقطي» لناح الدين بن مكتوم (٤٦٠ / ٧) بهامش «البحر المحيط»، وذكر أن رأي ابن جني في كتابه «الثبات في شرح أشعار هذيل»، ولم تكن من الأطلاع عليه، «معنى الليب» (٤٠ / ١)، «معنى المرام» (١ / ٢٣٩)، وانظر: «شرح الحمسة» للمرزوقي (٤٩١ - ٤٩٢).

(٢) قاسم بن علي بن سليمان (ت بعد ٦٣٠ هـ)، «البنية» (٢ / ٢٥٦).

(٣) انظر: «تفسير الألوسي» (١٦ / ٣)، وشرح الصفار لم يصل إلينا كاملاً، والجزء الأول هو الموجرود، وبه تقصص وسقط، وقد ثقت دراسته في رسالة ماجستير، إعداد دنيرة محمد حجازي، إشراف: أ. د عبد الرحمن السيد، سنة ١٩٨٠ - كلية دار العلوم - ورقمها (٣٢٠)، ووثقت عن رأيه في هذا الجزء قلم أجده.

(٤) عبدالله بن أحمد بن محمود (ت ٦٧١٠ هـ)، «الأعلام» (٤ / ٦٧).

(٥) محمد بن علي بن محمد بن عبدالله (ت ١٢٥٠ هـ)، «الأعلام» (٦ / ٢٩٨).

(٦) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٥٩)، «مدارك التنزيل» للنسفي (١ / ١)، «إرشاد العقل السليم» لأبي السعد (١ / ٢٥١)، «فتح القدير» للشوكاني (١ / ٢٧٧).

(٧) من الطويل لابن جليبة، «ديوان المتنلين» (٢ / ٢١٤)، انظر: «شرح شواهد المتن» للسيوطى (ص ٢٤٤)، و«المغني» (٤٠)، «الدر النقطي» (٤٦٠ / ٧)، والشهلة: العجوز، أوجده: أكثر وخذدا.

ذلك، وأنه ما انفرد به (ما) المصدرية، ومتى أنت تقول: أجيئك أن يصبح
الديك، يزيد: وقت صياغ الديك»^(١).

وقال ابن هشام: «ولا تشارك (ما) في النبأة عن الزمان (أن)».

وقال: «ومعنى التعليل في البيت والآيات ممكِن، وهو متفق عليه، فلا مدخل
عنه»^(٢). اهـ.

وقال السيوطي: «ولم يقم دليل على كون (أن) ظرفية مثل (ما)»^(٣). اهـ.

وقال الألوسي: والحق أن التعليل لما ممكِن - وهو متفق عليه - خالٍ عنها لا
ينفي أن يعدل عنه، لاسيما وتقدير المضاف مع التزام قول ابن جنِي والصَّفار مع
مخالفته لكلام الجمهور في غاية التَّعْسُف»^(٤). اهـ.

وعلى ما اختاره ابن مالك جهور المفسرين، كالطبرى والنحاس والعكبرى
وغيرهم، وهو الراجح المختار»^(٥).
والله أعلم.

* * *

(١) «البدر المحيط» (٣٢٣/٣)، (٣٢٤/٢)، (٢٨٧/٢)، و«الارتفاع» (٥٢٠/٥).

(٢) «معنى الليب» (٤٠٢-٤٠١)، وانظر: «المساعد» لابن عقيل (١/١٧٢).

(٣) «مع الموضع» (١/٨٢).

(٤) «تفسير الألوسي» (١٦/٣)، بصرف، و(٥/١١٣).

(٥) انظر: «تفسير الطبرى» (٢٢/٣)، «إعراب القرآن» للنحاس (١/٣٣١)، (٤/٣١)، و«معاني القرآن» له (٢١٥/٦)، «اكتشاف المشكلات» للباقيوى (١/١٨١)، «البيان» للعكبرى (١/١٠٨)، (٢/٢١٨)، «تفسير القمر الرازي» (٧/٢٤)، «باب الأذول في معانٍ الترتيل» لعلي بن محمد الحازن (١/٥٧٣)، «تفسير القرطبي» (١٥/٣٠٧).

المسألة الخامسة

تقدير متعلق شيء الجملة الواقع خبراً بفعلٍ

ذهب الأكثرون إلى تقدير متعلق شيء الجملة - وهو الظرف والجار والمجرور -
بفعل، فيقولون في «زيد عندك»: زيد استقرَ عندك، ولذا قال ابن الحاجب:
وما يقع ظرفاً فقال الأكثُر فيه «استقرَ» جملة تقدِّرُ
واختار مذهبهم أبو علي الفارسي والزمشريُّ، فقال - الأخير - في «المفصل»:
ولابدَ في الجملة الواقعه خبراً من ذكر يرجع إلى المبدأ، وقولك: في الدار،
معناه: استقرَ فيها...^(١). اهـ.

فعل هذا يكون الخبرُ في التقدير جملة لا مفرداً، وهو مذهبُ أكثر البصريين
وئيب إلى سيبويه.

قال ابن يعيش: «اعلم أن الخبر إذا وقع ظرفاً أو جازاً و مجروراً، نحو: زيد في
الدار، وعمرو عندك، ليس الظرف بالخبر على الحقيقة؛ لأنَّ الدار ليست من
«زيد» في شيء، وإنما الظرف معمولٌ للخبر ونائب عنه، والتقدير: «زيد استقرَ
عندك»، أو «حدثَ» أو «وقعَ»، وهو ذلك، فهذه هي الأخبار في الحقيقة بلا

(١) «شرح الراوية نظم الكافية» (ص ١٧٧)، وانظر: «شرح الكافية» للرضي (١/٩٣)، و«ارتشف الضرب» لأبي حيان (٢/٥٤).

(٢) «المفصل» بشرح ابن يعيش (١/٩١)، وانظر «التصریح» (١/١٦٦)، و«المع» (١/٩٨).

خلاف بين البصريين... واعلم أن أصحابنا قد اختلفوا في ذلك المحنوف هل هو اسم أو فعل؟ فذهب الأكثرون إلى أنه فعل، وأنه من حيز الجمل، وتقديره: زيد استقر في الدار...^(١).

ثم ذكر أدلة هؤلاء، فقال: «ويدل على ذلك أمران: أحدهما: جواز وقوعه صلة، نحو قولك: الذي في الدار زيد، والصلة لا تكون إلا جملة.

والامر الثاني: أن الطرف والجار والمحرر لا بد لها من متعلق به، والأصل أن يتعلّق بالفعل، وإنما يتعلّق بالاسم إذا كان في معنى الفعل ومن لفظه، ولا شك أن تقدير الأصل الذي هو الفعل أولى»^(٢). اهـ.

ولا اعتراض على جواز ذلك عند ابن مالك، وإنما اعتراضه على الأولى والأرجح، ولذا قال في «الخلاصة»:

وأنبأوا بظرف أو بحرف جر ناوئ معنى كائن أو استقر وتقديمه له (كائن) على (استقر) إيهام منه إلى اختياره، كما قاله المكودي^(٣)، فاسم الفاعل عنده أولى وأرجح في التقدير من الفعل.

(١) «شرح المفصل» لابن عيسى (٩٠ / ١).

(٢) الموضع السابق.

(٣) «شرح الآنية» للمكودي (ص ٣٣)، وهو عبد الرحمن بن علي بن صالح (ت ٨٠٧ هـ)، «البيشة»، (٨٣ / ٢).

واستدل ابن مالك على صحة مذهبة بأربعة أدلة، فقال: «مهدأ لقوله: وخالفت ما ذهب إليه أبو علي والزنخري^(١): «ويدل على أن تقدير اسم الفاعل أولى أربعة أوجه».

أحدها: أن اجتماع اسم الفاعل والظرف قد ورد، كقول الشاعر:

فأنتَ لَدَى بُخْبُوْخَةِ الْمُؤْنِ كَائِنُ^(٢)

ولم يرد اجتماع الفعل والظرف في كلام يستشهد به.

الثاني: أن الفعل لا يعني تقديره عن تقدير اسم الفاعل ليستدل على أنه في موضع رفع، واسم الفاعل معنٍ عن تقديره، وتقدير ما يعني أولى من تقدير ما لا يعني.

الثالث: أن كلّ موضع وقع فيه الظرف المذكور صالح لوقوع اسم الفاعل، وبعض مواضعه غير صالح لل فعل نحو: أمّا عندك فزيده، وجئت فإذا عندك زيد؛ لأن (أمّا) و(إذا) لا يليهما فعل.

الرابع: أن الفعل المقدّر جملة باجماع، واسم الفاعل عند المحققين ليس بجملة، والفرد أصل، وقد أمكن فلا عدول عنه».

ثم قال: «فلهذه المرجحات وافقت الأخفش بقولي في الأصل^(٣): (معمول في

(١) دلالة التسهيل، (٣١٨/١).

(٢) لم أعرف قائله، من الطويل، انظر: «شرح شرائع المتن» للبغدادي (٣٤٢/٦)، و«الماء» (٢٣٥/١).

(٣) أي: «التسهيل».

الأجود لاسم فاعل تكون مطلقاً، وفاماً للأخفش تصرّحَا، ولسيبوه إيماءة^(١). اهـ

ويعد أن ذكر نحواً من هذه المرجحات في «شرح الكافية الشافية» قال: «وإذا تعينَ تقديرُ اسم الفاعل في بعض الموارض ولم يتعينَ تقديرُ الفعل في بعض الموضع وجَبَ ردُّ المُخْتَمَلَ إلى ما لا احتمالَ فيه؛ ليجري البابُ على سَنَنِ واحدٍ»^(٢). اهـ

ومعْنَى قال بمذهب ابن مالك من المتقدمين ابن برهانـ في «شرح لمع ابن جني»ـ ونقله ابن يعيش عن ابن السراج^(٣).

قال ابن برهانـ في قوله: زيد وراءكـ: «واعلم أن هذا فرع، وأصله أن يكون اسم الفاعل خبر المبتدأ، لأن المفرد إذا كان خبر المبتدأ لزم أن يكون هو المبتدأ، والوراء والجهة ليست زيداً، فلعلمت أن الأصل غير المذكور، والأصل: زيد ثابت، أو: مستقر، أو: حاصل»^(٤). اهـ

وترجح ابن يعيش تقدير الفعل قياماً على تعينه في صلة الموصول أجباب عنه ابن مالك بقوله: «وهذا ليس بشيء؛ لأنَّ الظرفَ الموصولَ به واقعٌ موقعاً لا يعني في المفرد، بل إذا وقع فيه مفرداً تأولاً بالجملة، والظرف المخبر به واقع

(١) «شرح التسهيل» (١/٣١٧-٣١٨).

(٢) «شرح الكافية الشافية» (١/٣٤٩-٣٥٠).

(٣) «شرح المفصل» (٤٠/١)، وقد نقل عن ابن السراج أن هذا الخبر ليس من قبيل المفرد ولا الجملة وإنما هو قسم برأسه. انظر: «شرح الأنطية»، لابن عقيل (٢١١/١)، وهو المرامع (٩٩/١)، والثابت في «الأصول» (٦٣/١) يزيد نقل ابن يعيش؛ فإنه قال في قوله: زيد خلفك، وعمره في الدار: «كأنك قلت: زيد مستقر خلفك، وعمر مستقر في الدار». اهـ

(٤) «شرح اللمع» (١/٣٦-٣٧).

موقعها هو للمفرد بالأصل، وإذا وقعت الجملة فيه تأولت بمفرد فلا يصلح أن يعامل أحدهما معاملة الآخر^(١). اهـ.

ولا خلاف في تعين الفعل في باءِ القسم والصلة؛ لأن القسم والصلة لا يكونان إلا جلتين، وكذلك يجب في الصفة في نحو: «رجلٌ في الدار فله درهم»؛ لأن الفاء تجوز في نحو: «رجلٌ يأتيني فله درهم»، وتعتني في نحو: «رجل صالح فله درهم»، قاله ابن هشام^(٢).

وإنما ذكرت هذا ليرد قول ابن مالك المتقدم: «وإذا تعين تقدير اسم الفاعل في بعض الموضع - يعني بعد (أما) و(إذا) الفجائية - وجب رد المحتمل إلى ما لا احتمال فيه؛ ليجري الباب على سنن واحد». اهـ.

فيقال له: قد تعين الفعل في بعض الموضع، فهو أولى بالتقدير، كما قلت عن اسم الفاعل، وإنما كان هذا لخصوص محل، فلا اطراد في التقدير، وإنما تقدير كلّ موضع بحسبه^(٣).

وأما الجواب عن دليله الثاني وقوله: تقدير ما يعني أولى من تقدير ما لا يعني؛ فقال ابن هشام عنه: «وليس بشيء»؛ لأنَّ الحقَّ أَنَّا لم نحذف الضمير - أي الذي

(١) «شرح التسهيل» (٣١٨/١).

(٢) «معنى الليب» (٥٨٤ - ٥٨٣).

(٣) انظر: «شرح الآلية» للأشرفي (٢٠٢/١).

في الفعل - بل نقلناه إلى الظرف»^(٣). اهـ.

ووافق الرضي الزخري^(٤)، والسيوطى ابن مالك^(٥)، وذهب ابن هشام مذهبًا ثالثاً؛ نظرًا لما تحدى كلُّ فريق على الآخر، فقال: «والحق عندي أنه لا يترجح تقديره اسمًا ولا فعلًا، بل بحسب المعنى»^(٦). اهـ.

ثم أكثر من الأمثلة على كيفية التقدير بحسب المعنى، حاصلها - كما قال الصبان -: «إذا كان المعنى على الحال قدر الاسم أو المضارع، أو على الاستقبال قدر المضارع، أو على المضى قدر الماضي»، قال - أبي ابن هشام^(٧) -: «إذا جهلت المعنى قدر الوصف فإنه صالح في الأزمنة كلها، وإن كانت حقيقة الحال»^(٨). اهـ.

فالخلاف بين ابن مالك والزخري على الأولية مطلقاً سواءً علِمَ المعنى أو جُهِلَ، ومذهبُ ابن هشام تساوي التقديرين وكلَّ تقدير حسب ما يقتضيه المعنى، فإنْ جُهِلَ فاسم الفاعل أولى، ولعل هذا هو المتجه^(٩).

والله أعلم.

* * *

(١) السابق (٥٨٤)، وسبة إلى هذا ابن يعيش (٩٠/١).

(٢) «شرح الكافية» (٩٣/١).

(٣) «طبع الموسوعة» (٩٨/١).

(٤) «معنى اللبيب» (٥٨٤).

(٥) السابق (٥٨٥).

(٦) «حاشية الصبان على الأشنون» (٢٠١/١).

(٧) انظر «النصرىج» (١٦٦/١)، «شرح القطر» للفاكى (٢٤٢ - ٢٤٣)، «حاشية الخضرى» (٩٥/١).

المَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ

تَقْدِيمُ خَبْرٍ (لَيْسَ) عَلَيْهَا

هذه من المسائل التي اختلف فيها البصريون والكرفيون، فذهب البصريون والفارسي^١ وابن جني - وتابعهم الزخيري - إلى جواز تقديم خبر (ليس) عليها. ومنه الكوفيون والمرد^٢ وابن السراج، وأبيدهم ابن مالك^٣.

فقال الزمخشري عند تفسير قوله تعالى: «أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَضْرُوفًا عَنْهُمْ»^٤: ((يوم يأتيهم) منصوب بخبر (ليس)) ويستدل به من يستجيئ^٥ تقديم خبر (ليس) على (ليس)، وذلك أنه إذا جاز تقديم معمول خبرها عليها كان ذلك دليلاً على جواز تقديم خبرها؛ إذ المعمول نابع للعامل، فلا يقع إلا حيث يقع العامل^٦. اهـ.

وقال في «المفصل»: «وهو الصحيح»^٧، وأدلة المجوزين يمكن حصرها في النقاط الآتية^٨:

(١) قال ابن عثيل: «وأختلف النقل عن سيبويه، فتب قوم إله الجواز، وقوم المنع». اهـ «شرح الألفية» (١/٢٢٧)، وكذلك قال ابن هشام في «شرح القطر» (ص ٢٢٩).

(٢) سورة هود: ٨.

(٣) «الكتشاف» (٢/٢٠١).

(٤) «المفصل» (٧/١١٢)، بشرح ابن عييش، وعلق ابن عييش عليه بقوله: «وهو الذي أنتي به» (٧/١١٤).

(٥) انظر: «الإنصاف» (١/١٦٢).

- ١ - ما تقدم في كلام الرمخنري من توجيه الآية، إذ جعل (يوم) معمولاً لـ(مصروفاً)، وهو خبر (ليس)، والمعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل.
- ٢ - الأصل في الأفعال العمل، و(ليس) فعلٌ تعلم في الأسماء المعرفة والنكارة والظاهرة والمضمرة كالأفعال المتصرفة؛ فوجب أن يجوز تقديم معمولها عليها كسائر الأفعال.
- ٣ - لا يجوز قياسُ (ليس) على (ما) في امتناع تقديم خبرها عليها؛ لأن (ليس) تخالف (ما)؛ بدليل أنه يجوز تقديم خبر (ليس) على اسمها، ولا يجوز تقديم خبر (ما) على اسمها، وإذا جاز أن تختلف (ليس) (ما) في هذا جاز أن تختلفها في تقديم خبرها عليها^(١).

وأما أهم نصوصهم في تجويز تقديم خبر (ليس) عليها فهي:

- قال الزجاج: «(يوم يأتيهم) منصوب بـ(مصروفاً)، المعنى: ليس العذاب مصروفاً عنهم يوم يأتيهم»^(٢). اهـ
- وقال ابن جنی في «خصائصه»، باب: «الاحتجاج بقول المخالف»^(٣): «وذلك كإنكار أبي العباس جواز تقديم خبر (ليس) عليها، فأحدُ ما يحتاج به عليه أن يقال له: إجازة هذا مذهب سيرته وأبي الحسن وكافة أصحابنا،

(١) «الإنصاف» (١/١٦٣).

(٢) «معانی القرآن واعتباره» (٣/٤٠).

(٣) «(١٨٩)، وانظر أيضًا (٢/٤٠٢).

والكوفيون أيضاً معنا^(١)، فإذا كانت إجازة ذلك مذهبًا للكافة من البلدين وجب عليك يا أبو العباس أن تقر عن خلافه، وتستوحش منه، ولا تأنس بأول خاطر يبدو لك فيه^(٢). اهـ.

ـ وقال ابنُ بَرْهَانٍ: «وَحِكْمَةُ خَبْرِ (لَيْسَ) فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَا هُنَّا مِثْلُ خَبْرِ (كَانَ)... وَأَمَّا (قَاتِلُهُ لَيْسَ زَيْدُ) فَأَجَازَهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا، وَأَبَاهُ مِنْ أَصْحَابِنَا أَبُو العَبَّاسِ، وَهَذَا قَوْلُ الْكَوْفِينَ لِامْتِنَاعِ تَصْرِيفِ (لَيْسَ).»

ولنا في جوازه روایة ودرایة، فأما الروایة: قوله تعالى: «أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ مَا سَرُّوا فَعَلَيْهِمْ»، وتقديم معمول الخبر كتقديم عامله.

وأما الدرایة فإن (إنَّ) إذا كان خبرها غير ظرف لم يصح تقدمه لا على اسمها ولا عليها، وإن (كان) يصح تقدم خبرها على اسمها وعلىها، فلما كانت (لَيْسَ) بمثابتها في أحد الوجهين كانت كذلك في الوجه الآخر، وهذه علةٌ تُطْرَدُ وتُنْكَسُ^(٣). اهـ

وتتابعهم في جواز تقاديم خبر (لَيْسَ) عليها: أبو البقاء العكيري، وابن معط، وابن عصفور، والبيضاوي، وابن الناظم^(٤).

(١) كذا قال، والمنتصرون عنهم خلافه.

(٢) «شرح اللوع» لابن برهان (٥٨/٥٩-٥٩).

(٣) انظر «البيان» (٢٥/٢)، «الفصول» (ص ١٨١)، «المقرب» (ص ٤)، «أنسوار التنزيل» (ص ٢٩١)، «شرح ألفية ابن مالك» (ص ١٣٦، ١٣٥).

وبعد أن عَزَّا ابنُ مالكَ إِلَى الْمَجُوزِينَ أَقُولُهُمْ قَالَ: «وَمِنْهُ الْكُوفِيُونَ وَالْمَبْرُدُ وَابْنُ السَّرَّاجِ وَالْمَجْرَاجَيِّ»^(١)، وَبِقَوْلِهِمْ أَقُولُ: لَا إِنْ (لَيْسَ) فَعْلٌ لَا يَتَصَرَّفُ فِي نَفْسِهِ فَلَا يَتَصَرَّفُ فِي عَمَلِهِ كَمَا وَجَبَ لِغَيْرِهِ مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي لَا تَتَصَرَّفُ كَ(عَسِّ)، وَ(يَعْمِ)، وَفَعْلُ التَّعْجِبِ.

مَعَ أَنْ (لَيْسَ) شَيْءٌ بِحَرْفٍ لَا يُشَبِّهُ الْأَفْعَالَ وَهُوَ (مَا)، بِخَلَافِ (عَسِّ) فَإِنَّهَا شَيْئٌ فِي الْمَعْنَى بِحَرْفٍ يُشَبِّهُ الْأَفْعَالَ وَهُوَ (عَلَى).

وَالْوَهْنُ الْحَاكُولُ يُشَبِّهُ مَا لَا يُشَبِّهُ الْأَفْعَالَ أَشَدًّا مِنَ الْوَهْنِ الْحَاكُولُ يُشَبِّهُ مَا يُشَبِّهُ الْأَفْعَالَ.

وَقَدْ أَجْعَلُوا عَلَى مَنْ تَقْدِيمُ التَّعْجِبِ مِنْهُ عَلَى فَعْلِ التَّعْجِبِ مَعَ عِرْوَضِ مَنْ تَصَرَّفَ فِيهِ، فَمُعَالَةُ (لَيْسَ) بِذَلِكَ أَحْقَ وَأَوْلَى لِأَصْالَتِهِ فِي مَنْ تَصَرَّفَ»^(٢). اهـ

وَيُمْكِنُ تَلْخِيصُ اعْتِراضِ ابنِ مالِكٍ فِي النَّقَاطِ الْأَتِيَّةِ:

- ١ - (لَيْسَ) فَعْلٌ لَا يَتَصَرَّفُ فِي نَفْسِهِ فَلَا يَتَصَرَّفُ فِي عَمَلِهِ.
- ٢ - مَعْنَى (لَيْسَ) لَا يَسْتَقْلُ إِلَّا بِجُزَّاَيْنِ: مَسْنَدٌ وَمَسْنَدٌ إِلَيْهِ؛ فَكَانَتْ أَشَبِهُ بِالْحُرُوفِ، فَهِيَ كَ(مَا)^(٣).

(١) انظر: «المقتضب» للمبرد (٤/٨٧-١٥٦)، «الأصول» لابن السراج (٢/٢٢٨)، «المقتضي في شرح الإيضاح للفارسي» للجرجاني (١/٤٠٨)، ولم أجده للمساندة ذكرًا في «معاني القرآن» للقراء.

(٢) «شرح عمدة الحافظة» (١/٢٠٦: ٢٠٨).

(٣) «شرح التمهيل» (١/٣٥٢).

٣- تأويل الآية السابقة على أوجُوهٍ غير هذا الذي ذكره.

وهذا التأويل قد ذكره في «شرح التسهيل»^(١) معتبرًا على من احتاج بها، فقال: «وَعَضَدَ قَوْمٌ جَوَازَ تَقْدِيمِ خَبْرِ (لَيْسَ) بِـ«أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ» قالوا: لِأَنَّ (يَوْمَ) مَعْمُولٌ (مَصْرُوفًا)، وَلَا يَقْعُدُ الْمَعْمُولُ إِلَّا حِيثُ يَقْعُدُ الْعَالِمُ.

ولنا ثلاثة أوجه:

أحدها: أن المعمول قد يقع حيث لا يقع العامل، نحو: أَتَأْرِيدًا فاضرب، وَعُمِّرًا لَا تُهُنْ، وَحَقَّكَ لِنْ أَضْيَعَ، فَكِيمَا لَيْزَمْ مِنْ تَقْدِيمِ مَعْمُولِ الْفَعْلِ بَعْدِ (أَمَا) تَقْدِيمُ الْفَعْلِ وَلَا مِنْ تَقْدِيمِ مَعْمُولِ الْمَجزُومِ وَالْمَنْصُوبِ عَلَى (لَا) وَ(لَنْ) تَقْدِيمِهِمَا عَلَيْهِمَا كَذَا لَا يَلْزَمُ مِنْ تَقْدِيمِ مَعْمُولِ خَبْرِ (لَيْسَ) تَقْدِيمِ الْخَبْرِ.

الثاني: أَنْ يُجْعَلَ (يَوْمًا) مَنْصُوبًا بِفَعْلِ مَضْمِرٍ؛ لِأَنَّ قَبْلَهُ: «مَا حَكِيْسَةَ»^(٢)، فـ(يَوْمَ يَأْتِيهِمْ) جواب، كأنه قيل: يَعْرُفُونَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ، وـ(لَيْسَ مَصْرُوفًا) جملة حالية مؤكدة أو مستأنفة.

الثالث: أَنْ يَكُونَ (يَوْمً) مُبْتَدًّا فِيَّ لِإِضَافَتِهِ إِلَى الْجَمْلَةِ، وَذَلِكَ سَائِنَجُ مِنَ الْمَصَارِعِ كَسْوَغَهُ مَعَ الْمَاضِيِّ اهـ.

(١) (١/٣٥٤): وانظر: «أوضح المسالك» لابن هشام (١٢٤٥)، وـ«الأشباه والنظائر» للسيوطى (١٢٣/٦٨٢) القاعدة.

(٢) سورة هود: من الآية: ٨.

ويمكن أن يؤيد ابن مالك بدليل آخر: هو أنه يتسع في الطرف والجأر وال مجرور ما لا يتسع في غيرها^(١).

وقد قال ابن مالك في «الخلاصة»:

ولا يلي العامل معمول الخبر
إلا إذا ظرفًا أني أو حرفَ جرِّ
قال المكودي: «يعني أن معمول الخبر لا يلي كان وأخواتها، فلا تقول: كان طعامك زيدًا كلامًا؛ فإذا كان المعمول ظرفًا أو عمروًا جاز أن يليها»^(٢). اهـ.

وبنحو ما أجاب ابنُ مالكِ أجاب ابنُ الأنباري في «الإنصاف»، ثم قال: «والصحيح عندي ما ذهب إليه الكوفيون»^(٣). اهـ

ونصُّ ابن السراج في المسألة قوله في «الأصول»: «الأفعال التي لا تتصرف لا يجوز أن يتقدم عليها شيء مما عملت فيه، وهي نحو (نعم)، و(بشن)، وفعل التعجب، و(ليس) تجري عندي ذلك المجرى؛ لأنها غير متصرفة»^(٤). اهـ.

ويعد عرض مذهب النحاة في المسألة وما خذل ابن مالك على الزخشري والقائلين بمذهبه تبيئ قوة الخلاف فيها، لكن قد يتراجع مذهب ابن مالك بعدم اطراد القاعدة التي تمسك بها المجوزون، وهي: المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل، وبعبارة أخرى: تقدم المعمول يؤخذ بجواز تقدم العامل.

(١) «البحر المحيط» لأبي حيان (٥/٢٠٦)، «شرح القطر» لابن هشام (ص ٢٢٩).

(٢) «شرح الألفية» للمكودي (ص ٣٩).

(٣) «الإنصاف» (١/١٦٣).

(٤) «الأصول» (٢/٢٢٨).

وأيضاً لقلة الشواهد، والأيةُ محتملةٌ لوجوهٍ أخرىٍ صحيحةٍ.
ولذا قال أبو حيان: «وقد تبعت جلةً من دواوين العرب قلم أظفَر بهمدم
خبر (ليس) عليها ولا بمعموله، إلا ما دلَّ عليه ظاهرُ هذه الآية، وقولُ الشاعر:
فيأني فيها يزداد إلا حاجةٌ و كنتُ أبيبًا في الخنا لستُ أقدم»^(١)
(في الخنا) جار ويعرور له حرية الرتبة كالظرف، فيأتي فيه ما في الآية من التوسيع.
وعدم نص الآية على المسألة جعلها محل نظر، والاحتجاج بها غير مسلم، وقد
قال ابن الحاجب:
و(ليس) قد جاءت على الخلاف و(ليس مصروفاً) دليلٌ خافٍ^(٢)
وقال الألوسي: «وعدم صلاحية الآية للاحتجاج ممَّا لا ريب فيه»^(٣). اهـ.
وهذا ما حلَّ ابنَ مشام على تصحيح مذهب ابنِ مالك وتأييده فقال: «وهو
الصحيح؛ لأنَّه لم يسمع مثلَ (ذاهباً لست)، ولأنَّها فعلٌ جامدٌ، فأشبَهْتُ (عسى)
وخبرها لا يتقىم باتفاق»^(٤). اهـ.
والله أعلم.

* * *

- (١) من الطويل، ولم أقف على قائله، وانظر: «البحر المحيط» (٥/٢٠٦)، و«تفسير أبي السعود» (٤/١٨٩).
- ولم أجده عند غيرهما.
- (٢) «الرواية نظم الكافية» لابن الحاجب بالشرح (ص ٣٦٧).
- (٣) «روح المعان» (١٢/١٤)، وانظر «معجم المراسيم» (١/١١٧)، و«حاشية الصبان على الأشموني» (١/٢٣٥).
- (٤) «شرح قطر الندى» (ص ٢٢٩).

المسألة السابعة

تخصيص دخول الباء على خبر (ما) النافية بلغة الحجاز

(ما) من المحروف التي تعمل عمل (ليس) عند الحجازيين، وبلغتهم نزل القرآن
نحو قوله تعالى: **«مَا هَنْدَا بَشَرًا»**^(١)، وقوله تعالى: **«مَاهُنْ أَمْهَاتِهِمْ»**^(٢)، وبنو
تميم لا يعملونها، فالخبر عندهم مرفوع (ما) لا عمل لها سوى التفسي.

قال سيبويه: «ومثل ذلك قوله **«مَا هَنْدَا بَشَرًا»** في لغة أهل الحجاز،
وبنوتهم يرافقونها، إلا من درى كيف هي في المصحف». اهـ

وكما أنَّ الباء كثيراً ما تدخل على خبر (ليس) تدخل أيضاً على خبر (ما)، لكن
الزمخشري تابع أبا علي الفارسي، وذهب إلى أن هذا خاص بلغة الحجاز دون
تميم، فقال في «المفصل»: «ودخول الباء في الخبر نحو قوله: ما زيد بمنطلق، إنما
يصح على لغة أهل الحجاز؛ لأنك لا تقول: زيد بمنطلق». اهـ

وقال في «الكتاف» عند قوله تعالى: **«مَاهُنْ أَمْهَاتِهِمْ»**: «وفي قراءة ابن
مسعود (بأمهاتهم)، وزيادة الباء في لغة من ينصب». اهـ

(١) سورة يوسف: ٣١.

(٢) سورة المجادلة: ٢.

(٣) «الكتاب» (٥٩/١).

(٤) «المفصل» بشرح ابن عباس (٢/١١٤).

(٥) «الكتاف» (٤/٧١).

وقال أبو علي الفارسي: «فأهل الحجاز ينصبون الخبر تشبيهاً بـ(ليس)، وينو
ثيم يرعنون: فيتركون الاسم مرتفعاً بالابتداء كما كان قبلُ؛ فمن نصب الخبر
تشبيهاً بـ(ليس) أدخل الباء عليه لتحقيق النفي، فقال: ما زيد بذاهِبٍ، ومن رفع
الخبر لم يجز دخول الباء فيه؛ لأنَّه مرتفع بأنه خبر المبتدأ، كما أنَّ (منطلق) في: إن
زيداً منطلق، يرتفع بذلك.

فلماً لم يطرد دخول الباء في خبر المبتدأ، كذلك لم يطرد دخول في خبر المبتدأ
الواقع بعد (ما) في لغة بنى تميم». اهـ.

واحتاج ابن مالك في اعتراضه عليهما بثلاثة وجوه:

أوها: دخول الباء على خبر (ما) في أشعار بنى تميم، وهذا كافٍ في رد دعواهما.

الثاني: لا علاقة بين النصب-إعمال (ما)-ودخول الباء، وإنما المحك هو النفي.

الثالث: أن الباء دخلت في مواضع خبر (ما) أولى منها.

ونص كلامه رحمة الله: «وزعم أبو علي أن دخول الباء الجارة على الخبر مخصوص
بلغة أهل الحجاز، وتبعه في ذلك الزمخشري، والأمر بخلاف ما زعمه لوجوهه:

أحدها: أن أشعار بنى تميم تتضمن دخول الباء على الخبر كثيراً، ومنه قول

الفرزدق، وأنشده سيبويه:

(١) «البغداديات» (من ٢٨٤)، وقال ابن عقيل في «شرح الأنطية» (١/٣٠٩): «وقد اضطرب رأي الفارسي
في ذلك، فمرة قال: لا تزاد الباء إلا بعد الحجازية، ومرة قال: تزاد في الخبر النفي». اهـ

لعمرك ما معنٌ بتاريخ حقه
ولا منسيٌ معنٌ ولا مُنيِّرٌ^(١)

ولو كان دخوها على الخبر مخصوصاً بلغة الحجاز ما وجد في لغة غير هم.

الثاني: أنَّ الباء إنما دخلت على الخبر بعد (ما) لكونه منفيًا لا لكونه خبراً متصوياً.

يدل على ذلك دخوها في نحو: (لم أكن بقائمٍ)، وامتناع دخوها في نحو: (كنت قائماً)، وإذا ثبت كون المسوغ لدخوها النفي فلا فرق بين منفي متصوب المحل ومنفي مرفوع المحل.

الثالث: أن الباء المذكورة قد ثبتت دخوها بعد بطلان العمل بـ(إن)، كقول الشاعر:

لعمرك ما إن أبو مالكٍ
بُواه ولا بضميف قُواه^(٢)

فكما دخلت على الخبر المرفوع بعد (إن) لكونه منفيًا كذلك تدخل على الخبر المرفوع دون وجود (إن)، وهو ما أردناه.

وقد دخلت أيضاً على الخبر المرفوع بعد (هل) كقوله:

تقولُ إذا اقتلُتَى عليها وأقردتَ
الْأَهْلُ أخوه عيسيٌ لذيندِ بداتِم^(٣)

وإذا دخلت على الخبر بعد (هل) لكون (هل) تشبه النافي، فلان تدخل على

(١) من الطويل، ديوان الفرزدق (٣٨٤)، وانظر «الكتاب» (٦٣/١)، و«خزانة الأدب» (٣٧٥/١)، والفرزدق عبيدي اللغة، انظر «شرح اللمع» لابن بيرمان (٦١).

(٢) من المقارب، للمتنبئ الملبي، انظر «الخزانة» (٤/٤)، (١٤٦).

(٣) من الطويل، للفرزدق، ديوانه (٨٦٣)، وانظر «الخزانة» (٤/١٤٢)، و«الدرر اللوامع» (١/٢٥٧).

الخبر بعد النافي نفسه أحق وأولى.

بل قد دخلت على الخبر المرفوع بعد (لكن)، كقول الشاعر:

وهل يُنْكِرُ المَعْرُوفُ فِي النَّاسِ وَالْأَجْرُ^(١) ولكنَّ أَجْرًا لَوْ فَعَلْتِ بِهِينَ

وَبَعْدَ (إِنَّ) كَفُولَ امْرَئِ الْقَيْسِ:

فَإِنَّكَ مَا أَخْدَثْتَ بِالْمُجَرْبِ^(٢) فَإِنَّ تَأْ عَنْهَا حَقْبَةً لَا تُلْقِهَا

وبعد (أَنَّ) المفتوحة كقوله تعالى: «أَوْلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْنِي بِخَلْقِهِنَّ بِقَدْرِ عَلَيِّ أَنْ يُحْكِمَ الْمَوْقِعَ»^(٣). اهـ

وما ذهب إليه ابن مالك هو ما عليه جمهور النحاة، وهو ظاهر كلام سيبويه؛ أن الباء تزاد في خبر (ما) على اللغتين، وصححه البغدادي، ثم قال: «وهو ظاهر كلام سيبويه في باب الاستثناء في مسألة: (ما زيد بشيء إلا شيء لا يعبأ به)»^(٤). اهـ

وما عناه من كلام سيبويه هو أن سيبويه ذكر هذا المثال ووجهه على لغةبني تميم مرة ولغة الحجازيين أخرى، ولو لم يكن دخول الباء في لغة بنى تميم واقعاً وجائزأ لما فعل، ونص كلامه هو: «ومثل ذلك»^(٥): (ما أنت بشيء إلا شيء لا يعبأ

(١) من الطويل، لم أعرف قائله، انظر «الخزانة» (٩/٥٢٣)، و«الدرر» (١/٢٥٧).

(٢) من الطويل، ديوان امرئ القيس (٤١)، «الدرر» (١/١٧٠).

(٣) سورة الأحقاف: ٣٣.

(٤) «شرح الكافية الشافية» (١/٤٣٩: ٤٣٥)، وانظر «شرح التسهيل» (١/٣٨٣: ٣٨٥).

(٥) «خزانة الأدب» (٤/١٤١)، ونقل تصحيحة عن الشاطبي أيضاً.

(٦) أي: حل الجار وال مجرور على الموضع، وجعل الباء للتوكيد.

به، من قبيل الـ(بنيء) في موضع رفع في لغة بنى تميم... و(بنيء) في لغة أهل الحجاز في موضع منصوب، ولكنك إذا قلت: ما أنت ببنيء إلا شيء لا يعبأ به، استوت المفتان^(١). اهـ.

ولو لم يكن إلا ورود السباع بدخول الباء على خبر (ما) عند بنى تميم لكتفى في رد مذهب أبي علي والزمخري، وقد قال أبو حيان: «والصحيح جواز ذلك، وهو كثير في نثرهم ونظمهم»^(٢). اهـ.

«فلا اللغات إلى من منع ذلك وهو موجود في أشعارهم»^(٣).

ومن نص على هذا أيضاً ابنُ برهان في «شرح لمع ابن جنني»، فقال: «وقد تدخل الباء زائدة في خبر (ليس) و(ما) الحجازية و (ما) التميمية أيضاً، وزياحتها لتأكيد النفي، وكذلك تعطف إن شئت على الموضع»^(٤). اهـ.

ونقل بيت الفرزدق السابق وقال: «وهو تميمي اللغة، وقد زاد الباء، وهي (ما) تميمية»^(٥). اهـ.

هذا من جهة السباع، أما من جهة القياس فقال ابن يعيش عن مذهب

(١) «الكتاب» (٢/٣١٦).

(٢) «ارشاف الغرب» (٢/١١٧) وقال ابن خروف: «إن بنى تميم يرفعون ما يدخلونها بالابتداء والخبر، ويدخلون الباء في الابتداء لتأكيد النفي». اهـ نقله البغدادي في «المفرزة» (٤/١٤١).

(٣) «شرح الألانية» لابن عقيل (١/٣٠٩).

(٤) «شرح اللمع» (١/١٦٠).

(٥) السابق (١/٦١) بتصرف.

الزمخري: «وليس بسديد، وذلك لأن الباء إنْ كان أصلُ دخولها على (ليس)، و(ما) محولة عليها؛ لاشتراكهما في النفي، فلا فرق بين الحجازية والتيمية في ذلك، وإنْ كانت دخلت في خبر (ما) بيازء اللام في خبر (إنَّ) فالتميمية والجازية في ذلك سواءٌ، ويدل على ذلك مسألة «الكتاب»، وهو قوله: ما أنت بشيء إلا شيء لا يُعبأ به؛ برفع (شيءٍ) على البدل من موضع الباء»^(١).

في حين ما سبق من ورود السماع وصحة القياس وضعف مذهب أبي علي والزمخري؛ تبين صحة ما ذهب إليه ابن مالك والجمهور من جواز دخول الباء على خبر (ما) النافية مطلقاً، ومن ثم جاز لابن مالك أن يطلق القول في «الخلاصة»، ويقول:

* وبعد (ما) و(ليس) جر (الباء) الخبر*

والله أعلم.

* * *

(١) «شرح المفصل» لابن بعيش (٢/١١٦).

(٢) «الألفية» بشرح المكودي (ص ٤١)، وانتظر «شرح الكافية» للرمي (١/٢٦٨)، و«شرح الشذور» لابن منام (ص ١٩٦)، و«مسح الموامع» (١/١٢٧)، و«شرح القطر» للقاكبي (٢/٢٠)، والتصريح (١/٢٠١)، و«شرح الأشنون» (١/٢٥٢)، و«حاشية الخضرى» (١/١٢١).

المسألة الثامنة

إضمار (قد) قبل الماضي الواقع حالاً

للتحدة في هذه المسألة مذهبان^(١):

الأول: وجوب إضمار (قد)، وهو مذهب الجمهور من البصريين والفراء وجهور المفسرين، وهو اختيار الزخيري.

الآخر: جواز وقوع الماضي حالاً دون (قد) وهو مذهب الكوفيين والأخفش^(٢)، وهو اختيار ابن مالك.

وقد قرر الزخيري هذه المسألة في غير كتاب من كتبه، فقال في «المفصل»:

(١) انظر «الإنصاف» (٢٥٢/١).

(٢) نقل هذا الرأي عن الكوفيين والأخفش: ابن الأباري في «الإنصاف» (١/٢٥٢)، وأبي يعيش في «شرح المفصل» (٦٧/٢)، وأبي هشام في «المغني» (٢٢٩)، فاما الكوفيون فلعل هؤلاء قد اطلعوا على بعض تراثهم الذي فقد بعد، وإنما الفراء وهو من أنتهتهم مع الجمهور كما سيأتي.

واما الأخفش فقد يقال فيه ما يقال في النقل السابق عن الكوفيين، لكن هذا النقل يُصنف بأمر منهما: ان الأخفش لم يتعرض لتأديب (قد) او عدمه في «معاني القرآن» عند تأويل آياتي البشرة والنسمة وغيرها. انظر (١/٥٤)، (١/٢٤٤)، وإنما وجّه قراءة (حضررة) بالتصب على الحال فقط.

ان أبي علي الفارسي نقل عنه خلاف هذا في «البنينيات» (٢٤٥)، فقال: «ذكر أبو الحسن في كتابه «الكبير» - أي: «السائل الكبير» قول الله ﷺ: «أَوْجَازُوكُمْ حِصْرَتْ صَدُورُهُمْ»، فزعم أن المعنى: أو جادوكم قرموا حصرت صدورهم، فحذف (قرم) وأقيم الوصف مقام الموصوف».

ان ابن مالك لم ينسب إليه هذا وإنما قال: «وزعم قوم» ثم قال بعد: «وأجاز بعض من قدر (قد) قبل الفعل الماضي الاستثناء عن تقاديرها بجعل الفعل صفة لموصوف مقدر». اهـ (شرح التسهيل ٢/٣٧٢-٣٧٣). فلم يقصد بهذا الأخفش، وهو اختيار قوي.

ولابد معه من (قد) ظاهرة أو مقدرة^(١): اهـ

وقال عند قوله تعالى ﴿ كَيْفَ تَكُفُّرُوْنَ بِاللّٰهِ وَكُنْتُمْ أُمَّاً فَأَخْيَّبُكُمْ ﴾^(٢):
والواو في قوله: ﴿ وَكُنْتُمْ أُمَّاً ﴾ للحال. فإن قلت، فكيف صح أن يكون حالاً
وهو ماضٍ، ولا يقال: جئت وقام الأمير، ولكن: وقد قام... إلا أن يضرم (قد).

قلت: لم تدخل الواو على (كتم أماناً) وحده، ولكن على جملة قوله: (كتم
أماناً) إلى (ترجعون)، كأنه قيل: كيف تكفرون بالله وقصتكم هذه، وحالكم
أنكم كتمتم أماناً نظماً في أصلاب آباءكم^(٣). اهـ

وقال عند قوله تعالى: ﴿ أَوْ جَاءَوْكُمْ حَمِيرٌ صُدُورُهُمْ ﴾^(٤): «(حضرت
صدرهم) في موضع حال بإضمار (قد)...». اهـ

وتتابع الزخيري في هذا الجمهر، فإنهم نصوا على وجوب اقتران الماضي بـ(قد)
ظاهرة كانت أو مقدرة، فقال الفراء في آية البقرة: «والمعنى والله أعلم -: وقد كتم،
ولولا إضمار (قد) لم يجز مثله في الكلام؛ ألا ترى أنه قد قال في سورة يوسف: ﴿ وَإِنْ
كَانَ قَمِيصُهُ دُبُّرٌ فَكَذَّبَتْ ﴾^(٥) المعنى والله أعلم: فقد كذبت.

(١) «المفصل» بشرح ابن عبيش (٤/٦٥).

(٢) سورة البقرة، ٢٨.

(٣) «الكتشاف» (١/٥٩-٦٠).

(٤) سورة النساء، ٩٠.

(٥) «الكتشاف» (١/٢٨٨).

(٦) سورة يوسف، ٢٧.

وقولك للرجل: أصبحت كثُر مالك، لا يجوز إلا وأنت تريده: قد كثُر مالك، لأنها جميعاً قد كانا، فالثاني حال للأول، والحال لا تكون إلا بإضمار (قد) أو بإظهارها...^(١). اهـ ثم خرج على هذا آية النساء.

ومنع ابن السراج وقوع الماضي حالاً إلا أن تدخل (قد) عليه، ثم قال: «فتأتي بـ(قد) ليعلم أنه قد ابتدأ بالفعل ومر منه جزء... ولو لا ذلك لم يميز، فمتي رأيت فعلًا ماضيًا قد وقع موقع الحال فهذا تأويله، ولابد أن يكون معه (قد) إما ظاهرة، وإما مضمرة، لترذن بابتداء الفعل الذي كان متوقعاً»^(٢). اهـ.

والظاهر من نصوص الجمهور أن وجوب تقدير (قد) مبني على أن الفعل الماضي لا يدل على الحال بذاته فكيف يقوم مقامه؟ وهذا لا يصلح أن يؤتى مع الماضي (الآن)، ونحوه مما يدل على الحال^(٣).

ولكن مع وجود (قد) لفظاً أو تقديرًا جاز هذا نحو: مررتُ بزيد قد قام؛ «وذلك لأن (قد) تقرب الماضي من الحال، فجاز أن يقع معها حالاً، وهذا يجوز

(١) «معاني القرآن» (١/٢٤).

(٢) «الأصول» (٢١٦/٢١٦)، وانظر مذهب الجمهور - مذهب الزمخشري - في: «معاني القرآن وإنعرب»

للزجاج (١٠٧/١)، «كتاب الشعر» لأبي علي الشعراوي (٥٥-٥٦/١)، «إعراب القرآن» للتحاس

(٢٠٦/١)، «أمثال ابن الشجري» (٣٧٢/١)، «البيان» للعكبري (٢٧/١)، «المقرب» لابن حصفر

(١٧١-١٧٠)، «شرح المفصل» لابن عبيش (٦٧/٢)، «الكافية» لابن الحاجب بشرح الرضا

(١١/٢١)، وانظر «معنى اللبيب» (٢٢٩-٣٢٣)، «معجم الموارع» (٢٤٧/١).

(٣) أي: حال التكلم، كما يقول الرضي. «شرح الكافية» (١/٢١٢).

أن يقترن به (الآن) أو (الساعة)، فيقال: قد قام الآن، أو الساعة^(١).

ولم يسلم ابن مالك بها فرره الجمhour والزخشري، فقال بعد ذكره توجيه الزخشري لآية البقرة: «حاصل كلام الزخشري أن وقوع الفعل الماضي لفظاً ومعنى حالاً جائز، لكن بشرط تقدم (قد) عليه ظاهرة أو مقدرة، وقد تقدم الرد على من اشترط ذلك»^(٢).

ورده هذا قد ذكره قريباً من اعتراضه على الزخشري، فقال: «وزعم قوم أن الفعل الماضي لفظاً لا يقع حالاً وليس قبله (قد) ظاهرة إلا وهي قبله مقدرة. وهذه دعوى لا تقوم عليها حجة؛ لأن الأصل عدم التقدير، ولأن وجود (قد) مع الفعل المشار إليه لا يزيد معنى على ما يفهم به إذا لم توجد، وحتى المحدود المقدر ثبوته أن يدل على معنى لا يدرك بدونه.

فإن قيل: (قد) تدل على التقدير. قلنا: دلالتها على التقدير مستغنى عنها بدلالة سياق الكلام على الحالية، كما أغنى عن تقدير السين وسوف سياق الكلام في مثل قوله تعالى **«وَكَذِيلَكَ جَتَّبِيلَكَ رُوكَ وَيُعْلَمُكَ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ»**^(٣) بل كما استغنى عن تقدير (قد) مع الماضي القريب الواقع إذا وقع نعتاً أو خبراً.

ولو كان الماضي معنى لا يقع حالاً إلا وقبله (قد) مقدرة لامتنع وقوع المنفي

(١) انظر «الإنصاف» للأباري (٢٥٤/١).

(٢) «شرح التسهيل» (٢/٣٧٣).

(٣) سورة يوسف: ٦.

- (لم) حالاً، ولكن المبني بـ(لما) أولاً، منه بذلك؛ لأن (لم) تبني (فعل)، وـ(لما) تبني (قد فعل)، وهذا واضح لا ريب فيه^(١). اهـ.

ويحاب عن توجيه الزمخشري لآيتي البقرة والنساء بأنه غير لازم وأن الحال وإن كانت ماضية فهي مقدرة الحضور، كما في قولنا: مررت برجل معه صقر صائدًا به غدًا، فإن الحال مستقبلة مقدرة الحضور^(٢).

وهذا الجواب هو ما عناه ابن مالك بقوله: «فإن قيل: فبأي اعتبار جاز أن يعمل **تُنْفِرُونَ**؟» وهو حاضر المعنى في مضمون **«وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا»** وهو ماضي المعنى، وحق الحال وعاملها أن يقتننا في الوجود؟ فالجواب أن الاقتران يقنع منه بالتقدير هنا كما قنع منه بالتقدير في نحو: زيد اليوم في يده صقر صائدًا به غدًا.

فالحال: **«كُنْتُمْ أَمْوَاتًا»** ماضية مقدرة الحضور، وفي (صائدًا به غدًا) مستقبلة مقدرة الحضور^(٣). اهـ

ومال إلى منذهب ابن مالك الرضي في «شرح الكافية» مع إقراره بأن ثبوت (قد) مع الفعل الماضي أكثر من تركها^(٤).

وأيده أيضاً أبو حيان في غير ما موضع من كتبه، فقال في «البحر المحيط»:

(١) «شرح التسهيل» (٢/٣٧٢-٣٧٣).

(٢) انظر «هاتش المتضbeb» (٤/١٢٢)، فإن الفارقي ذكر نحو هذا في مسألة: مررت برجل...

(٣) «شرح التسهيل» (٢/٣٧٤-٣٧٥).

(٤) «شرح كافية ابن الحجاج» للرضي (١/٢١٣).

«وهو الصحيح؛ إذ كثُر ذلك في لسان العرب كثرة توجُّب القياس ويعود فيها التأويل»^(١). اهـ.

وجعل ابن عقيل تقدير (قد) تكليفًا بلا دليل^(٢)، وصحح مذهب ابن مالك، واختاره الأشموني^(٣)، وهو الصحيح لورود السباع بذلك وعدم الحاجة إلى تكليف تقدير، كما تقدم عن ابن مالك وأبي حيان.

والله أعلم.

* * *

(١) «البحر المحيط» (٧/٤٩٣)، وانظر أيضًا فيه (٣/٣١٧) (٦/٣٥٥)، و«الارتفاع» (٢/٣٦٩ - ٣٧٠).

(٢) «الماء» (٢/٤٧).
(٣) «شرح ألفية ابن مالك» (٢/١٩١).

المسألة التاسعة.

موضع الضمير في اسم الفاعل المفرد المقوّن بـ(ال)

إذا كان اسم الفاعل مثنى أو جمعاً ومقوّناً بـ(ال) جاز أن يعمل عمل الفعل
وينصب مفعولاً وجاز أن يجر ما بعده بالإضافة^(١).

أما إذا كان مفرداً مقوّناً بـ(ال) ولحقه الضمير، فذهب سيبويه والأخفش
والجمهور وأيدهم ابن مالك إلى أن الضمير في محل نصب؛ لأنه نائب عن الظاهر،
والظاهر ينصب باسم الفاعل المفرد المقوّن بـ(ال) إذا كان هو خالياً منها.

وذهب البرد - في أحد قوله - والرمانى والزمخري إلى أنه في محل جر^(٢):

قال الزمخري: «إذا كان المضاف إليه ضميراً متصلًا جاء ما فيه تنوين أو
نون وما عدم واحداً منها شرعاً» في صحة الإضافة؛ لأنهم لما رفضوا فيها يوجد
فيه التنوين أو النون أن يجمعوا بينه وبين الضمير المتصل جعلوا ما لا يوجد فيه
له تبعاً، فقالوا: الضارب والضارباتك والضارباتي، كما قالوا: اربك...^(٣).اهـ

(١) «شرح الألفية» للأشوني (٢٤٧)، وانظر «التصريح» (٢/ ٣١).

(٢) الثابت عن البرد في «المقتضب» أن الضمير في محل نصب لا جر؛ فإنه قال (٣٩٨/ ١): «وكذلك تقول:
هذا الضارب، الياء في موضع نصب».اهـ. وسيأتي أن ابن السراج قد حکى عنه أنه رجع عن القول
الأخر. وانظر «الرشفاف الضرب» (٣/ ١٨٧-١٨٨)، و«مع المواجه» (٤٨/ ٢)، و«حاشية الخضرى»،
(٦-٥/ ٢).

(٣) نسخ ابن عييش (شرعًا) بـ: سواء.

(٤) «المفصل» (٢/ ١٢٣) بشرح ابن عييش.

وفي كلامه رحمة الله تعقيد وإيهام أزاله ابن يعيش وبينه بقوله شارحاً كلام الرمخري: «وذلك أن ما فيه تنوين أو نون يلزم إضافته؛ لأنه لا سبيل إلى التنصب؛ لأن النصب يكون بثبوت التنوين أو النون، نحو قولك: ضاربٌ زيداً، وضاربان زيداً».

ومع المضرم لا يثبت التنوين ولا النون؛ لأن بينهما معاقبة، فلا يجتمع التنوين أو النون مع المضرم، فلما لم يجتمعا معه أضيف اسم الفاعل إلى المضرم ثم حل ما لم يكن فيه تنوين أو نون في الإضافة على ما هما فيه؛ ليكون الباب على منهاج واحد ولا يختلف...»^(١). اهـ.

وبنى ابن مالك اعتراضه على أن مذهب الرمخري فيه خالفة النائب للمتوب عنه، وهو غير جائز، فقال في «شرح الكافية الشافية»: «وحكم الرمانى والرمخري» بالجر مطلقاً، وال الصحيح ما رأاه سيبويه؛ لأن الظاهر هو الأصل، والمضرمات نائبة عنه، فلا يناسب إلى شيء منها ما لا يناسب إليه فيها لا مندوحة عنه من مواضع الشذوذ»^(٢). اهـ.

(١) «شرح الفصل» لابن يعيش (١٢٣/٢).

(٢) زاد في «شرح التسهيل» (٨٦/٣): «وقد سبقه - أي الرمخري - إلى ذلك الرمانى والمبرد، إلا أن المبرد رجع عن ذلك، كما قال ابن السراج». اهـ. وذلك أن ابن السراج قال في «الأصول» (١٤/١٥-١٥): «وقيل لأبي العباس - رحمة الله: أنت تقيلون: ميدالله الضاربه والضاربات والضاربي؛ فتجتمعون على أن موضع الكاف والماء خفيف؟ قال بل... ومحكي لي عنه بعد آن قال: (الضاربه)، الماء في موضع نصب». اهـ. وابن السراج من أخص تلذيد المبرد.

(٣) «شرح الكافية الشافية» (٢/١٠٥٢)، وانظر أيضاً (٢/٩١٤).

وبنحوه في «شرح التسهيل»، ثم قال: «ولا ينسب إلى النائب ما لا ينسب إلى المرب عنده، فمذهب الزمخشري في هذا ضعيف».^(١) اهـ.

وسبق ابن مالك إلى هذا أبو علي الفارسي؛ فإنه نصر القول بنصب الضمير في (الضارب) و(الضاربه) ونحوهما، ورَدَ مذهب القائلين بجره بما حاصله: «عام الضمير وكافه في (الضاربه) و(الضارب) في موضع نصب بدلالة أن المظہر إذا وقع هاهنا كان منصوباً ولم يجز الجر...».

وأما من أجاز الجر في المظہر إذا أضاف اسم الفاعل الداخلته لام المعرفة فمخطئ؛ ألا ترى أنه لا ثباته تعاقبها الإضافة كما كان ذلك في الثنية والجمع؟! وإذا لم يكن شيء تعاقب الإضافة فإن الإضافة تنتهي^(٢). اهـ.

ولبعد مذهب الزمخشري عن القياس الصحيح ومخالفته مذهب سيبويه والجمهور قال ابن يعيش مضعفاً له: «حاصل كلامه أنه لا يتصل باسم الفاعل ضمير إلا محور، ولا أعرف هذا المذهب»، وصحح النقل عن سيبويه، وأنه - أي سيبويه - يعتبر الضمير بالظہر في هذا الباب، ثم قال: «وإذا قلت: (الضارب) كانت في موضع نصب لا غير؛ لأنك لو وضعت مكانه ظاهراً لم يكن إلا نصباً نحو: الضارب زيداً».

(١) «شرح التسهيل» (٨٦/٣)، وانظر «الكتاب» (١٨٧/١) و«معاني القرآن» للأخفش (٨٤/١)، و«الأصول» (١٤/٢).

(٢) «البصريات» (ص ٨٦٣-٨٦١) مائة (١٤٣) بصرف.

ورد رحه الله - توجيه الزخيري وتعليقه؛ أعني: أن التترتين أو النون قد لزم حذفهما عند اتصال الضمير بهما، وما لا يجذفان إلأا عند الإضافة، فعلم أن الضمير في محل جر.

رد ابن يعيش هذا بقوله: «إنما لزم حذف التترتين والنون مع علامة المضمر المتصل لأن علامة المضمر غير منفصلة من الاسم الذي اتصلت به، ولا يتكلما بها وحدها، وهي زائدة وجعلها آخر الكلمة، كما أن النون والتترتين كذلك، فلما كان بينهما هذه المقاربة تعاقبا فلم يجتمع بينهما لذلك»^(١). اهـ.

والله أعلم.

* * *

(١) «شرح المفصل» لابن يعيش (١٢٤/٢).

المسألة العاشرة

إعراب صيغة «أفعى به»

اختلف في توجيهه صيغة (أفعى به)، وهل (أفعى) فعل ماضٍ جاء على صورة الأمر، أو هو أمر حقيقة؟

عرض هذا الخلاف الزمخشري في «المفصل»^(١)، واحتار الرأي الثاني، فقال:

«وأما (أكرم بزيده) فقيل: أصله أَكْرَمَ زِيدًا أي: صار ذا كرم كـ(أَغَدَ البعير) أي: صار ذا غدية؛ إلّا أنه أخرج على لفظ الأمر ما معناه الخبر كما أخرج على لفظ الخبر ما معناه الدعاء في قوله: رحمة الله».

والباء مثلها في «كَفَىٰ بِاللَّهِ»^(٢) وفي هذا ضربٌ من التعسُّف، وعندى أن أسهل منه مأخذًا أن يقال: إنه أمر لكل أحد بأن يجعل زيدًا كريماً، أي بأن يصفه بالكرم، والباء مزيدة مثلها في «وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيْكُمْ»^(٣) للتأكيد والاختصاص، أو بأن يصيّر ذا كرم، والباء للتعدية، هذا أصله، ثم جرى مجرى المثل فلم يغير عن لفظ الواحد في قوله: يارجلان أكرم بزيده، ويارجال أكرم بزيده، اهـ.

ومن القائلين بمثل مذهب الزمخشري: الفراء والزجاج وابن كيسان وابن

(١) «المفصل» (٧/١٤٧) بشرح ابن عثيمين.

(٢) سورة النساء: ٦.

(٣) سورة البقرة: ١٩٥.

خروف^(١)، كذا ذكر كثير من المتأخرین^(٢).

ويمكن تلخيص أدتهم في النقاط التالية:

١- أن استعمال صيغة الأمر في الدلالة على الماضي لا يُعرف، والمعهود عكسه.

٢- أنه يلزم من قولهم أنَّ الممْزَة في (أحِسْنَ بِزِيدٍ) دالَّةٌ على الصِّرْوَة، و(أَفْعِلُونَ) استعملت بمعنى (صار) وهو قليل.

٣- ادعاءُ أنَّ الباء زيدت في الفاعل زيادة لازمة خلافُ الأصل^(٣).

وقال الرضي: «قليل، والمطرد زيادتها في المقصول»^(٤). أهـ.

أما المذهب الأول فهو مذهب سيبويه والجماعة - كما يقول ابن عييش^(٥) - وذهبوا إلى أنَّ (أَفْعِلُونَ) كـ(أَفْعِلَ)، في قولنا: (ما أَكْرَمَ زِيدًا) فهو أمرٌ من حيث الصيغة ماضٍ من حيث المعنى.

وقد أيدَه أبو علي الفارسي^(٦) وابن برهان وابن عييش، واختاره ابن مالك.

ولخص ابن برهان عرضه في «شرح اللمع»، وأذكره قبل إيراد اعتراضات

(١) علي بن محمد بن علي بن محمد (ت: ٦٩٦هـ). «البنية» (٣٠٢/٢).

(٢) انظر «ارتفاع الضرب» (٣/٣٥:٣٣)، «شرح الأشموني» (٣/١٨)، «التصريح» (٢/٨٨)، «مسن الموضع» (٢/٩٠)، وانظر: هامش (٢) ص ١١٣.

(٣) انظر «التصريح» (٢/٨٩)، وتعليق عبي الدين عبدالحميد على «أوضح المسالك» (٣/٢٥٧).

(٤) «شرح الكافية» للرضي (٣١٠/٢).

(٥) «شرح المقصل» لابن عييش (٧/١٤٨)، وانظر «الكتاب» (٤/٩٧).

(٦) «البغداديات» (ص ١٦٥).

وإشكالات ابن مالك على مذهب الزمخشري.

قال رحمه الله: «قولهم: أحسِنْ بِزِيَّدَ، الْجَارِ وَالْمَجْرُورُ فِي مَوْضِعٍ رَفِيعٍ بَأْنَهُ فَاعِلُ، كَمَا جَاءَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَفَىٰ بِاللَّهِ﴾»^(١); أي: كفى الله.

فـ(أفعى) صيغته صيغة الأمر، والمراد به الخبر، كما قال تعالى: «قُلْ مَنْ كَانَ فِي
الْأَضْلَالَةِ فَلَمْ يَمْذُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَذْدَأً»^(٢); فهذه صيغة الأمر والمراد به الخبر؛ لأنَّه كما
يستحيل أن يأمر غير الله الله يستحيل أن يأمر الله نفسه...

وقد جاءت صيغة الخبر والمراد بها الأمر؛ نحو: «وَالْمُطَلَّقُتُ يَمْرُّ عَلَيْهِ
بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةٌ قُرُونٌ»^(٣)، وقولك: رحم الله زيداً، دعاء، ولا فرق بين الأمر
والدعاة إلا بالرتبة؛ لأنَّ الأمر استدعاء لل فعل على سبيل الاستعلاء، والدعاة
استدعاء لل فعل على سبيل الخضوع^(٤). اهـ.

وأبطل ابن مالك مذهب الزمخشري وغيره بأنه يرد عليه إشكالات بطله،
وقد سلم المذهب الأول منها، ولذا قال في «شرح التسهيل» عن مذهب الخصم:
«وهو قول القراء، واستحسنَه الزمخشري وأبن خروف، والأول هو الصحيح؛

(١) سورة النساء: ٦.

(٢) سورة مريم: ٧٥.

(٣) سورة البقرة: ٢٢٨.

(٤) «شرح اللمع لأبن جني» لأبن برهان (٤١٥ / ٢).

سلامته مما يرد على الثاني من إشكالات...»^(١). اهـ

ثم ذكر إشكالات أربعة، وأطال في إيرادها، وحاصلها يمكن تلخيصه في النقاط الآتية:

أولاً: أنه لو كان فعل أمر حقيقة لم يكن المتكلم به متعجبًا، بل يكون أمراً غيره بالتعجب، وقد انعقد الإجماع على أن المتكلم هو المتعجب.

ثانياً: أنه لو كان أمراً للزم إبراز ضميره في التأنيث والثنية والجمع، ولا يعترف عن ذلك بأنه مثل أو جار مجرى المثل، لأن المثل يلزم لفظاً واحداً دون تبديل أو تغيير، والخاري مجرى المثل يلزم لفظاً واحداً مع اعتبار بعض التغيير نحو: حبذا، والله درك؛ فإنه ملزם لهذا اللفظ مع جواز أن تختتم الجملتان بما كان للناطق بهما غرض، و(أفعى) لا يلزم لفظاً واحداً أصلاً؛ فليس مثلاً ولا جاري مجرى المثل، فلو كان فعل أمراً مستداً إلى ضمير المخاطب لبرز ضميره في التأنيث والثنية والجمع.

ثالثاً: لو كان (أفعى) أمراً مستداً إلى المخاطب فمن الإشكال أن يليه ضمير المخاطب؛ نحو: أحسين بك؛ لأن إعمال فعل واحد في ضمرين فاعلٍ ومفعولٍ لسمى واحد غير جائز إلّا في باب ظن.

رابعاً: لو كان (أفعى) أمراً واجب إعلال عينه بالحذف إذا كان أجوف فنقول في أمر (أقام) و(أبان): أقم وأبن، ونقول عند التعجب أقوِّم بزيده، وأبن به.

(١) «شرح التسهيل»، (٣٣/٣).

ثم قال ابن مالك: «وقد تبين بتقدير ما ذكرته فاعلية ضمير (أفعى به) المجرور بالباء، وهو نظير المجرور بعد (كفي) في نحو **«كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا»**»^(١).

ونص عليه أيضاً في «شرح الكافية الشافية» باختصار، فقال: «وليس بأمر ولا المجرور منصوب المحل خلافاً للكوفيين؛ لأنَّه لو كان أمراً لاختَلَفَ باختلاف المخاطب؛ إذ ليس في كلام العرب فعل أمر يكون مع المؤنث والمثنى والمجموع على حاله إذا أُسند إلى الواحد المذكور... وإذا انتفت أمريته تعينت خبريته، ووجب الحكم على ما يليه بالفاعلية وإن كان مجروراً بالباء، كما كان فاعلاً المجرورُ بالباء بعد (كفي)»^(٢) اهـ.

والحق أنَّ الخلاف في هذه المسألة قويٌّ، فمذهب الزمخشري يؤيده ظاهر صيغة (أفعى)، ومذهب ابن مالك يؤيده سلامته من الإشكالات الأربعة المذكورة آنفًا، لكن قد يُستأنس بكلام ابن يعيش ورده على الزمخشري لقوية اختيار ابن مالك؛ فإنه قال رحمة الله في «شرح المفصل» بعد أن صوَّب مذهب سيبويه: «فإن قيل: فما وجه استعمال التعجب على لفظ الأمر وإدخال الباء معه؟ قيل: أرادوا بذلك التوسيع في العبارة والبالغة في المعنى...»

وأما قول صاحب الكتاب^(٣): وفي هذا ضرب من التعسف، وعندي أنَّ أسهل مأخذنا منه أن يقال: إنه أمر لكل أحد بأن يجعل زيداً كريماً... إلى آخر الفصل؛

(١) سورة الفتح: ٢٨، وانظر «شرح التمهيل» (٣/٣٤-٣٣)، و«التصريح» (٢/٨٩).

(٢) «شرح الكافية الشافية» (٢/١٠٧٧-١٠٧٨)، وانظر «البناديات» لأبي علي الفارسي (من ١٦١).

(٣) أي: الزمخشري وكتابه المفصل.

فإن المذهب الأول مذهب سيبويه وأجماعة، وهذا الذي زعم أنه أسهل مأخذًا
وعزاه إلى نفسه فهو شيء يُمحى عن أبي إسحاق الزجاج^(١).

ثم قال: «وذلك بعيد من الصواب؛ وذلك لأمور:

منها: أنه وإن كان بلفظ الأمر فليس بأمر، وإنما هو خبر محتمل للصدق والكذب،
فيصح أن يقال في جوابه: صدقت أو كذبت؛ لأنه في معنى: حُسْنَ زِيدَ جَدًا.

ومنها: أنه لو كان أمراً لكان فيه ضمير المأمور، فكان يلزم تبيينه وجمعه وتأنيثه
على حسب أحوال المخاطبين.

ومنها: أنه كان يصح أن يجيئ بالفاء كما يصح ذلك في كل أمر؛ نحو: أكرم
بعمر وفيسكرك، وأجلب بخالد فيعطيلك، على حَدْ قولك: أعطني فأشكرك.

فلما لم يجز شيء من ذلك دل على ما ذكرناه، فاغفر له^(٢).

والله أعلم.

* * *

(١) قول ابن يعيش: «يمكن» يوحي بأنه لم يرى هذا القول في مؤلفات الزجاج، بل قد يدل على تضمينه هنا
النقل، وظاهر كلام الزجاج في «الممان» التسوية بين صيغتي (أقول به)، (وما أقول)، فإنه قال في آية
الكهف: «أجمعتم العلية أن معناه: ما أسممه وأبصره» (٢٨٠/٢)، وفي آية مريم: «المعنى: ما أسمهم
وأبصرهم يوم القيمة» (٣٣٠/٢)، ولعله قال بتحرر قول الزعشي في إحدى مؤلفاته التي لم تصل
إلينا، وانظر: «من آراء الزجاج التسوية» (ص ١٤٦)، لأستاذي الدكتور شعبان صلاح، وما قبل من
الزجاج يمكن أن يقال عن الفراغ، فإن ابن مالك لم يقل عنه في المسألة شيئاً أبداً، وكلامه في «معانى
القرآن» (١٣٩/٢) مثل كلام الزجاج السابق.

(٢) شرح «المفصل» لابن يعيش (١٤٨/٧).

المسألة الحادية عشرة

إعراب «فَيَعْمَلُهُ» و«يُقْسِمُهُ أَشْتَرْوَا بِهِ أَنفُسَهُمْ»^(١)

اختلف النحاة في إعراب (ما) الواقعة بعد (نعم) و(يش) اختلافاً شديداً،
واختلفوا في هذا مبني على اختلاف النظر في نوع (ما)؛ لأنها تأتي على أوجه منها:
- معرفة ناقصة، وهي الموصولة.
- معرفة تامة، وهي مقدرة بقولك: الشيء.
- نكرة ناقصة، وهي الموصوفة.
- نكرة تامة، وهي مقدرة بقولك: شيء... إلى آخر أنواعها.
ومحل التزاع في هذه المسألة هو أن الزخيري جعل (ما) نكرة تامة، فأعتبرها في
جميع الموضع تمييزاً لفاعل (نعم) المقدر، فقال - عند قوله تعالى: «إِن تُبَدِّلُوا
الصَّدَقَاتِ فَيَعْمَلُهُ» -: «فَنَعَمْ شَيْئاً إِيدَا ذَاهِها»^(٢).

وصرح بمنتهيه عند قوله تعالى: «يُقْسِمُهُ أَشْتَرْوَا بِهِ أَنفُسَهُمْ»، فقال: (ما)

(١) سورة البقرة: ٩٠، وقد ذكرت هاتين الآيتين على سبيل التمثيل، ولا فساد في: ما أتى على هذا التراكيب - أعني (نعم)، (شيء) - نحو قوله تعالى: «يُمْكِنُكُمْ وَهُنَّا» [النساء: ٥٨]، «يُقْسِمُهُ أَنْ يَرْكِمْ وَمَا يَمْتَحِنُهُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ» [البقرة: ٩٣]، «يُنْسَأُ الْحَلَقَاتُ مِنْ يَمْتَحِنُهُمْ» [الأعراف: ١٥٠].

(٢) قال المكردي: إن ولها فعل ففيها عشرة أقوال، وإن ولها الأسم، ففيها ثلاثة أقوال، اهـ [شرح الألفية، ١٢٩].

(٣) انظر «معنى اللبيب» (٣٩٠)، و«المساعد» (٢/ ١٢٦ - ١٢٧).

(٤) «الكتاف» (١/ ١٦٣).

نكرة منصوبة مفسّرة لفاعل (بَشَّ)، بمعنى (بَشَ شَيْئاً)^(١). اهـ.

وَقَالَ فِي «الْفَصْلَ»: وَقُولُهُ تَعَالَى: «فَيَعْمَلُهُ هُنَّا» (نعم) فِيهِ مُسْتَدِيلٌ لِلفاعلِ الْمُضْمَرِ، وَكَيْزِيرٌ (ما)، وَهِيَ نَكْرَةٌ، لَا موصولةٌ وَلَا موصوفةٌ، والتقدير: فَنَعَمْ شَيْئاً هُنَّا^(٢). اهـ

وَجَوَزَ أَيْضًا فِي مَوْضِعٍ آخَرَ أَنْ تَكُونَ موصولةً، فَقَالَ - فِي قُولُهُ تَعَالَى: «يَعْلَمُكُمْ بِمَا يَعْمَلُونَ»^(٣):

«(ما) إِمَّا أَنْ تَكُونَ مَنْصُوبَةً موصوفةً بـ(يعظّمكم به)، إِمَّا أَنْ تَكُونَ مَرْفُوعَةً موصولةً بـه، كَانَهُ قِيلَ: نَعَمْ شَيْئاً يَعْظِمُكُمْ بـه، أَوْ: نَعَمْ الشَّيْءُ الَّذِي يَعْظِمُكُمْ بـه، وَالْمُخْصُوصُ بِالْمَدْحُ عَذْنُوفُ، أَيِّ: نَعَمْ يَعْظِمُكُمْ بـه ذَلِكَ»^(٤). اهـ.

وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الزَّغْشَريُّ هُوَ مَذَهَبُ الْأَخْفَشِ وَالْفَارَسِيِّ - فِي أَحَدِ قُولِيهِ - وَأَكْثَرِ الْمُؤْخَرِينَ^(٥).

وَذَلِكَ أَنَّ الْأَخْفَشَ جَعَلَ قُولَهُ تَعَالَى «يَقْسِمُمَا أَشْتَرِقُوا...»^(٦) - قَالَ -: «نَحْنُ نَعْمَ رِجَالٌ زِيدٌ»^(٧).

(١) السابق (٨١/١).

(٢) «الفصل» (١٣٤/٧) بشرح ابن بعشن.

(٣) سورة النساء: ٥٨.

(٤) «الكتاف» (٢٧٥/١).

(٥) انظر «التصریح» (٩٦/٢)، و«شرح الأشمونی» (٣٥/٣).

(٦) سورة البقرة: ٩٠.

(٧) «معانی القرآن» للأخفش (١٣٩/١).

وقال أبو علي الفارسي - عندما تكلم عن أنواع (ما)، وتعرض لقوله تعالى:
 «إِنْ تُبَدِّلُوا الصَّدَقَاتِ فَيَعْمَلُ مَا شَاءُ» قال: «الدليل على أنها منكورة غير موصوفة
 لأن صفتها لا تخلو من أن تكون مفرداً أو جملة، وإذا كان مفرداً وجب أن يكون
 نكرة لإبهام الموصوف، وليس ما بعده نكرة ولا جملة فيكون وصفاً، فقد ثبت أنها
 غير موصوفة وأنها منكورة»^(١)، فإذا كانت منكورة فوجب أن تكون منصوبة
 الموضع، وتقديرها عندي: إن تبدوا الصدقات فالصدقاتُ نعم شيئاً، أي: نعم
 الشيء شيئاً إيداؤها، فحذف الإبداء، وأقيم الضمير المضاف إليه مقامه للدلالة
 عليه...» إلى أن قال: «ولا تكون (ما) في هذه الآية إلا تفسيراً لفاعل (نعم) كما
 أن (رجلًا) ونحوه من الأسماء المنكورة المنصوبة بعد هذا الفعل وما أشبهه
 تفسير لفاعلها وتبيين»^(٢). اهـ.

بل إن ابن مالك نفسه جوز في «الخلاصة»^(٣) بجيء (ما) تمييزاً، فقال:

و (ما) تمييز وقيل فاعل
 في نحو ينعم ما يقول الفاضل

(١) انظر: «شرح المفصل» لابن يعيش (٤ - ٤).

(٢) «البنادقات» (ص ٢٥٨ - ٢٥٩).

ونظر منصب الجمهور - ومنهم الراغيري - في: «كتاب الشعر» (٢/ ٣٨١)، «كتاب المشكلات» للباقيوي
 (١٩١/ ١)، «الأمالى» لابن الشجري (٢/ ١٥٧)، «التورطة» للشلوين (٢٢١ - ١٤٠) رسالة ماجستير
 للباحث / يوسف أحمد الطبع بكلية دار العلوم - إشراف: أ. د. تمام حان - ١٩٧٢م، «الكافحة» لابن
 الحاجب (٣٨١)، «المقرب» لابن عصفور (٧٠)، «شرح المفصل» لابن يعيش (٤/ ٥ - ٤)،
 «أنوار التنزيل» لليساوي (٦٢)، «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (٣/ ٣٣٥)، «إرشاد العقل
 السليم» لأبي المسعود (١/ ١٢٩)، «روح المنان» لللاولسي (٣/ ٤٤).

(٣) «الفية ابن مالك» بشرح المكودي (ص ١٢٩).

وفي «الكافية الشافية» - أيضًا - قال^(١):

وأنصب على التمييز (ما) في (نعم ما) و (بنها) والرفم بعضهم تَعَى
لسيوه وادعى التعريف من تمام (ما) وظاهرًا قد اتبَع
لكن أَتَى هذا في بقية مصنفاته - وقوئي خلافه في شرح «الكافية الشافية»^(٢) -
فقال في «شرح عمدة الحافظ»: «وقد يكون^(٣) مضمراً على شريطة التفسير، أي:
مضمراً بما بعده، ولا يكون مفسر إلا منكراً منصوباً على التمييز...» إلى أن قال:
«ومن شرط هذا التمييز أن يصلح لاقترانه بـ(أَل)، لأنَّه خَالِفُ عن فاعل مقوون
بـ(أَل)، فاشترطت صلاحيته لها... وهذا مما يدل على ضعف قول: إنَّ (ما) في
قوله تعالى: «فَيَعْمَلُ هَذِهِ» في موضع نصب على التمييز، وإنَّ فاعل (نعم)
مضمر، كما هو في: نعم رجلاً زَيْدٌ، وربما اعتقاد بعض الناس أنه مذهب سيوه،
وذلك باطل، بل مذهب سيوه: أنَّ (ما) اسم تمام مكتنِّي به عن اسم معرف
بـ(أَل) كقولك في قوله تعالى: «فَيَعْمَلُ هَذِهِ»: إنَّ معناه: فنعم الشيء هي.

(١) «الكافية الشافية» (٢/٤١٠) بشرح ناظمها.

(٢) وذلك أنه قال: (٢/١١١): «لَمْ يَتُّ أَنْ (ما) في (نعم) (وبنها) تكرر بمعنى (شيء) ومرفعتها
نصب على التمييز، والفاعل مضمر، وإلى هذا ذهب الزعبي و كثير من المتأخرين، وظاهر قول سيوه
أنَّ (ما) فاعله، وأنَّها اسم تمام معرفة...»، ثم ذكر نحو ما في «شرح عمدة الحافظ». وقال (٢/١١٣):
«ويفترى تعريف (ما) بعد (نعم) كثرة الاقتراض عليهما في نحو (فكله غسلانها)، والتكرر التالية (نعم)
لا يقتصر عليها، وأيضاً فإنَّ التمييز يرفع إيمان المميز، وـ(ما) تساوي المضر في الإيمان، فلا تكرر
غيرَ...»، ثم ذكر أنَّ كلام السيرافي موافق لكلام سيوه، فذكره، وقال: «فتَعَلَّمَ أنها صنف معرفة»،
وانظر: (ص ١١٧، ١١٨)، من هذا البحث.
(٣) أي: فاعل (نعم ويش).

قال أبو الحسن بنُ خروف: ونكون (ما) تامة معرفة بغير صلة: نحو دقتُه دقّاً نعِيَّا، قال سيبويه: أي نعم الدُّقُّ، ونعم ما صنعت، وبشـ ما فعلت، أي: نعم الشيء شيء صنعت، وبشـ الشيء شيء صنعت.

هذا كلام ابن خروف معتمداً على كلام سيبويه...».

ونقل ابن مالك عن سيبويه كلاماً يؤكـ هذا، وذكر أنَّ السيرافي أيضاً اعتمد عليه، فقال: «هو قولُ سيبويه»^(١)، فإنهـ رحمـ اللهـ قال: «ونظير جعلهم (ما) وحدـها اسمـا قولـ العربـ: إني مـاً أنـ أصنـعـ، أيـ منـ الـأـمـرـ أنـ أـصـنـعـ، فـجـعـلـوـ (ما) وحدـها اسمـا، ومـثـلـ ذـلـكـ: غـسلـتـهـ غـسـلـاً نـعـيـاـ، أيـ نـعـمـ الغـسلـ»، اـهـ.

فـقـتـرـ (ما) بـ (الأـمـرـ) وـبـالـغـسلـ، وـلـمـ يـقـدـرـهاـ بـأـمـرـ وـلـاـ غـسلـ؛ فـعـلـمـ أـنـهـ عـنـهـ مـعـرـفـةـ»^(٢). اـهـ.

وقد ذكرـ رـحـمـ اللهـ أنهـ باـلـاسـتـرـاءـ لـكـلـامـ الـعـربـ عـلـمـ أـنـ التـميـزـ لاـ يـكـونـ إـلـاـ صـالـحاـ لـلـأـلـفـ وـالـلـامـ، وـهـذـاـ يـقـتـضـيـ تـرجـيـحـ كـوـنـ (ما)ـ مـعـرـفـةـ تـامـةـ فيـ هـذـاـ المـوـضـعـ، فـقـالـ فيـ «شـرـحـ التـسـهـيلـ»: «وـبـنـيـتـ عـلـىـ أـنـ عـيـزـهـ لـاـ يـكـونـ إـلـاـ صـالـحاـ لـلـأـلـفـ وـالـلـامـ، مـعـ أـنـ كـلـ عـيـزـ لـاـ يـكـونـ إـلـاـ كـذـلـكـ باـلـاسـتـرـاءـ؛ لـأـنـ أـبـاـ عـلـيـ وـالـزـخـشـريـ يـبـيـزـانـ التـميـزـ فيـ هـذـاـ الـبـابـ بـ(ما)، وـيـزـعـمـ أـنـ قـاعـلـ (نعمـ)ـ فيـ قـولـهـ تـعـلـلـ: «فـتـيـعـمـاـ هـيـ»، وـشـبـهـ مـضـرـ كـمـاـ هوـ فيـ: نـعـمـ رـجـلـ زـيـدـ، وـ(ما)ـ فيـ مـوـضـعـ

(١) انظر: «الكتاب» (١/٧٣) (٣/١٥٦).

(٢) «شرح عمدـةـ الـحـافظـ» (٢/٧٨٢).

نصب على التمييز»^{١٠}. اهـ.

ثم ذكر نحو كلامه السابق، وختم بحثه بثلاث حجج تقوّي مذهبه الذي نسبه إلى المحققين من أصحاب سيبويه، وهو مذهب الثنائي أيضًا، فقال: «ويقوى تعريف (ما) بعد (نعم) كثرة الاقتصار عليها في نحو: غسلته غسلاً نعماً، والنكرة التالية (نعم) لا يقتصر عليها إلا في نادر من القول... ويقوى أيضًا فاعلية (ما) المذكورة، وأنها ليست تمييزاً إنما ي جاء به لتعيين جنس المميز، وإن (ما) المذكورة مساوية للمضرور في الإبهام، فلا تكون تمييزاً.

ويقوى تعريف (ما) في نحو (عماً أن أصنع) كونها مجرورة بحرف خبر به، وما كان كذلك فلا يكون بالاستقراء إلا معرفة أو نكرة أو موصوفة، وإن (ما) المذكورة غير نكرة موصوفة، فيتعين كونها معرفة، وإلزام ثبوت ما لا نظير له»^{١١}. اهـ.
ويبحث المسألة ابن عقيل في «المساعد»، وذكر أحد عشر توجيهًا حسب ما تختمله (ما) من الوجوه المختلفة، وذكر أنَّ كونها معرفة تامة فاعلًا بمعنى: (الشيء) هو مذهبُ المحققين، وهو ما ذهب إليه ابن مالك مستشهدًا بكلام سيبويه كما سبق، ومال إليه ابن هشام^{١٢}.

والله أعلم.

* * *

(١) «شرح التسهيل» (٣/٢). (١٢).

(٢) «شرح التسهيل» (٣/٢)، وانظر: «شرح الكافية الشافية» (٢/١١١٣).

(٣) «المساعد» لابن عقيل (٢/١٢٧)، وانظر: «البيان» للعكبري (١/١١٥)، «شرح ألفية ابن مالك» لابن الناظم (٤٧٢)، «شرح الكافية» للرضاي (٢/٥٥_٥٤_٥٣)، «ارتضاف الشرب» (٣/٣)، (١٧)، «معنى الليب» (٣٩٠)، (٥٧١)، «معجم المراد» (٢/٨٦)، «البحر المحيط» لأبي حيان (٢/٣٠٤_٣٠٥)، «غزارة الأدب» للبغدادي (٩/٤١٣_٤١٤)، (٢٢٣_٣٢٤).

المسألة الثانية عشرة

إفرازُ (كُل) في التوكيد، وإعرابُ: «إِنَّ كُلًا فِيهَا» ...

المراد بالإفراد هنا: قطعُ (كل) عن الإضافة لفظاً.

فذهب الزمخشري تبعاً للقراء إلى أنَّ (كُلًا) في الآية تأكيد لاسم (إن)، وقد قطعت عن الإضافة، والتنوين عوض من المضاف إليه، ونُقلَّ هذا أيضاً عن الكساني.

قال الزمخشري في «الكشف»:

«وَقُرِئَ (كُلًا) على التأكيد لاسم (إن)، وهو معرفة، والتنوين عوض من المضاف إليه».

يريد: إننا كُلنا، أو: كلنا فيها.

فإنْ قلتَ: هل يجوز أن يكون (كُلًا) حالاً قد عَمِلَ فيها (فيها)? قلتُ: لا؛ لأنَّ الظرف لا يعمل في الحال متقدمة كما يعمل في الظرف متقدماً، تقول: كل يوم لك ثوبٌ، ولا تقول: قائمٌ في الدار زيدٌ».^(١) اهـ.

(١) سورة غافر: ٤٨، وهي قراءة ابن الشبيق وعيسى بن عمر، (انظر: تفسير القرطبي، ١٥/٣٢١)، و«روح المعانى» للألوسي (٢٤/٧٥).

(٢) انظر: «معنى الليب» (٢٥٧).

(٣) «الكشف» (٣/٣٧٤)، وانظر: «معانى القرآن» للقراء (٣/١٠)، و«إعراب القرآن» للتحاسن (٤/٣٦)، وتبعهم البيضاوى في «تفصير» (٦٢٥)، وأبو السعد العقاد أيضًا (٧/٢٧٩).

وَضَعَّفَ هَذَا ابْنُ مَالِكٍ، وَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ مَتَجَهًا إِلَى شِقَيِّ الْمَسْأَلَةِ، فَمَنْعَ كُونَ
كُلًا توكيدًا، وجوز إعرابها حالاً، فقال:

«وَمِنَ الْمَلَازِمَةِ لِلإِضَافَةِ مَعْنَى لَا لِفَظًا (كُل) غَيْرَ الْوَاقِعِ توكيدًا وَلَا نَعْتَا، فَإِنْ
وَقَعَ توكيدًا أَوْ نَعْتَا كَانَ مِثْلُ (كُلًا) فِي مَلَازِمَةِ الإِضَافَةِ لِفَظًا وَمَعْنَى، فَالْتَوْكِيدُ
كَتْوَلُكَ: مَرَرْتُ بِهِمْ كُلُّهُمْ، وَالنَّعْتُ نَحْوُ زَيْدَ الرَّجُلِ كُلُّ الرَّجُلِ، أَيُّ الْكَامِلُ
الرَّجُولِيَّةِ، فَلَا يَجِدُ إِفْرَادَ (كُل) فِي هَذِينَ الْمَوْضِعَيْنِ.

وَقَدْ أَجَازَ الْفَرَاءُ وَالزَّمْشَرِيُّ الْإِفْرَادِ فِي التَوْكِيدِ، وَحَمَلَ ذَلِكَ عَلَى قِرَاءَةِ بَعْضِ
الْقِرَاءَاتِ: «إِنَّا كُلًا فِيهَا إِنَّ اللَّهَ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ الْعِبَادِ».
وَلَا خَلَفَ فِي مَنْعِ إِفْرَادِ الْمَنْعُوتِ بِهِ.

وَالصَّحِيحُ عَنِي مَنْعُ إِفْرَادِ الْمَوْكَدِ بِهِ؛ لَأَنَّ الْفَاظَ التَوْكِيدِ عَلَى ضَرِيبِينِ:
مَضَافٌ، وَمَفْرَدٌ؛ فَالْمَفْرَدُ كَأَجْمَعٍ وَجَمِيعٍ، لَا يَجِدُ أَنْ تَضَافَ بِإِجْمَاعٍ. وَالْمَضَافُ -
غَيْرُ (كُل) - كَالنَفْسِ وَالْعَيْنِ وَكُلًا لَا يَجِدُ إِفْرَادَهُ بِإِجْمَاعٍ.

فِي إِجَازَةِ إِفْرَادِ (كُل) تَسْتَلِزُ مُخَالَفَةُ النَّظَائِرِ فِي الضَّرِيبَيْنِ، فَوُجُوبُ اجْتِنَابِهَا.
وَأَمَّا النَّصْبُ فِي «إِنَّا كُلًا فِيهَا» فَيُخْرِجُ عَلَى أَنَّ (كُلًا) حَالٌ، وَالْعَاملُ (فِيهَا)
كَمَا عَمِلَ (فِيهِمْ) مِنْ قَوْلِ النَّابِغَةِ:

* رَهْطُ ابْنُ كُوَزِّ مُخْبِي أَذْرَاعِهِمْ *

في (محققي)^(١). اهـ.

وَعَمَ الْبَيْتُ: فِيهِمْ وَرَهْطُ رَبِيعَةِ بْنِ حُذَارٍ.

وفي موضع آخر ذكر نحو كلامه السابق، وقال:

«والقول المرضي عندي أن (كلا) في القراءة المذكورة منصوب على الحال من الضمير المرفوع المنوي في (فيها)، (وفيها) هو العامل، وقد قدمت الحال عليه مع عدم تصرفه كما قدمت في قراءة: «وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَاتٌ يَبْيَسُونَ»^(٢)، وفي قول النابغة الذبياني:

رَهْطُ ابْنِ كُوزَ...

ومثله قول بعض الطائين^(٣):

دَحَا فَأَجْبَنَا وَهُوَ بَادِي ذَلَّةٍ لَدِيكُمْ فَكَانَ النَّصْرُ غَيْرُ بَعِيدٍ^(٤). اهـ

ورَدَ أبو حيان وابن هشام كلا القولين، وذهبا إلى أن (كلا) بدلاً من اسم

(١) «شرح التسهيل» (٤/٢٤٤ - ٢٤٥)، والبيت من الكامل، للنابغة الذبياني، «ديوانه» (ص ٣٥)، وانظر «شرح الشواهد» للعنيني بهامش «شرح الأشموني» (٢/١٨١)، وفي موضع آخر قال ابن مالك عن منصب الفراء والزخيري: وذلك عندي غير جائز... فوجب اجتنابه، (شرح التسهيل ٣/٢٩٢)، وانظر «شرح حمدة الحافظ» (١/٥٥٦)، ومحققي: من أحقبت زائد حفلته إذا جعله وراءه حقيقة.

(٢) سورة الزمر: ٦٧، وهي قراءة عيسى بن عمر، انظر: «ختصر في شواهد القرآن» لابن خالويه (ص ١٣٢)، «الكتاف» (٣/٣٥٧).

(٣) من الطويل، ولم أقف عليه عند غير المصنف.

(٤) «شرح التسهيل» (٣/٢٩٢)، وانظر «المساعدة» لابن عقيل (٢/٣٨٨)، و«صح المواسع» (٢/١٢٣)، و«النصرى» لخالد الأزهري (٢/١٢٣)، و«شرح الأشموني» (٣/٧٥).

(إِنَّ)، أما مذهب الزمخشري فاكتفي برأ ابن مالك عليه، وأما مذهب ابن مالك فضعفاء من وجهين:

الأول: تكير (كل) ونصبه حالاً في غاية الشذوذ.

الآخر: تقديم الحال على عاملها الظرفى.

ولم يتعرض لما استشهد به ابن مالك من شواهد بالنقض أو التأويل.

وقالا: الصواب أنها بدل، وإبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كُل جائز إذا كان مفيدة للإحاطة، نحو قمتُ ثلاتُكُمْ.

ويبدل الكل لا يحتاج إلى ضمير، ويجوز لـ(كل) أن تلي العوامل إذا لم تتصل بالضمير، نحو: جاءني كُلُّ القوم ؛ فيجوز محينها بدلاً.

قال أبو حيان: بل إذا كان البديل يفيد الإحاطة جاز أن يبدل من ضمير المتكلم وضمير المخاطب، لا نعلم خلافاً في ذلك.

وقال ابن هشام: فهذا أحسن ما قيل في هذه القراءة^(١).

والله أعلم.

* * *

(١) «البحر المحيط» (٧/٤٦٩ - ٤٧٠)، و«ارتفاع الغرب» (٢/٦١٠)، و«معنى الليب» (٢٥٧)، و«روح المعانى» للألوسي (٢٤/٧٥)، و«معنى الليب» (٦٦٢).

المسألة الثالثة عشرة

زيادة تخصص عطف البيان

عطف البيان: هو التابع الجامد الجاري مجرى النعت في توضيح متبعه إذا كان معرفة، أو تخصيصه إذا كان نكرة^(١).

وهو في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات.

وذهب الجرجاني والزمخشري إلى أنه لابد في عطف البيان من زيادة في وضوحه أو تخصيصه على وضوح وتخصيص متبعه^(٢).

واعتراض عليهما ابن مالك، وضعف ما ذهبوا إليه، فقال:

«واشتَرط الجرجاني والزمخشري زيادة تخصص عطف البيان على تخصص متبعه، وليس بصحيح؛ لأن عطف البيان في الجامد بمنزلة النعت في المشتق. ولا يشرط زيادة تخصص النعت، فلا يشرط زيادة تخصص عطف البيان، بل الأول بها العكس؛ لأنها مكملان».

وقد جعل سيبويه (ذا الجمة) من: (يا هذا ذا الجمة) عطف بيان مع أن تخصص (هذا) زائد على تخصصه، فعلم أن مذهب الجرجاني والزمخشري في

(١) «شرح قطر الندى» للقاكبي (٢٣١/٢)، وانظر: «شرح المفصل» لابن عييش (٧٣/٣).

(٢) «المقصد في شرح الإيضاح» للجرجاني (٩٢٧/٢)، وانظر: «الفصل» بشرح ابن عييش (٧٤/٣)، «أوضح المآل» (٣٤٨/٣)، «مع الموضع» (١٢١/٢).

ذلك مخالف لمذهب سيبويه^(١). اهـ.

وقال في قوله: مررت بذلك الرجل - قال عن (الرجل) -: «هو عطف بيان، لانعت، لأنه غير مشتق ولا مؤول بمشتق، وأكثر المتأخرین يقلد بعضهم بعضًا في أنه نعت، ودعاهم إلى ذلك اعتقادهم أن عطف البيان لا يكون متبعه أخص منه، وهو غير صحيح؛ فإن عطف البيان يقصد به في الجوامد من تكميل المتبع ما يقصد بالنعت في المشتق وما جرى مجراه، فلا يمتنع أن يكون متبع عطف البيان أخص منه، كما لا يمتنع أن يكون المعنوت أخص من النعت»^(٢).

وذكر مثلاً على صحة مذهبة، وهو اسم الجنس الجامد، نحو (الرجل) في قوله: رأيت ذلك الرجل، قال: هو «بيان، مع أنه أقل اختصاصاً من اسم الإشارة»^(٣). اهـ فمُؤَدِّي مذهب الجرجاني والزمخري: مخالفة القياس، ومخالفة كلام سيبويه. أما الأول، فلأن عطف البيان في الجامد بمنزلة النعت في المشتق، ولا يلزم زيادة تخصيص النعت باتفاق، فلا يلزم زيادة تخصيص عطف البيان. أما مخالفته لمذهب سيبويه، فلأنه جعل (ذا الجمة) من قوله: يا هذا ذا الجمة. عطف بيان، مع أن (هذا) أخص من المضاف إلى ذي الألف واللام^(٤).

(١) «الكتاب» (١٨٩ / ٢ - ١٩٠)، شرح "الكافية الثانية" (١١٩٣ - ١١٩٤).

(٢) «شرح التسهيل» (٣٢١ / ٣)، ونقل هذا عن أبي عبد الله بن الحسين وابن جنبي وأبي علي الشطريين.

(٣) السابق (٣ / ٣٢٦)، وانظر: «شرح عدة الحافظ» (٥٩٨ / ٢).

(٤) انظر: «شرح ألفية ابن مالك» لابن الناظم (ص ٥٦ - ٥٧)، و«الماء» لابن عقبيل (٤٤٤ / ٢)، «الأسباب والنظائر» (٤٧٥ / ٢).

وهذا هو ما عليه كثيرون من متأخري النحاة، أنه لا يشترط زيادة تحصص عطف البيان على متبعه، ولعله هو الراجح^(١).

والله أعلم.

* * *

(١) انظر: «معنى اللisp» (٧٤٢)، «مع المراجع» (١٢١)، «التصريح» (١٣٢)، «شرح الأشموني» (٨٦/٣)، «شرح القطر» للفاكهي (٢٣١/٢).

المسألة الرابعة عشر

إعراب «جَئْتِ عَذْنِ مُفْتَحَةً لِمُمْ الْأَبْوَابِ»^(١)

عمل النزاع في هذه الآية هو توجيه «الأبواب»، فذهب أبو علي الفارسي والزمخري إلى أنها بدلٌ من الضمير المستكن في «مفتاح»، والتقدير: فُتحت الجناتُ أبوابها.

وذلك لأنَّ أبي علي يرى أن (مررت برجلٍ حسن الوجه) أصله: (برجلٍ حسن وجهه)، قال:

«ثم حُذِفَ المضافُ إِلَيْهِ (الوجهُ)، وَهُوَ هَذَا الَّذِي كَانَ عَائِدًا مَا اتَّصلَ بِالصَّفَةِ عَلَى الْمَوْصُوفِ، فَلِمَا حُذِفَ الْعَائِدُ، وَكَانَ لَابِدُّ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِيهَا رَاجِعٌ إِلَى الْمَوْصُوفِ جُعِلَ ضَمِيرُ الْمَوْصُوفِ فِي الصَّفَةِ الَّتِي هِيَ (حَسَنٌ)، وَإِنْ كَانَ فِي الْمَعْنَى لِلْوَجْهِ؛ لِأَنَّ الصَّفَةَ لَا تَخْلُو مِنْ رَاجِعٍ مِنْهَا إِلَى الْمَوْصُوفِ، كَمَا أَنَّ الصلةَ مَعَ الْمَوْصُوفِ كَذَلِكَ»^(٢). اهـ.

وبَعْدَ مَا قَرَرْتُ هَذَا خَطَأً رَفِعَ (الْأَبْوَابُ)- (مُفْتَحَةً) وَنِيَابَةً (أَلِ) عَنِ الضَّمِيرِ عَلَى تَقْدِيرٍ: مُفْتَحَةُ لَهُمْ أَبْوَابُهَا.

ونص على أن ارتفاع (الآبواه) يصح عنده من جهتين:

(١) «البغداديات» (١٤١ - ١٤٢).

الأولى: على تأويل: فتحت الجنات أبوابها، فأبدلت (الأبواب) من (الجنات)، لأنها منها وبعضها، كما تقول: ضرب زيد رأسه، ولا يجوز على هذا: زيد مضروب الأب، إذا أبدلت (الأب) عائداً في (مضروب)^(١)؛ لأن (الأب) ليس به (زيد)، ولا يبعضه^(٢).

والجهة الأخرى: على تأويل: مفتوحة لهم الأبواب منها.

والثانية في (مفتوحة) للأبواب، والهاء في (منها) عائدة إلى (الجنات).

ثم قال:

«وليس الألف واللام في (الأبواب) على هذا التأويل كالألف واللام في (الوجه) من قوله: مررت برجل حسن الوجه؛ لأن الألف واللام هنا عوض ما كان (الوجه) مضافاً إليه»^(٣). اهـ.

وبيني الزخيري^(٤) ما قرئه أبو علي، إلا أنه جعل (الأبواب) بدل اشتغال لا بعض من كل، فقال في «الكساف»:

«(مفتوحة) حال، والعامل فيها ما في (للمنتقين) من معنى الفعل، وفي (مفتوحة) ضمير الجنات، و(الأبواب) بدل من الضمير، تقديره: مفتوحة هي

(١) أي الضمير المستكן في (مضروب).

(٢) السابق (١٤٣).

(٣) السابط، الموضع نفسه، وذلك لأن الألف واللام في (الوجه) عرض عن الضمير الذي كان في (وجهه)، و(الأبواب) الألف واللام فيها ليست عوضاً عن شيء، وانظر: «البلهاديات» (١٤٤).

الأبواب، كقوفهم: ضرب زيدَ الْيَدُ وَالرِّجْلُ، وهو من بدل الاشتئال^(١). اهـ

وقوله: وهو من بدل الاشتئال، إن كان يعني به ما مثّل به - ضرب زيد... فقيه نظر؛

إذ إنه من بدل البعض لعلاقة الجزئية، لا للملائسة كما في بدل الاشتئال^(٢).

وما ذهبنا إليه - وإنْ كان له حظٌ من التأثير - دفعه ابنُ مالكَ لما فيه من التكليف، ولأنَّ الألفَ واللامَ تأتي عوضًا عن الضمير في غير ما ذكره أبو علي، ومنه الآية المذكورة، وذكر أنَّ أبا الحسنَ بنَ خروفَ قد نقلَ ورودَ الألفَ واللام

عوضًا عن الضمير^(٣)، ثم قال:

«وعلى ذلك يحمل قوله تعالى: ﴿ جَنَّتِي عَذْنَ مُقْشَحَةٍ هُمُ الْأَبْوَابُ ﴾، وزعم أبو علي والزخيري أنَّ (الأبواب) بدل من ضمير مستكِن بـ(مفتاحه)، وهذا تكليف، يجب أن يكون (الأبواب) مرتفعًا بـ(مفتاحه) المذكور - على القول بأن العامل في البدل والمبدل منه واحد - أو بمثله مقدراً - على القول بأن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه -.

وعلى كل حال قد صح أنَّ (مفتاحه) صالح للعمل في (الأبواب)، فلا حاجة إلى تكليف إيدال.

(١) «الكتاف» (٣٣٢/٣).

(٢) انظر: «البحر المحيط» لأبي حيان (٤٠٥/٧).

(٣) شرط أن يكون التمويه المشار إليه فيها يُستفتحُ خلوه من الضمير والألف واللام معًا، قاله ابن مالك في «شرح التسهيل» (٢٦٤/١).

وأيضاً فالحاجة إلى الضمير في بدل البعض كالحاجة في السبيبي المرفوع بما جرى على ما هو من مبته، فقد قامت الألف واللام مقام الضمير على كل تقدير.

قال ابنُ خروف: «وَهَلْ أَبُو عَلِيٍّ وَغَيْرُهُ مِنَ الْمُتَأْخِرِينَ هَذَا الْمَرْفُوعُ عَلَى الْبَدْلِ مِنْ ضَمِيرٍ فِي الصِّفَةِ، وَلَا يَطْرُدُ لَهُ ذَلِكَ فِي مِثْلِهِ: مَرْتَ بِرِجْلِ كَرِيمِ الْأَبِّ، وَحَسِنَ وَجْهُ الْأَخِّ، لَا سَبِيلٌ إِلَى الْبَدْلِ فِي هَذَا وَآمِثَالِهِ».

فإذا امتنع البدل، فالباب كله على ما ذهب إليه الأئمة.

فقد تضمنَ كلامُ ابن خروف - رحمه الله - أن الحكم على المرفوع المشار إليه بغير البديلة هو منذهب الأئمة، وكفى بناقله شاهداً^(١). اهـ.

وقد جعل «سيبوه الألف واللام عوضاً من الضمير في قوله في باب البدل: «صُرِبَ زِيدُ الظَّهَرِ وَالبَطْنُ»، وهو يريده: ظهره وبطنه، ولم يقل: الظَّهَرُ منه، ولا البطنُ منه»^(٢).

«ولَا يقدح في صحة هذا التعمييض عدم استعماله في صلة وغيرها على سبيل الاطراد، كما لا يقدح في كونه تنوين (حيثئـ) عوضاً من الإضافة امتناع ذلك في (إذا) وغيرها من الملازمات للإضافة»^(٣).

(١) «شرح التسهيل» (١/٢٦٢ - ٢٦٣)، وانظره: (٣/٢٠ - ٣١).

(٢) «شرح التسهيل» (١/٢٦٢)، وانظر: «الكتاب» (١/٥٨ - ٥٩).

(٣) «شرح التسهيل» (١/٢٦٤)، ولعله ذكر هنا استطراداً لأن آياً على وأبن يعيش احتجاً على ضعفه بعدم استعماله في الصلة، انظر البينات (١٤٢)، «شرح المفصل» لأبن يعيش (٦/٩٠).

وما ذهب إليه الزخشي تبعاً لأبي علي جائز، وإنما الكلام هنا على الأقوى والأصح، ولذا صرَّح كثيرون من النحاة بجوازه، كابن جني والباقولي، وأبن الأنباري، وأبن برهان وغيرهم، ذاكرين نحو كلام أبي علي السابق، مع تضييفهم نسابة (أول) عن الضمير في نحو الآية^(١).

واختار هذا الرأي قبل أبي علي والزخشي الزجاج، مع تحويله الرأي الآخر، فقال: «وقال بعضهم: مفتتحة لهم أبوابها، والمعنى واحد، إلا أن على تقدير العربية: (الأبواب منها) أجود من أن تجعل الألف واللام بدلاً من الهاء والألف»^(٢). اهـ وابن مالك في اختياره متابع للفراء، ولعله ما عنده الزجاج بقوله: (بعضهم)، فإن الفراء قال في «معاني القرآن»:

﴿تُرْفَعُ (الأَبْوَابُ) لِأَنَّ الْمَعْنَى : مَفْتُوحَةٌ لَهُمْ أَبْوَابُهَا .﴾

والعرب تجعل الألف واللام خلفاً من الإضافة، فيقولون: مررت على رجل حسنة العين، قبيح الأنف، والمعنى: حسنة عينه، قبيح أنفه^(٣). اهـ وذهب الرضي - تبعاً لأبي علي والزخشي - إلى أن (حسين الوجه) من المسائل القبيحة قبيحاً لا ينتهي إلى منعها في حال السعة وتخصيصها بضرورة

(١) انظر: «المخالص» لابن جني (٤١٥/٣ - ٤١٦)، «كشف المشكلات» للباقولي (١١٤٩/٢ - ١١٥٠)، «البيان» للأباري (٣١٦/٢ - ٣١٧)، «شرح اللمع» لابن برهان (٢٣٣/١)، «البيان» للمكري (٢١٩)، «شرح المفصل» لابن بعيش (٨٩/٦ - ٩٠)، «تفسير القرطبي» (١٥/٢١٩).

(٢) «معاني القرآن» للزجاج (٤/٣٣٧).

(٣) «معاني القرآن» للفراء (٤٠٨/٢ - ٤٠٩).

الشعر؛ وذلك لخلو الصفة من عائد إلى الموصوف، ولأن حذف الجار مع المجرور قليل قبيح، إذ التقدير: الوجه منه^(١).

وأُسَبِّبَ مذهبُ ابنِ مالِكٍ إِلَى جهُورِ النَّحَاةِ مِنَ الْمُتَّخِرِينَ، وَالْكُوفِينَ، وَيُعْضَعُ
البصريينِ مِنَ الْمُتَقْدِمِينَ^(٢).

وهو ما اختاره ابنُ هشام، فإنه قال:

(الأبواب) مفعولٌ ما لم يُسمَّ فاعله، أو بدل من ضمير مستتر، والأول أقوى؛
لضعف مثل (مررت بامرأة حسنة الوجه)، وعليها فلابد من تقدير أن الأصل:
(الأبواب منها)، أو (أبوابها)، ونابت (الل) عن الضمير^(٣). اهـ.

والله أعلم.

* * *

(١) «شرح الكافية» للرضا (٢٠٩/٢١٠ - ٢١٠/٢١)، وقد نص أيضًا على أن إيدال اللام من الضمير فجاء يشترط فيه الضمير قبيح عند البصريين، «شرح الكافية» (١/٣٤١).

(٢) انظر البحرين الحيطي لأبي حيان (٧/٤٠٥)، «معنى الليب» (٧٧-٧٨)، «معجم المواتع» (١/٨٠)، «تفسير أبي السعود» (٧/٢٣١)، «تفسير الألوسي» (٢١٣/٢).

(٣) «معنى الليب» (٦٥٩).

المسألة الخامسة عشرة

إعراب: «وقل لهم في أنفسهم فوا لا بلينا».

وتقديم معمول التابع على متبعه

ذهب الزخيري إلى أن قوله تعالى: «في أنفسهم» متعلق بقوله سبحانه: «بلينا» مع أنَّ (بلينا) صفة لـ(قولا)، وقد تقدم معمولٌ - أو متعلقٌ - الصفة على الموصوف، وهذا هو محل التزاع في توجيه الآية الكريمة.

فقال الزخيري:

«فإن قلت: يم يتطرق قوله: «في أنفسهم»؟ قلت: بقوله: «بلينا» أي: قل لهم قولًا بلينا في أنفسهم، مؤثراً في قلوبهم، يغتمون به اغتماماً، ويستشعرون منه الخوف استشعاراً...». اهـ.

وما ذهب إليه جائز على مذهب الكوفيين، فإنهم يجوزون تقديم معمول الصفة على الموصوف، نحو: «هذا طعامك رجل يأكل»، ونحوه، كما في الآية الكريمة^(١).

والبصريون على أنَّ المعمول لا يحمل إلا في موضع يحتج فيه العامل، والتابع لا يقدم على متبعه، فلا ينفرد عليه معموله، وبهذه القاعدة اعترض ابن مالك

(١) «الكتاف» (٢٧٦ - ٢٧٧)، وتابعه في هذا الفخر الرازي في «تفسيره» (١٠/١٦٤).

(٢) انظر «ارتشاف الضرب» (٢/٥٩٩ - ٦٠٠)، «مع الموضع» (٢/١١٦).

على الزخيري، ناصراً مذهب البصريين، فقال في «الكافية الشافية»:

وعملَ التابع قبل ما تَبَعَ
لا تُوْقِعُنَ فِيْغُلُ ذاكَ عَتِيقَه
وَمَا تَعْوَهُ عَلَيْهَا الْبَضْرَةُ
وَقَالَ فِي «شِرْحِهَا»^(١):

«ثم نبهت على أنَّ التابع لا يتقدم معموله على المتبوع، فلا يقال في نحو (هذا رجلٌ يأكل طعامك)؛ هذا طعامك رجلٌ يأكل، ولا في نحو (قمت فضررت زيداً)؛ زيداً قمت فضررت».

وأجاز ذلك الكوفيون، ووافقهم الزخيري في تقديم معمول الصفة على الموصوف، فعلق (في أنفسهم) من قوله تعالى: «وَقُلْ لَهُمْ فِيْ أَنفُسِهِمْ قَوْلًا بِلِيْغاً» بصفة القول.

وغيره ما ذهب إليه أولئك؛ لأنَّ التابع لا يتقدم معموله، وأما (في أنفسهم) فمتعلق بـ(قل)، اهـ.

وقال في موضع آخر^(٢):

«ولا يصح ذلك على طريق البصريين؛ لأنَّ حَقَّ المعمول الْأَيْجَلَ إِلَّا في موضع يجل فيه العامل، ومعلوم أنَّ التابع لا يتقدم على المتبوع، فلا يتقدم عليه معموله، والله أعلم»، اهـ.

(١) ١١٥١ / ٢ (١١٥٢ - ١١٥٣).

(٢) شرح التسهيل، ٢٨٨ / ٣.

وإنما كان ما ذهب إليه ابنُ مالك هو الراجح، «لأنَّ الصفةَ مع الاسم بمنزلةِ
الشيءِ الواحدِ، وكذلك كلُّ ما اتصلَ بها». كما يقول ابن السراج^(١).

ولأنَّ هذا هو ما عليه الجمهور من النهاة، وبخاصة المتأخرُون منهم، واتهم
غيرُ واحدٍ منهم مذهب الزخيري بأنه ضعيفٌ، لا يجوز.

بل إنَّ أبا حيَان بعدَمَا ضعَفَهُ، وذكر نحو كلام ابن مالك، قال: «وأَمَّا مَا ذَكَرَهُ
الزخيري بعْدَ ذَلِكَ مِنَ الْكَلَامِ الْمُسْهَبِ، فَهُوَ نُوعٌ مِنَ الْخَطَابَةِ، وَتَحْمِيلُ لِفَظِ
الْقُرْآنِ مَا لَا يُحْتَمِلُهُ، وَتَقْوِيلُ اللَّهِ تَعَالَى مَا لَمْ يَقُلْهُ»^(٢). اهـ.

وقد قيل: إنَّ ابنَ مالك أشارَ إلى أنَّ التَّابِعَ لا يَكُونُ إِلَّا متأخِّراً عَنِ التَّابُعِ فِي
قوله من «الخلاصة»:

بَيْنَمَا فِي الْإِعْرَابِ الْأَسْمَاءِ الْأُولَى
نَعْتُ وَتَوْكِيدُ وَعَطْفُ وَبَدْلٌ
قَالُوا: فُهِمَ هَذَا مِنْ قَوْلِهِ: (الْأُولَى)^(٣).

ومع أنَّ مذهبَ ابنِ مالك هو المشهور - كما يقول الخضري^(٤) - إِلَّا أَنَّهُ يمكن

(١) «الأصول» (٢٢٥/٢).

(٢) «البحر المحيط» (٣/٢٨١ - ٢٨٢)، وانظر مذهبَ الجمهور في «معانِي القرآن» للزجاج (٢/٧٠)،
«إعراب القرآن» للتحاسن (١/٤٦٧)، «الإنصاف» للأثباتي (١/٦٧ - ٦٨)، «البيان» للمعكري
(١/١٨٥)، «تفسير البيضاوي» (١١٦)، «مع المرام» (٢/١١٦)، «الأشباء والناظر» (١/٢٠٢ -
٢٠٣) قاعدة (٣٤)، وكذلك (١٢٣)، حاشية ياسين على «شرح الفاكهي للقطر» (٢/٢١٥).

(٣) «شرح الألفية» للمكردي (١٣٤)، وللأشموني (٥٧/٢).

(٤) «حاشية الخضري» (٢/٥١).

أن يُقوِي مذهب الزخيري والكوفيين بوجهين:

الأول: أن شَبَّة الجملة يُسَامِحُ كثِيرًا في رتبتها، فلا مانع أن يتقدم (في أنفسهم) على الصفة (بليغًا) وأيضاً المُوصَف (قولًا)، ذكره الألوسي^(١).

الآخر: أن قواعد النحو أَغْلِيَّة، وقاعدة «المعمول لا يحمل إلا حيث يحمل العامل» منقوضة في صور كثيرة - كما أشار إلى هذا الصبان^(٢) - وقد تقدم بعضها عند الكلام على تقدم خبر (ليس)^(٣).

وَالله أَعْلَم.

* * *

(١) دروح المعان، (٥/٦٩).

(٢) حاشية الصبان، مل الأشعري (٣/٥٧).

(٣) ص ٦٩ - ٤٧.

المسألة السادسة عشرة

نَدَاءُ الْقَرِيبِ بِ(أَيْ)

ذهب الزخري^١ تبعاً للمربد إلى أنَّ (أَيْ) لنداء القريب^٢، وتابعها غير واحد من المتأخرین على هذا.

فقال الزخري^٣ - عند عَد حروف النداء -:

«وهي (يا) و(أيا) و(هيا) و(أي) والممزة و(وا) فالثلاثة الأولى لنداء البعيد، أو مَنْ هو بمنزلته من نائم أو ساوه... و(أي) والممزة للقريب، و(وا) للنَّدبة خاصة»^٤. اهـ.

ومَنْ اختار هذا المذهب: الجُزوِلي^٥، وابنُ يعيش وابنُ الحاجب^٦، ولم يحث ابن منظور غيره، وفي كلام ابن عصفور احتِمال^٧.

واعتراض ابن مالك بمخالفة هذا مذهب سيبويه، وهو أعلم الناس بمراد

(١) «إرشاد الضرب» (١١٧/٢)، «معجم الموامع» (١٧٢/١)، «التصريح» (٢/١٦٣ - ١٦٤)، «شرح الألبنة» للأشنوني (٣/١٣٤).

(٢) «المفصل» بشرح ابن يعيش (٨/١١٨)، وينتحوه في «الأسموزج» (٩٢/٤) بشرح الأردبيلي.

(٣) عيسى بن عبد العزيز بن يَلْبَثْتَ (ت ٦٠٧ هـ)، «البغية» (٢/٢٣٦).

(٤) «المقدمة الجزوئية» (٣/٩٤٩) بشرح الشلوبين، «شرح المفصل» لابن يعيش (٨/١١٨)، «الكافية» لابن الحاجب (٢/٣٨١)، بشرح الرضي، ولم يعقب الرضي عليه، و«معجم الموامع» (١٧٢/١).

(٥) «السان العربي» (أيا) (١/١٨٥)، وقال ابن عصفور: إنما الممزة منها فلل قريب خاصة، وسائرها للبعد مسافة أو حكمي كالنائم - وقد تكون للقرب. اهـ «القرب» (٩٢/٤)، وانظر: «تحسو الألبنة» للدكتور محمد عبد (٢/٨٠١)، وقد اختار رأي المربد وال ZXRY.

العرب من كلامها، وأن الصحيح كون الممزة للقريب، وما سواها للبعيد.

فقال في «شرح العمدة»:

«وجعل المبرد (أي) للقريب، وتبعد الممزة ظلئلاً أنه مذهب سيبويه، وقد صرحت سيبويه بأنَّ (أي) مثل (هيا) و(إيا) في البعد»^(١). اهـ

وقال: «وكون الممزة للقريب، وما سواها للبعيد هو الصحيح؛ لأن سيبويه أخبر بذلك روايةً عن العرب.

ومن زعم أن (أي) كالممزة في الاختصاص بالقرب لم يعتمد في ذلك إلا على رأيه، والرواية لا تعارض بالرأي، وصاحب هذا الرأي هو المبرد، وتبعد كثيراً من المتأخرین»^(٢). اهـ

و محلُّ التزاع في المسألة ليس صحة استعمال (أي) لتداء القريب، فإن حروف النداء قد ينوب بعضها عن بعض، وقد يُنزلُ القريب منزلة البعيد، والعكس.

ولأنما التزاع في أصل وضعها، فهي موضوعة للقريب أم للبعيد؟

(١) «شرح عمدة الحافظ» (١/٢٧٦ - ٢٧٧).

(٢) «شرح التسهيل» (٣/٣٨٦).

وقال في «الخلاصة»:
و(أي) و(إي) كـ(إي) أو كالـ(إي)
وـ(إي) للمنادي النـاء أو كالـنـاء (إي)
والـمـاء للـدانـي... .

وقال الشلوبيين: (أي) عند سيبويه للبعيد مسافة. اهـ «شرح المقدمة الجزءية» (٣/٩٤٩).
ولم أجد أحداً قبل ابن مالك هزا هنا القول للبرد، ولم أجده في «المختبب» و«التكامل» و«القاضي» شيئاً،
فلعل ابن مالك أطلع في هذه المسألة له على ما لم أطلع عليه.

وقد نصَّ سيبويه على أنَّ ما عدا الفمزة للبعيد، فقال: «فاما الاسم غير المنصب
فيئِه بخمسة أشياء: بيا، وأيا، وهيا، وأي، وبالألف نحو قولك: أحار ابن عمرو.

إلا أنَّ الأربعة غير الألف قد يستعملونها إذا أرادوا أنْ يمدُّوا أصواتهم للشيء
المترافق معهم، والإنسان المفترض عنهم، الذي يرَوْنَ أنه لا يُقْبِلُ عليهم إلا
بالاجتهاد...»^(١). اهـ.

ثم ذكر أنه يجوز استعمالها في القريب مجازاً وتأكيداً، لا وضعاً حقيقة، فقال:
«وقد يجوز لك أن تستعمل هذه الخمسة غير (وا) إذا كان صاحبُك قريباً منك،
مُقبلاً عليك، توكيضاً»^(٢). اهـ.

ولعلَّ قوةَ الخلاف، واختلافَ اعتبارِي الوضع والاستعمال هو ما دفع ابنَ
هشام إلى عدم الترجيح، والاكتفاء بحكایةِ الخلاف، فإنه قال عن (أي):
«حرفُ لنداء البعيد أو القريب أو المتوسط، على خلاف في ذلك»^(٣).

والله أعلم.

* * *

(١) «الكتاب» (٢/٢٣٠)، ويصحوه ابن السراج في «الأصول» (١/٣٤٩).

(٢) السابق، الموضع نفسه، وانظر: «الارتفاع» (٢/١١٧).

(٣) «معنى الليب» (١٠٦).

المَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ عَشَرُ

صَرْفُ الْعَلَمِ الْعَجْمِيِّ التَّلَاثِيِّ السَّاكِنِ الْوَسْطِ

الْعُجْمَةُ إِحْدَى الْعَلَلِ النَّسْعِ الَّتِي تَعْنِي الْاسْمَ مِنَ الصَّرْفِ الْمَجْمُوعَةِ فِي قَوْلِ النَّاظِمِ:

مَوَانِئُ الْصَّرْفِ يَسْمُّ إِنْ أَرَدْتَ بِهَا هُوَنَا لِتَبَلُّمِ فِي إِعْرَابِكَ الْأَمْلا
اجْمَعُ وَزْنُ عَادِلًا أَنْتَ بِمَعْرِفَةِ رَكْبُ وَزْدُ عُجْمَةً فَالْوَضْفُ تَذَكَّرَ
لَكُنْ سَيِّبُوهُ وَجَهْوَرُ النَّحَّاءِ نَصَوْا عَلَى أَنَّ الْاسْمَ الْعَجْمِيِّ إِذَا كَانَ ثَلَاثِيًّا
سَاكِنُ الْوَسْطِ صَرْفُ أَبْدَا، قَوْلًا وَاحِدًا عَنِ الْعَرَبِ، وَلَمْ يَرُدْ عَنْهُمُ الْمَنْعُ فِي «سَمَاعٍ
مَشْهُورٍ، وَلَا شَاذٍ»، كَمَا يَقُولُ ابْنُ هَشَامٍ^(١).

وَذَهَبَ ابْنُ قَتِيَّةَ وَعَبْدَالْقَاهِرِ الْجَرْجَانِيِّ وَتَابِعُهُمُ الزَّمْخَشْرِيُّ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ مَنْعُهُ
وَصَرْفُهُ، قِيَاسًا عَلَى الْمَؤْنَتِ الْثَّلَاثِيِّ السَّاكِنِ الْوَسْطِ، فَالْصَّرْفُ لِغَيْرِ لَفْظِهِ، وَالْمَنْعُ
لِاجْتِمَاعِ الْعَلَيْنِ الْعُجْمَةِ وَالْعِلْمِيَّةِ^(٢).

(١) دُرْسُ شَذُورِ الْذَّهَبِ لِابْنِ هَشَامٍ (٤٥٠)، وَانْظُرْ: «شَرحُ القَطْرِ» لِهٗ (٥١٩)، وَنَسْبُ النَّظَمِ لِابْنِ
الْحَمَاسِ.

(٢) دُرْسُ الشَّذُورِ (٤٤٤).

(٣) انْظُرْ: «أَدَبُ الْكَاتِبِ» لِابْنِ قَتِيَّةِ (ص٢٨٢).
وَفِي نَبَّةِ هَذَا الْقَوْلِ إِلَيْهِ نَظَرٌ؛ لَأَنَّهُ قَالَ: «وَمَا كَانَ مِنْهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ وَأَوْسَطُهُ سَاكِنٌ نَحْوُ (نَرْجُ وَلَوْطٍ)،
فَإِنَّهُ يَنْصُرُ فِي كُلِّ حَالٍ، وَتَرَكَ بَعْضُهُمْ صَرْفَهُ كَمَا قُبِلَ بِهِ كَانٌ فِي وَزْنِهِ مِنْ أَسَاءِ الْمَؤْنَتِ». اهـ. فَحَكَى
هَذَا الْقَوْلُ عَنْ بَعْضِهِمْ، وَمَا ارْتَضَاهُ، قَدْ ذُكِرَهُ أَوْلًا، وَانْظُرْ: «الْجَمِيلُ فِي النَّحْوِ» لِالْجَرْجَانِيِّ (٥٢)،
وَ«الْأَرْتَشَافُ الْصَّرْبُ» (١/٤٣٩)، «مَعْ المَوَامِعِ» (١/٣٢)، «الْتَّصْرِيفُ» (٢/٢١٩)، «حَاشِيَةُ الْخَضْرَى»
(٢/١٠٤ - ١٠٥)، وَنَقَلَهُ ابْرَاهِيمُ جَانِيُّ فِي «الْأَرْتَشَافِ» (١/٤٣٩)، عَنِ عَبْسِيِّ بْنِ صَمْرٍ، وَلَمْ يُعْتَدْ عَلَى قَوْلِهِ
فِي «الْكَاتِبِ»، وَ«الْمَفْتَضِبِ» وَ«الْأَصْوَلِ»، وَلَمْ يُنْزَلْ إِلَيْهِ ابْنُ مَالِكٍ.

قال الزمخشري:

«مَتى اجتمع في الاسم مبيان منها، أو تكرر واحد؛ لم ينصرف، إلا ما كان
على ثلاثة أحرف ساكن الوسط، كـ(نوح) وـ(لوط)، فإن فيه مذهبين: الصرف
يلحقه، وعدم الصرف لحصول السين فيهما». اهـ.

وجعل في «المفصل» الصرف هو اللغة الفصيحة التي عليها التنزيل، قال:
«لِقاوْمَة السكون أَحَد السَّبَّيْنِ، وَقَوْمٌ يَمْرُونَهُ عَلَى الْقِيَاسِ، فَلَا يَصْرُفُونَهُ، وَقَدْ
جَعَلَهُمَا الشَّاعِرُ فِي قَوْلِهِ:

لَمْ تَلْفُمْ بِفَضْلِ مِنْزِرِهَا دَفْدُّ وَلَمْ تُشَقْ دَفْدُّ فِي الْمُلْبَّ».^(١)
فتكلم عن العجمي، وعند الاستشهاد ذكر المؤذن وهو (دَغْدُّ)، فكان هذا
إشارةً إلى القياس الذي صرَّح به.

ولم يرَتضَ ابن مالك هذا المذهب، ورمأه بالغلط، ويأنه لا يلتفت إلى قائليه؛
لأنَّه مخالف للسماع، وللقياس أيضًا، قال:

«إِنَّمَا يَرَى عَجَمِي الرُّضِيعَ غَيْرَ عَجَمِي التَّعْرِيفَ انْصَرَفَ؛ لِأَنَّ الْعِجْمَةَ غَيْرَ مَتَّحِضَةٍ.
وَكَذَا إِذَا كَانَ ثَلَاثِيًّا ساكنَ الْعَيْنِ، أَوْ مَتَّحِضَهَا، فَإِنَّهُ مَنْصَرُّ قَوْلًا وَاحِدًا فِي
لُغَةِ جَمِيعِ الْعَرَبِ».

(١) «الألمودج» (٢٤) شرح الأردبيل.
(٢) «المفصل» (١/٧٠) بشَّرَ ابن يحيى، والبيت بحرير، من التسريح، «ديوانه» (٧٢)، وانتظر «الكتاب»
(٣/٢٤١)، «الخصائص» (٣/٦١)، «شرح شرائع القطر» للخطيب الشربيني (٨١).

وقد غلط ابن قتيبة والزمخري في جعلهما الثلاثي العجمي الساكن العين هل وجهين كالمؤنث، لشل التأنيث، وأما العجمي فقد خرج من شل إلى حفظ^(١).

وقال في موضع آخر:

«ولا يلتفت إلى من جعل حركة وسطه مقام حرف رابعقياساً على المؤنث؛ فإن التأنيث سبب قوي، والعجمة سبب ضعيف.

ويدل على قوة التأنيث وضعف العجمة:

- أن منها ما يلغى، وهو عجمة الأجناس، وليس من التأنيث ما يلغى.

- وأيضاً فإن العجمة لا علامة لها لفظاً ولا تقديرًا، وللتأنيث علامة في اللفظ وفي التقدير ...

- وأيضاً فإن العجمي الثلاثي، ساكن الأوسط كان، أو عرئي، يشكل الأسماء العربية في أوزانها، فخفَ بذلك، فالغيبة، عجمته، واستحق مساواة ما وزنه مما لا عجمة فيه...^(٢).

وهو مذهب سيبويه والجمهور - كما ذكرت آنفاً - فإنه قال في «الكتاب»:

«وما (نوح) و(هود) و(لوط) فتنصرف على كل حال؛ لخطتها»^(٣). اهـ.

(١) دشرح الكافية الثانية، (١٤٦٩/٣).

(٢) دشرح صنف المحافظة، (٢/٨٥٧-٨٥٨) بتصريفه.

(٣) «الكتاب»، (٢٣٥/٣).

وكذلك قال ابن السراج وابن برهان^(١).

ويعد أن ذكر ابن يعيش أنَّ الاسم الأعجمي الثلاثي الساكن الوسط مصروف أليته، وعلل بنحو كلام ابن مالك، قال:

«صاحب الكتاب - أي: الزخري - لم يفرق بين هنْدِ وَهَنْدِ، وبين لوطِ وَنُوحِ، وجعل حكم نوح ولوط في الصرف ومنعه كهندِ وَهَنْدِ، وهو القياس، إلا أنَّ المسمى مَا ذكرنا»^(٢). اهـ

وقال ابن الحاجب عن مذهب الزخري:

«وما ذكره صاحب «المفصل» وَهُمْ، غير مستقيم»^(٣). اهـ

وقال السيوطي:

«وهو فاسد؛ إذ لم يتحقق»^(٤). اهـ

والله أعلم.

* * *

(١) «الأصول» (٢/٩٢) لابن السراج، «شرح اللمع» (٤٥٨/٢) لابن برهان.

(٢) «شرح المفصل» لابن يعيش (١/٧٠-٧١).

(٣) «شرح الروابي» (٤٤)، وقال: لا خلاف أنَّ نوح (نوح) و(لوط) منصرف. اهـ

(٤) «مع المواقع» (١/٣٢)، وانتظر: «شرح الكافية» للرضاي (١/٥٤)، «شرح الأشموني» (٣/٢٥٦)، التصریح (٢١٩/٢-٢٢٠)، «حاشية الحضری» (٢/١٠٤-١٠٥).

المُسَأَّلَةُ الثَّامِنَةُ عَشْرَةُ

تَوْجِيهُ كَلِمَةٍ (سُبْحَانَ)

ذهبَ الجمهورُ إلى أنَّ (سبحانَ) «عَلَمٌ وَاقِعٌ على معنى التَّسْبِيحِ، وهو مصدرٌ معناه البراءة والتَّزْيِيْهُ، وهو من المصادر التي لم يُستعمل أفعالها إلَّا ندوِّرًا، فالقياس (سَبَّحَ تَسْبِيْحًا) لا (سبحانًا)، وأصل فعله في القياس: سَبَّحَ، نحو (كَفَرَ كُفْرًا) و(شَكَرَ شُكْرًا».^(١)

وهو مصدر منصوب غير متصرف، ولا منصرف، أما كونه غير متصرف^(٢)، فإنه لم يستعمل إلَّا منصوبًا، ولا يدخله رفعٌ ولا جُرُّ ولا ألفٌ ولا لامٌ كما تدخل غيره من المصادر.

وهو معرفة لكونه عَلَيْا على هذا المعنى؛ فهو لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف واليون، مثل (عَثَانَ)^(٣)، هذا هو مذهبُ الجمهور.

وسار على نهجهم الزمخشريُّ، ولم يخلُّ سواه؛ فإنه قال في تفسير سورة الإسراء: «(سبحانَ) عَلَمٌ للتَّسْبِيحِ، كـ(عَثَانَ) للرَّجُلِ، وانتصابه بفعل مضمر متراكب إظهاره، تقديره: أَسْبَحَ اللَّهُ سُبْحَانَ، ثُمَّ نَزَّلَ (سبحانَ) مُنْزَلَةَ الْفَعْلِ فَسَدَّ مَسَدَّه».^(٤) اهـ

(١) «تاج العروس من جواهر القاموس» (٦/٤٤٦) للمرتضى الريسي، وفيه (٦/٤٤٧): أن المصدر: تَسْبِيحٌ، والاسم: سُبْحَانٌ. حل قولي.

(٢) انظر: «الكتاب» (١/٤٢٢).

(٣) انظر: «شرح المفصل» لابن بيمش (١/٣٧ - ١١٩ - ١٢٠).

(٤) «الكتشاف» (٢/٣٥٠).

وقال في «المفصل»:

«وقد أجرأوا المعاني في ذلك»^(١) مجرّى الأعيان، فسموا التسبيح بـ(سبحان)^(٢). اهـ.

وعند كلامه عن المصادر في باب «المفعول المطلق»، قال: «ومنه ما لا يتصرف نحو (سبحان الله)^(٣)». اهـ

وخالفَ في هذا ابنُ مالِكٍ، وجعل (سبحان) من الأسماء الملازمة للإضافة،
وعندها يمحَّف المضافُ إليه ويتُرَى تبقى على هيئتها، وإذا لم يُتَوْ تَنَوْنَ (سبحان).

فقال في «شرح الكافية الشافية»^(٤):

«ومن الملزوم الإضافة: (سبحان)، وهو اسم بمعنى التسبيح، وليس بعلم؛
لأنه لو كان عَلَيْهِ الْيُقْسِفُ إلا إلى اسم واحدٍ كسائر الأعلام المضافة.
وأخلَّ من الإضافة لقطاً للضرورة، منتوًناً وغير منون، فالمتنون كقول الشاعر:
وَقَبَّلَنَا سَبَّحَةُ الْجَوْدِيِّ وَالْجَمْدُ^(٥)
سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانَاهُ يَعُودُ لَهُ
وغير المتنون كقول الآخر:
سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةِ الْفَاجِرِ
أَقُولُ لَمَّا جَاءَنِي فَخَرَهُ

(١) أي، في علم الجنس.

(٢) «المفصل» (٣٧/١) بشرح ابن عيسى.

(٣) السابق (١) (١١٨).

(٤) من البسيط، لورقة بن نوقل - وقيل: لأمية بن أبي الصلت - انظر: «الخزانة» (٣٨٨/٣)، «الكتاب» (٣٢٦)، «المتنصب» (٢١٧/٣)، «أمامي ابن الشجري» (٣٤٨/١).

(٥) من السريع، للأعنى. انظر: «الخزانة» (٣٩٧/٣)، «الكتاب» (٣٢٤)، «المتنصب» (٣٢١٧/٣).

وزعم أبو علي والزنخشري أن الشاعر ترك تنوين (سبحان)؛ لأنه عَلِمَ على التسبيح، فلا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون.
وليس الأمر كما زعموا، بل ترك التنوين لأنه مضاد إلى مذوق مقدر الشivot،
كما قال الراجز:

* خالطَ مِنْ سَلْمَى خِيَاشِيمَ وَفَا^(١) *

أراد: وفاما، فحذف المضاف إليه، وترك المضاف ببيته التي كان عليها قبل الحذف^(٢)، وهذا التوجيه أولى من جعل (سبحان) عَلَيْهَا^(٣). اهـ.
ووافق ابن مالك الرضي، وقال: «ولا دليل على علميته»^(٤). اهـ.
ومن ذهب ابن مالك من المتقدمين: الفراء؛ فإن ثعلباً نقل عنه: أنه على تأويل الإضافة، وضع موضع المصدر، فإذا سقط المضاف إليه بقي على الفتح^(٥).
وهو خلاف ما نص عليه سيبويه، فإنه قال عند كلامه على المصادر التي وضعت موضعها واحداً، لتصرف في الكلام، قال:
«وأما ترك التنوين في (سبحان) فإنه ترك صرفه؛ لأن صار عندهم معرفة»^(٦). اهـ.
وانتصر أبو علي لسيبوه والجمهور، وقال: «ما قاله الفراء هَذِيَان»^(٧).

- (١) الراجز للسعاج، انظر: «الخزانة» (٤٤٢)، «المخزنة» (٣٧٥/١)، «المقتضب» (٣٧٥/١)، «العسكريات» للفارسي (١٦٩).
- (٢) «شرح الكافية الشافية» (٩٥٩/٢)، «شرح الكافية الشافية» (٩٦١).
- (٣) «شرح التسهيل» (١٨٥/٢)، وانظر أيضاً: (٥٠/١)، (٦٣/٣).
- (٤) «شرح الكافية» للرضي (١٣٣)، وانظر: «مع الموضع» (١٩٠).
- (٥) «بعايس ثعلب» (٢١٦/١)، (٢١٧-٢١٨).
- (٦) «الكتاب» (٣٢٤)، وهي بقرره: (معرفة) العلمية، وانظر: «ارتفاع الضرب» (٢١٠/٢).
- (٧) «البصريات» (ص ٤١٠).

وقال: «و(سبحانًا) الذي أنشدوه لا ينافي ما قالوه ولا يدفعه؛ وذلك لأن (سبحان) عندهم قد صار معرفة لهذا المعنى - أي: التزريه - مثل: (خضارة) للبحر، و(سحر) لليوم، و(جيئل) للقضيب، فلم ينصرف كما لم ينصرف (عنوان)». ووجه ما ورد منّا بأنه على ضربين:

الأول: إما أنه قد نُكِرَ، والمعنى من الصرف إذا نُكِرْتُونَ، قال: «وهذا شائع مقيس».

الآخر: أنه قد وَقَعَ في الشعر^(١)، وقد يجوز فيه ما لا يجوز في غيره، قال:

«والوجه الأول أوجود؛ لأنه لا ضرورة فيه».

ومذهب ازخشري^(٢) هو ما عليه الجمهور، وارتضاه غير واحد من المقدمين كابن جنبي وابن بري^(٣)، ومن بعدهم كابن برهان وابن يعيش^(٤).

والله أعلم.



(١) وهو ظاهر توجيه سيبويه، فإنه قال: «وقد جاء (سبحان) منّا مفرداً في الشعر...». اهـ. «الكتاب» (٣٢٦/١).

(٢) عبدالله بن بري بن عبدالجبار (ت. ٥٨٢ هـ)، «البنتية» (٢/٣٤).

(٣) انظر: «الخصائص» لابن جنبي (١٩٧/٢)، (٤٣٥ - ٤٣٦)، «شرح اللسع» لابن برهان (٢/٤٧٤ - ٤٧٥).

(٤) انظر: «الخصائص» لابن جنبي (١/٣٧ - ١١٨)، (١٠)، «لسان العرب» لابن منظور (٦٦٧ - ٤٧٥)، «شرح المفصل» لابن يعيش (١/٥٢)، (٢٢٢/١)، «فتح العروض» للزيدي (١٩١٤ - ١٩١٥)، (التنسيق)، «خالد الأزهري» (١/٥٢)، «فتح العروض» للزيدي (٤٤٥/٤)، وقال الزيدي: «وهو الذي اختار الجماهير». اهـ.



سید علی بن ابی طالب

الفصل الثالث
الاعتراض على أوصافِ
وأضرابِ
للنجمي





بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

مدخل

تختلف مسائل هذا الفصل - وهي ثانية - عما سبق من مسائل الفصل الأول والثاني؛ إذ الأول كان يبحث فيه عما انفرد به الزمخشري من قواعد وتوجيهات، والثاني عما اختاره وأيده وتابع فيه غيره.

أما في هذا الفصل فلا يعترض ابن مالك على انفراد أو اختيار، وإنما على غفلة أو وَهْمٍ^(١) أو اضطرابٍ وتناقضٍ وقع فيه جار الله.

وعمل فيه قائم على رصد ما سبق، مع تحقيق نسبة إلى الزمخشري دون الترسع في بحث أصل المسألة عند النهاة.

ويمكن التمثيل بالمسألة السابعة التي وصم ابن مالك الزمخشري^(٢) فيها بالغفلة عن استلزم الفصل بأجنبيٍّ بين المصدر ومتعلقاته - وهو مذور باتفاق - عند توجيهه لقوله تعالى: «وَاصْدُ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفُرِيهِ وَالْمَسْجِدِ الْعَرَامِ»^(٣).

فأصل هذه المسألة: العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار، وهي مشهورة في كتب النهاة؛ فأشير إلى أهم المراجع، ويقوم بحثي على توجيه

(١) الزَّهْمُ: الغُلْطُ، لفظاً ومعنى، ويعني: غَلْطٌ.
والْوَقْمُ: شُنُّ القَلْبِ والْخَاطِرِ إلَى الشَّيْءِ وَأَنْتَ تُرِيدُ غَيْرَهُ.
وَهْمٌ وَهَنَا.
(٢) سورة البقرة: ٢١٧.

الزمخري ومسألة الفصل المحدود بين المصدر ومتعلقاته من غير توسيع في
بحث أصل المسألة.

والله الهادي إلى سواء السبيل.



المُسْأَلَةُ الْأُولَى

تَعْيِنُ اِنْفَصَالِ الْفَسِيمِ بَعْدَ (إِنَّا)

أنشد الزمخشري قول الشاعر^(١):

كَانَا يَوْمَ قُرِئَ إِنْ تَهَا نَقْتُلُ إِنَّا
شَاهِدًا عَلَى وَقْعِ الْمُنْفَصَلِ مَوْقِعِ الْمُنْتَصَلِ شَذِيدًا، فَقَالَ: «وَلَآنَ الْمُنْتَصَلِ أَخْسَرَ
لَمْ يَسْوِغُنَا تَرْكَهُ إِلَى الْمُنْفَصَلِ إِلَّا عَنْدَ تَعْذُرِ الْوَصْلِ، فَلَا تَقُولُ: حَسَرَبَ أَنْتَ وَلَا
هُوَ، وَلَا ضَرَبْتَ إِلَيْكَ، إِلَّا مَا شَاءَ مِنْ قَوْلِ حُمَيْدِ الْأَرْقَطِ»^(٢):

إِلَيْكَ حَتَّى بَلَقْتَ إِيَّاكَ

وقول بعض اللصوص:

كَانَا يَوْمَ قُرِئَ إِنْ تَهَا نَقْتُلُ إِنَّا»^(٣). اهـ

وذهب ابنُ مالِكٍ إِلَى تَعْيِنِ اِنْفَصَالِ الْفَسِيمِ إِذَا حُسِرَ بِ(إِنَّا)، وَلَذَا رَمَى
الزمخشري بالوَهْمِ لِتَمْثِيلِهِ بِالْبَيْتِ عَلَى وَقْعِ الْمُنْفَصَلِ مَوْقِعِ الْمُنْتَصَلِ، فَقَالَ:

(١) من المزج، نبه سيبويه لمضمون اللصوص، وجعله ابن يعيش الذي الأصبع السدواوي، انظر «الكتاب» ٢/٣٦٢، «شرح المفصل» لابن يعيش (٣/٢٠١)، وقيل غير هذا.

(٢) من الرجز، انظر «الكتاب» ٢/٣٦٢، «أمالى ابن الشجري» (١/٤٠).

(٣) «المفصل» بشرح ابن يعيش (٣/٢٠١).

«وقد وَهَمَ الزُّخْشَرِيُّ فِي قَوْلِهِ:

* إِنَّمَا نَقْتَلُ إِيَّا نَا *

فظَنَّ أَنَّهُ مِنْ وَقْعِ الْمُنْفَصِلِ مَوْقِعُ الْمُتَصلِّ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ لَأَنَّهُ لَوْ أَوْقَعَ هَذَا
الْمُتَصلِّ فَقَالَ: إِنَّمَا نَقْتَلُنَا، جَمْعُ بَيْنِ ضَمَّيرَيْنِ مُتَصلِّيْنِ، أَحَدُهُمَا فَاعِلٌ وَالْآخَرُ
مَفْعُولٌ مَعَ اتِّخَادِ الْمُسَمَّىِّ، وَذَلِكَ مَا تَخَصُّ بِهِ الْأَفْعَالُ الْقَلْبِيَّةُ.

وَغَرَّ الزُّخْشَرِيُّ ذَكَرُ سَبِيبِهِ هَذَا الْبَيْتُ فِي بَابِ: مَا يَجِدُ فِي الشِّعْرِ مِنْ (إِيَّا)
وَلَا يَجِدُ فِي الْكَلَامِ، ثُمَّ قَالَ: فَمَنْ ذَلِكَ قَوْلُ حَبْدَ الْأَرْقَطِ:

* إِلَيْكَ حَتَّى بَلْغَتْ لِيَا كَا^(۱) *

فَهَذَا وَنْحُوهُ مُخْصُوصٌ بِالشِّعْرِ، لَأَنَّهُ لَوْلَا انْكَسَارُ الْوَزْنِ لَقَالَ: حَتَّى بَلَغْتَكَ.
ثُمَّ ذَكَرَ - أَيْ: سَبِيبِهِ - الْبَيْتُ الَّذِي أَوْلَهُ: (كَائِنًا)، لَا لَأَنَّ مَا فِيهِ لَا يَجِدُ إِلَّا فِي
الشِّعْرِ، بَلْ لَأَنَّ (إِيَّا نَا) مُوَقَّعٌ فِيهِ مَوْقِعُ (أَنفُسُنَا) فِي بَيْنِهِ وَبَيْنِ الْأُولِيَّ مَنْاسِبَةٌ مِنْ قِبَلِ
أَنَّ (إِيَا) فِي الْمَوْضِعَيْنِ وَاقِعٌ مَوْقِعًا غَيْرِهِ بِأَوْلَى، لَكِنَّ فِي الثَّانِي مِنْ مَعْنَى الْحَصْرِ
الْمُسْتَفَادُ بِـ (إِيَّا) مَا جَعَلَهُ مَسَاوِيًّا لِلْمُقْرَنِ بـ (إِلَّا)، فَحَسْنُ وَقْعَةِ (إِيَا) فِيهِ كَمَا
يَحْسَنُ بَعْدَ (إِلَّا)، وَهَذَا مُطْرَدٌ، فَمَنْ اعْتَقَدَ شَذْوَذَهُ فَقَدْ وَهَمَ^(۲). اهـ.

(۱) انظر: «الكتاب» (۳۶۲/۲).

(۲) «شرح التمهيل» (۱۴۸/۱ - ۱۴۹/۱)، ونقل ابن هشام من الفارسي قوله: «إن العرب عاملوا (إيَّا)
معاملة الغي، و(إلا) في فضل الضمير»، انظر: «معنى الليب» (٤٠٧)، «حاشية الحضرى» (٥٧/١).

والتجهيز الذي يسبّبه رُميَ الزخيري بالوهم هو توجيه جهور النحاة كابن جني والجرجاني وابن الأنباري وابن عبيش والرضي".

فإن هؤلاء ذكروا هذا البيت على أنه من وقوع المفصل موقع المتصل لضرورة الشعر، ولم يلحظوا حصره بـ(إيا) مطلقاً، ولا يمكن أن يجتمع هؤلاء على الوهم والغلط في موضع واحد، بل إن السيوطي عند عرضه للمسألة ذكر أنَّ مذهب سيبويه في انتصار الصمير إذا حصر بـ(إيا) أنه ضرورة".

وقول ابن مالك: والذي عَرَّ الزخيري... إلخ، وتأويله إيراد سيبويه البيت على أنه لمطلق المناسبة بينه وما قبله، ضربٌ من التخمين والظنّ.

ونص سيبويه:

«هذا باب ما يجوز في الشعر من (إيا) ولا يجوز في الكلام، فمن ذلك قول

حيد الأرقط:

* إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغَتْ إِيَّاكَا *

وقال الآخر، لبعض اللصوص:

كَائِنَا يَوْمَ قُرْيَ إِنْ نَقْتَلْ نَمَّا إِيَّاتَا

(١) انظر: «الخصائص» (١٩٤/٢)، «دلائل الإعجاز» (٣٣٦)، و«الإنصاف» (٢/٦٩٩)، «شرح المفصل» (١٠٣/٣)، «شرح الكافية» (٢/١٤)، وانظر أيضاً: «خزانة الأدب» (٥/٢٨٠: ٢٨٣)، و«شرح شوامد المتن» (٥/٢٤٨) كلاماً للبغدادي.

(٢) «مع المرام» (١/٦٢).

قتلنا منهم كلَّ فنِي أَيْضَنْ حُسَانًا^(١)
فِيمَا الْمَانِعُ أَنْ يَكُونَ قَدْ ذَكَرَهُ لِدُخُولِهِ تَحْتَ الْبَابِ - مَا يَجُوزُ فِي الشِّعْرِ مِنْ (إِيَا)،
وَلَا يَجُوزُ فِي الْكَلَامِ -؟ وَأَيْنَ الشَّوَاهِدُ الَّتِي افْتَصَلَ الصَّمِيرُ فِيهَا بَعْدَ إِنْتَهِيَّا وَجُوبِيَّا
فِي غَيْرِ الشِّعْرِ؟! وَمَا الَّذِي غَرَّ هُؤُلَاءِ النَّحَّةِ - وَهُمْ كُثُرٌ - لِيَقُولُوا مِثْلَ قَوْلِ
الزَّمَخْشَرِيِّ؟!

فَتَبَيَّنَ مِنْ هَذَا كُلَّهُ أَنَّ رَمْنَى الزَّمَخْشَرِيَّ بِالْوَقَمِ هَنَا وَقَمِ.
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

* * *

(١) «الكتاب» (٣٦٢/٢).

المسألة الثالثة

دلالة (لو) على التمني

نأتي (لو) في كلام العرب على أوجهه، فنأتي شرطية دالة على الامتناع، وغير دالية، ومصدرية، ودالة على العَرْض... إلخ.^(١)

وظاهر كلام الزمخشري أنها تدل على التمني، وليس هذا محل التزاع، وإنما محل التزاع بينه وبين مالك: هل دلائلها على التمني من حيث الوضع كليت؟ أو دلائلها عليه بقدر فعل التمني؟

وكلام الزمخشري محتمل؛ لذا تردد ابن مالك نفسه فيه.

وسأذكر أولًا نصوص الزمخشري، ثم تعقيب ابن مالك عليه.

قال الزمخشري في «المفصل»:

«وقد نجحـ (لو) في معنى التمني كقولك: لو نأتيني فتحـ دنيـ، كما تقول: ليـكـ نـأتـينـي»^(٢). اهـ.

وبتتبع مظان المسألة في «الكتشاف» وجدتـ يقولـ في قوله تعالى: «وَرَبِّ لَوْ شِئْتَ

(١) انظر: «معنى الليـب» (٣٣٧)، وما بعدهـ، «شرح الأشموني» (٤/٣٣).

(٢) «المفصل» بشرح ابن عبيـش (٩/١١).

أهلكتُهم مِنْ قَبْلُ وَإِنِّي^(١): (هذا تَمَّ مِنَ الْإِهْلَكِ قَبْلَ أَنْ يَرَى مَا رَأَى)^(٢). اهـ.

وقال في قوله تعالى: «وَلَوْ أَنْهَمْتَهُمْ أَمْتَهُوا وَأَنْقَوْتَهُمْ مَنْقُوبَةً...»^(٣):

ويجوز أن يكون قوله: «وَلَوْ أَنْهَمْتَهُمْ أَمْتَهُوا» تمنياً لإيمانهم^(٤). اهـ.

وبنحوه في قوله تعالى: «فَلَوْ أَنَّ لَنَا كُرَّةً»^(٥)، قوله: «وَلَوْ تَرَى إِذَ الْمُجْرُمُونَ نَاكِسُوا رُؤُسَهُمْ»^(٦).

وما جاءت فيه (لو) تدل على تَمَّ أوَّلَه ابن مالك «بحذف فعل التمني لدلالة (لو) عليه، فأشبهاه (ليت) في الإشعار بمعنى التمني دون لفظه»، ثم قال: «وهذا عندي هو المختار»^(٧).

ونقل كلام الزمخشري في «المفصل»، ثم قال:

«إن أراد بهذا الكلام ما أردته أنا فهو صحيح، وإن أراد أنَّ (لو) حرف موضوع للتمني كـ(ليت) فغير صحيح؛ لأن ذلك يستلزم منع الجمع بينها وبين

(١) سورة الأعراف: ١٥٥.

(٢) «الكشاف» (٩٦/٢).

(٣) سورة البقرة: ١٠٣.

(٤) «الكشاف» (٨٦ / ١).

(٥) سورة الشورى: ١٠٢، وانظر: «الكشاف» (١١٩ / ٣).

(٦) سورة السجدة: ١٢، وانظر: «الكشاف» (٢٢٠ / ٣).

(٧) «شرح التسهيل» (٢٢٩ / ١).

فعل التمني^(٣)، كما لا يجمع بينه وبين (البيت).

وذلك أن حروف المعاني مقصودها النيابة عن أفعال على سبيل الإنشاء، فاجتمع بينها وبين تلك الأفعال ممتنع؛ لامتناع الجمع بين نائبٍ ومنوبٍ عنه.

ولهذا امتنع الجمع بين (لعل) وأترجح، وبين (إلا) وأستثنى، فلو كانت (لو) موضوعة للتمني كـ(البيت) لساوتها في امتناع ذكر فعل التمني معها، فكان قول القائل: تمنيت لو تفعل، غير جائز.

كما أن قوله: تمنيت ليتك تفعل، غير جائز، والأمر بخلاف ذلك فصح ما قلته، والحمد لله^(٤). اهـ.

أما كون (لو) موضوعة للتمني كـ(البيت) فهو الظاهر من كلام الزغشري.

وأما الاستدلال بورود الجمع بين (لو)، وفعل التمني على امتناع كونها له؛ ففيه نظر؛ إذ تكون حيثـنـا «المجرد المصدرية، مسلوبة الدلالة على التمني، فلا يمتنع الجمع إذاك، ولا إشكال»^(٥)، لأنه قد تقدم أنها تأتي على أوجه عدة، منها المصدرية^(٦).

وكونها تدل على التمني بنفسها أو بفعلٍ مقدّرٍ لا يؤثر كثيراً في التوجيه

(١) يريد: وقد ورد، نحو: «وَدُوا لَّذْ تَكْفُرُونَ كَمَا تَكْفُرُوا» [السادس: ٨٩].

(٢) دررح التسهيل [١٠/٢٣٠].

(٣) انظر: «حاشية الصبان» على الأشموني [٤/٣٣].

(٤) وهذا قال الزغشري في قوله تعالى: «وَدُوا لَّذْ تَكْفُرُونَ كَمَا تَكْفُرُوا...»؛ (والمعنى: ودوا كفركم، اهـ فجعل (لو) مصدرة، فانفع بهذا اعتراض ابن مالك عليه).

النحوي، لذا جزم السيوطي، وقال: «وقد (لو) للتمني»^(١). اهـ. وهو ما اختاره ابن هشام^(٢).

والله أعلم.

* * *

٦٨

(١) «مع المرام» (٦٦/٢).

(٢) «معنى الليب» (٣٥١ - ٣٥٢)، «التوضيح» بشرح خالد الأزهري (٢٦٠/٢)، وانظر: «حاشية الحضرى» (١٢٩/٢).

المُسَلَّةُ الثَّالِثَةُ

تَسْمِيَةُ مَفْعُولٍ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ «فَاعِلًا»^(١)

حدَّ ابنُ مالِكَ الفاعَلَ بِأَنَّهُ الْمُسْتَدُّ إِلَيْهِ فَعْلٌ، أَوْ مُضْمَنٌ مَعْنَاهُ، تَامٌ، مَقْدَمٌ، فَارِغٌ، غَيْرُ مُصَوَّغٍ لِلْمَفْعُولِ^(٢).

ثُمَّ ذَكَرَ عَتَازَاتُ التَّعْرِيفِ، وَقَالَ: «وَخُرُجَ بِ(غَيْرِ مُصَوَّغٍ لِلْمَفْعُولِ) الْمَفْعُولُ النَّائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ، نَحْوُ: ضَرِبَ زِيدٌ مُتَزَوْعًا ثُوْبَهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فَاعِلًا عِنْدَ أَكْثَرِ النَّحْوِينِ.

وَقَدْ اضطُرَّ الرَّمْخَشِرِيُّ إِلَى تَسْمِيَتِهِ مَفْعُولًا بَعْدَ أَنْ جَعَلَهُ فَاعِلًا^(٣). اهـ.

وَذَلِكَ لِأَنَّ الرَّمْخَشِرِيَّ بَوَبَ بِ«الْفَعْلِ الْمُبْنَى لِلْمَفْعُولِ»، وَقَالَ: «وَالْمُبْنَى لِلْمَفْعُولِ هُوَ فَعْلٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلَهُ، وَيُسْتَدَدُ إِلَيْهِ الْمَفْعُولُ بِهِ»^(٤)، وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ: «هُوَ مَا اسْتَغْنَى عَنْ فَاعِلِهِ فَأَقْيَمَ الْمَفْعُولَ مَقَامَهُ وَأَسْنَدَ إِلَيْهِ»^(٥). اهـ.

وَفِي غَيْرِ مَا وُضِعَ فِي «الْكَشَافِ» جَعَلَ النَّائِبَ فَاعِلًا، فَقَالَ عِنْدَ قُولَهُ تَعَالَى: «غَيْرُ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ»^(٦) فِي مَحْلِ (عَلَيْهِمْ):

(١) «التسهيل» بشرح ابن مالك (٢/١٠٥).

(٢) «شرح التسهيل» (٢/١٠٦).

(٣) «الأنسونج» (ص ١٤٦) بشرح الأردبيلي.

(٤) «المبصل» بشرح ابن بعشن (٦/٦٩).

(٥) سورة الفاتحة: ٧.

«عملها الرفع على الفاعلية»^(١)، وكذلك قال في (له) من قوله تعالى: «وَعَلَى
الْتَّوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ»^(٢)، وفي (عنه) من قوله تعالى: «كَانَ عَنْهُ مَسْفُولًا»^(٣)، وقال
عن (إبراهيم) من قوله تعالى: «يُقَالُ لَمَّا إِبْرَاهِيمُ»^(٤):
«الصحيح أنه فاعل (يقال)»^(٥). اهـ

والذي أراه أنَّ الزمخشري لم يضطر إلى هذا الاختلاف الذي ألمح إليه ابن
مالك، وإنما نائبُ الفاعل عنده مفعولٌ من حيث الحقيقة، فاعلٌ من حيث
الصناعةُ والاصطلاحُ؛ لهذا دخله في حدِّ الفاعل، فقال في «المفصل»:
«الفاعل: هو ما كان المسندُ إليه من فعل أو شبيهه مقدمةً عليه أبداً»^(٦).

ونقل ابن يعيش عن بعضهم تقيدَ الحد بقوله: (غير معتبر عن بنائه)، وأنه أراد
إخراج ما لم يسم فاعله، قال ابن يعيش: «ولا حاجة إلى الاحتراز من ذلك؛ لأنَّ الفعل
إذا أُسند إلى المفعول نحو: (صُرِبَ زيدٌ) و (أُكْرِمَ بكرٌ) صار ارتفاعه جهة ارتفاع
الفاعل؛ إذ ليس من شرط الفاعل أن يكون موجوداً للفعل أو مؤثراً فيه...»

وفي الجملة: الفاعل في عُزفِ أهل هذه الصنعة أمرٌ لفظيٌّ، يدلُّ على ذلك

(١) «الكتاف» (١/١٢ - ١١).

(٢) سورة البقرة: ٢٣٣، وانظر: «الكتاف» (١/٤١).

(٣) سورة الإسراء: ٣٦، وانظر «الكتاف» (٢/٣٦).

(٤) سورة الأinia: ٦٠.

(٥) «الكتاف» (٣/١٥).

(٦) «المفصل» بشرح ابن يعيش (١/٧٤).

تسميتهم إياه فاعلاً في الصورة المختلفة من التفي والإيجاب والمستقبل
والاستفهام ما دام مقدماً عليه... سواء فعل أو لم يفعل^(٣). اهـ.

فتبين من هذا النص أن ابن يعيش متبع للزمخري في هذا الاصطلاح، وقد
سبقهما إليه عبدالقاهر كما نقله الرضي، فإن ابن الحاجب لما حدَّ الفاعل قال: «...
على جهة قيامه به». قال الرضي - عن هذا القيد -: « مجرُّ مفعولٍ ما لم يُسْمَ
فاعله، وهو عند عبدالقاهر والزمخري فاعلٌ اصطلاحاً، فلا يحترزان عنه
ليدخل في الخد»^(٤). اهـ.

فالخلاف لفظيٌ راجع إلى أنه هل يقال في اصطلاح النحو له: فاعل أو لا؟
وليس الخلاف معنوياً، ولا مشائحة في الاصطلاح^(٥).

والله أعلم.

* * *

(١) «شرح المفصل» لابن يعيش (١/٧٤).

(٢) «شرح الكافية» للرضي (١/٧١)، وانظر: «المتصدق في شرح الإيضاح» للجرجاني (١/٣٤٦).

(٣) «شرح الكافية» للرضي (١/٧١).

المسألة الرابعة

إضمار العامل في «أنتهوا أخْرُوا الحُكْم» و«انته أمرًا قاصدًا»

يجب حذف عامل النصب في مواضع كثيرة، كما في أبواب الاشتغال، والنداء، والتحذير، والإغراء، والأمثال وما جرى بعراها؛ ولذا قال ابن مالك في «الخلاصة»:

* وقد يكون حذفه ملتبساً *

والمقصود بـ(ما جرى بعرا المثل): ما أشبه المثل في كثرة الاستعمال، وحسن الاختصار، فأعطيت حكمه في عدم التغيير^(١).

وجعل ابن مالك الآية المذكورة مما جرى بعرا المثل، فيلتزم فيها إضمار العامل، بخلاف (انته أمرًا قاصدًا)، مستندا إلى كلام سيبويه، مع رأيه الزمخشري بالغفلة عن كلامه، فقال:

«فإن كان الذي اقتصر فيه على المفعول مثلاً، أو جارياً بعرا المثل في كثرة الاستعمال؛ امتنع الإظهار ولزم الاقتصر..

والجاري بعرا المثل قوله: حسبك خيراً لك، ووراءك أوسع لك، وقوله

(١) انظر: شرح الأشنونى (٩٤/٢)، و«مع المراجع» (١٦٨/١).

(٢) انظر: حاشية الصبان على الأشنونى (٩٤/٢).

تعالى: «فَأَمْتُوا خَيْرًا لِّكُمْ»^(١)، «أَتَتَّهُوا خَيْرًا لِّكُمْ»^(٢).

قال سيبويه^(٣): «وَحَذَفُوا الْفَعْلَ لِكَثْرَةِ اسْتِعْبَامِ إِيَاهُ فِي الْكَلَامِ، وَلِعِلْمِ الْمَخَاطِبِ أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى أَمْرٍ حِينَ قَالَ: اتَّهُ، فَصَارَ بِدَلًّا مِنْ وَقْوَلِهِ: اتَّهُ خَيْرًا. قَالَ: وَنَظِيرُ ذَلِكَ مِنَ الْكَلَامِ: اتَّهُ أَمْرًا قَاصِدًا، فَإِنَّا قَلَّتْ: اتَّهُ وَاتَّهُ أَمْرًا قَاصِدًا، إِلَّا أَنَّ هَذَا يَجُوزُ فِيهِ إِضْهَارِ»^(٤) الْفَعْلِ.

قال ابن مالك: يعني أَنَّ قَوْلَ مِنْ قَالَ: اتَّهُ أَمْرًا قَاصِدًا، لَيْسَ مَثَلُ اتَّهُ خَيْرًا لِّكَ، فِي كَثْرَةِ الْاسْتِعْبَامِ، فَيُلَزِّمُ إِضْهَارَ الْفَعْلِ فِيهِ كَمَا التَّزَمَ إِضْهَارَ الْفَعْلِ فِي ذَلِكَ. وقد غفل الزمخشري عن كلام سيبويه ؛ فَجَعَلَ «أَتَتَّهُوا خَيْرًا لِّكُمْ» (واتَّهُ أَمْرًا قَاصِدًا) سَوَاءً^(٥)، «فَاعْتَقَدَ مَا لَيْسَ بِصَوَابٍ»^(٦). اهـ.

أَيْ جَعَلَهَا سَوَاءً فِي وجُوبِ إِضْهَارِ الْعَالِمِ، كَمَا فَسَرَهُ أَبُو حِيَانَ بَعْدَ أَنْ رَمَاهُ أَيْضًا بِالْغَفْلَةِ عَنْ كَلَامِ سِبِّيُّوْهِ^(٧).

(١) سورة النَّاس: ١٧٠.

(٢) سورة النَّاس: ١٧١.

(٣) انظر «الكتاب» (١/ ٢٨٢ - ٢٨٤)، وقد قال سيبويه قبل كلامه هذا: «وَمَا يَتَصَبَّ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى إِضْهَارِ الْفَعْلِ الْمُتَرَوِّكِ إِظْهَارًا»؛ «أَتَتَّهُوا خَيْرًا لِّكُمْ»... اهـ.

(٤) في «الكتاب» (١/ ٢٨٤): إِظْهَار.

(٥) «مَشْرِحُ التَّسْهِيل» (٢/ ١٥٩).

(٦) السابق (٢/ ٢٥٨).

(٧) «أَرْشَافُ الْغَرْب» (٢/ ٢٧٩).

ونص كلام الزمخشري في «المفصل» - في مبحث التحذير -:

«ومنه - أي المتصوب باللازم إضماره - (أنته أمراً قاصداً)؛ لأنَّه لما قال: أنته،
علم أنه محظوظ على أمر يخالف المنهي عنه، قال الله تعالى: **«أَتَهُوا حَتَّى أَخْرِجَ الْحُكْمَ**
ويقولون: حسبك خيراً لك، ووراءك أوسع لك...». اهـ.

فجعل الزمخشري الآية والقول المذكور من باب المتصوب باللازم إضماره
خطأ سيبة الغفلة عن كلام سيبويه.

والفارق بين لازم الإضمار وجائزه كثرة الاستعمال، كما قال ابن الحاجب
وابن عقيل^(١).

ولولا ليرأد سيبويه (أنته أمراً قاصداً) بجزئاً لإظهار عامله (وانت)، مع احتمال
أنه لم يقله قياساً وإنما سباعاً من العرب؛ لكان هذا القول كالآية عاماً؛ لتقارب
المعنى والصياغة^(٢).

ولعل هذا الاحتمال هو الحامل للزمخشري على جمعها في باب واحد.
والله أعلم.

* * *

(١) «المفصل»، بشرح ابن بعيسى (٤٧/٢).

(٢) «شرح الرافية» (١٨٦) لابن الحاجب، «المساعد» (٤٤١/١)، وانظر: «شرح المفصل» لابن بعيسى (٢٧/٢)، «التصريح» (٣١٥/١)، «محاشي الخضري» (١٨١ - ١٨٢).

(٣) أشار إلى هذا الرأي في «شرح الكافية» (١٣٠/١).

المسألة الخامسة

الاستغناء بالضمير عن الواو في الجملة الاسمية الحالية

وقولنا: «كلمته فوه إلى في»^١

حكم الزمخشري^٢ على ورود الجملة الاسمية الواقعه حالاً، المشتملة على ضمير، الحالية من الواو، بالشذوذ والندرة، فقال في «المفصل»:

«والجملة تقع حالاً، ولا تخلو من أن تكون اسمية أو فعلية، فإن كانت اسمية فالواو، إلا ما شد من قولهم: كلمته فوه إلى في، وما عسى أن يعترض عليه في الندرة»^٣. اهـ.

واشتد نكير ابن مالك عليه لادعائه الندرة والشذوذ، فقال في «شرح التسهيل»^٤: «وروى سيبويه»^٥: (كلمته فوه إلى في) و(رجع عَوْدَه على بَنْتِه). وزعم الزمخشري أن قولهم: كلمته فوه إلى في نادر، وهو من المسائل التي حَرَفَتْ عن الصواب، وعَجَزَتْ ناصره عن الجواب»^٦، «فلذلك أكثرت الشواهد المخالفة له»^٧. اهـ
وكان قد ذكر ستة عشر شاهداً من القرآن والشعر على وقوع الجملة الاسمية

(١) «المفصل» بشرح ابن عييش (٦٥/٢)، وتبسيط أيضاً إلى الفراء، انظر «المجمع» (٢٤٦/١)، والأشموني (٩٢/٢)، ولم أجده في «معانى القرآن» له شيئاً في المسألة.

(٢) «الكتاب» (٣٩١/١)، وانظر: «المتضب» (٢٣٦/٣).

(٣) «شرح التسهيل» (٣٦٥/٢).

(٤) «شرح صنعة الحافظة» (٤٥٨/١).

حالاً، مستعينة بالضمير عن الواو^(١).

وكذلك انتقضه ابن يعيش وذهب إلى أن التزام الواو ليس بلازم، وإنما يكفي وجود رابط، الواو أو الضمير، ليعلّقها بما قبلها، لثلا يتورّم أنها مستأنفة^(٢). ولو انتهى الأمر هنا لكان حقّ هذه المسألة أن توضع في الفصل الأول أو الثاني، ولكنَّ ابنَ مالكَ بعدَ ما نقلَه قال:

«وقد تنبأ في «الكتاف» فجعل قوله تعالى: **﴿بِعَصْرٍ لِيَغْضُبُ عَنْهُ﴾**^(٣) في موضع نصب على الحال، وكذا فعل بـ**﴿لَا مُقْبَلٌ لِحُكْمِيَّهُ﴾**^(٤)، فقال: هو جملة علىها النصب على الحال، كأنه قيل: والله يحكم نافذًا حكمه، كما تقول: جاءني زيد لا عيامة على رأسه ولا قلنوسة، يزيد حاسراً، هذا نصبه في «الكتاف»^(٥). أمرٌ ظهر بهذا أنَّ للزمخشري في المسألة قولين، فلماً أن يقال: إنه اضطراب، أو إنه قد تغيَّر اجتهاده، وقولُ ابن مالك: «وقد تنبأ» يرجحُ الثاني.

والله أعلم.

* * *

-
- (١) انظر: «شرح التسهيل» (٣٦٤/٢ - ٣٦٥)، «شرح صدقة الحافظة» (٤٥٤/١)، «شرح محدث» (٤٥٧/١)، «شرح التوضيح» (١٩٣ - ١٩٤).
- (٢) «شرح المفصل»، ابن يعيش (٢/٦٦).
- (٣) سورة الأعراف: ٢٤، والأكثرون: **﴿فَلَمْ يَتَبَلَّطْ أَنْتَشِرْ عَنْهُ وَلَكُلُّ الْأَرْضِ مُسْكُونٌ وَتَعْنَى إِلَى جَهَنَّمَ﴾**.
- (٤) سورة الرعد: ٤١، وأولها: **﴿وَلَكُلُّ حُكْمٍ لَا مُقْبَلٌ لِحُكْمِيَّهُ﴾**.
- (٥) «شرح التسهيل» (٢/٣٦٥ - ٣٦٦)، وانظر: «الكتاف» (٢/٥٨ - ٢٩١)، «شرح الكافية» للرضي (١/٢٠٢ - ٢١١)، «ارشاف الفرب» (٢/٣٣٥)، «صح المراجع» (١/٢٤٦)، «شرح الأشموني» (٢/١٩٢).

المسألة السادسة

دلالة (رب) على التقليل والتکثير

اختلف في دلالة (رب) على سبعة أقوال^(١):

أحدها: أنها للتقليل دائمًا، وهو قول الجمهور.

الثاني: للتکثير دائمًا، وعليه ابن درستيه وجاءة.

الثالث: للتقليل غالباً للتکثير نادراً، واختاره السيوطي.

الرابع: للتکثير كثيراً للتقليل قليلاً، وهو منذهب ابن مالك واختاره الرضي
وابن هشام والزرکشي^(٢)، ونسب إلى سيبويه.

بل إن الرضي قال: إنها صارت في معنى التکثير كالحقيقة، وفي التقليل
كالمجاز المحتاج إلى قرينة. اهـ.

الخامس: أنها موضوعة لها من غير غلبة، نقله أبو حيان عن بعض المتأخرین.

ال السادس: أنها لم توضع لواحد منها، وإنما يستفاد ذلك من القرائن،
واختاره أبو حيان، وظُعِّفت للزرومه وجود حرف لا يفيد معنى أصلأ إلا

(١) انظر «ارشاد الفرب» (٢/٤٥٥-٤٥٦)، «معجم المواقع» (٢٥/٢)، «شرح الأشموني» (٢/٢٢٩)،
«النصربي» (٢/١٨)، «تاج العروس» (٢/٤٧٦).
(٢) «شرح الكافية» للرضي (٢/٣٢٩-٣٣٠)، «مفتني اللبيب» (١٧٩-١٨٠)، «تشريف المساعي» للزرکشي
(.٥٢٤-٥٢٥).

بالقرائن، قاله الزركشي^(١).

السابع: أنها للتکثیر في موضع المباهة والافخار، وللتقليل فيها عدا ذلك^(٢).
واضطرب كلام الزخنري في دلالتها، فجعلها في «المفصل» للتقليل، ولم
يختكِ غيره، فقال: «رُبَّ للتقليل»^(٣).

ثم ذكر في مواضع من «الکشاف» أنها للتکثیر، وفي أخرى أنها للتقليل، وهذا
هو مقصد البحث: انتقاد ابن مالك لاضطراب الزخنري، بعد أن رصد
مواضع الاضطراب، واستقرأها من «الکشاف».

فقال في «شرح التسهيل»:

«وقال الزخنري في «المفصل»: رُبَّ للتقليل، وجعلها في «الکشاف» للتکثیر،
قلت: والصحيح أن معنى (رُبَّ) التکثیر، ولذا يصلح (كم) في كل موضع
وقد تقع فيه غير نادر...».

ثم قال: «وهذا الذي أشرت إليه من أن معنى (رب) التکثیر هو مذهب
سيبویه - رحمه الله - وقال ابن خروف: (وذكر سيبویه في باب (كم) أن (رب)
للتکثیر)، وذكر ذلك غيره من اللغويين، واستعملها على ذلك موجود كثير.

(١) «تشنيف المساجع» (٥٢٥/١).

(٢) انظر «الجذن الداني» للمرادي (ص ٤٤٠)، وأهم المراجع (٢٥/٢).

(٣) «المفصل» شرح ابن بعيش (٢٦/٨).

قلت: فمن كلامه الدال على ذلك قوله في باب (كم): اعلم أن ل(كم) موضعين:
أحدهما الاستفهام، والآخر الخبر ومعناها معنى (رب). ثم قال بعد ذلك في
الباب: واعلم أن (كم) في الخبر لا تعمل إلا فيما تعلم فيه (رب)؛ لأن المعنى
واحد، إلا أن (كم) اسم و(رب) غير اسم.

هذا نصّه^(١)، ولا معارض له في كتابه، فعلم أن مذهبة كون (رب) ماوية لـ
(كم) الخبرية في المعنى، ولا خلاف أن معنى (كم) الخبرية التكثير^(٢). اهـ.
وبعد أن ذكر اضطراب الزمخشري إجاؤاً، وأيد كونها للتکثير، عمد إلى بيانه
تفصيلاً، فقال: «وقد هدی الزمخشري إلى الحق في معنى (رب)، فقال في تفسير:
﴿قَدْ نَرَى تَنَلُّبَ وَجْهِكَ﴾^(٣)، قد نرى: ربنا نرى، ومعناه كثرة الرؤية^(٤).
وقال: (قد) في **﴿قَدْ تَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَخْرُنُكَ﴾**^(٥) يمعنى (ربها) الذي يجيء لزيادة
الفعل وكثرته^(٦).

وقال في **﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَشْرَطَ عَلَيْهِ﴾**^(٧): أدخل (قد) لتأكيد علمه بما هم عليه،

(١) انظر «الكتاب» (٢/١٥٦-١٦١)، «معنى الليب» (١٨١).

(٢) «شرح السهل» (٣/١٧٦ : ١٧٨)، وانظر: «شواهد التوضيح» (١٠٤).

(٣) سورة البقرة: ١٤٤.

(٤) «الكتاف» (١/١٠٠).

(٥) سورة الأنعام: ٣٣.

(٦) «الكتاف» (٢/١٠).

(٧) سورة التور: ٦٤.

وذلك أن (قد) إذا دخلت على المضارع كانت بمعنى (ربما)، فوافقت (ربما) في خروجها إلى معنى التكثير، نحو قوله:

فَإِنْ تَقْسِ مَهْجُورَ الْفَنَاءِ فَرَبِّيَا
أَقَامَ بِهِ بَعْدَ الْوَفْوَدِ وَفَوْدٌ^(١)

وكلامه في هذا سديد أداء إليه ترك التقليد^(٢). اهـ.

فكلامه في «المفصل» مناقض لما في «الكتاف»، وقد يقال: إنه قد تغير اجتهاده، ورجح عن القول بدلالة (رب) على التقليل إلى دلالتها على التكثير.

وفي نظر؛ لأن الزمخشري في موضع آخر من «الكتاف» قال بالتقليل أيضاً، فقال في قوله تعالى: «رَبَّمَا يَوْمَ الْذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ»^(٣).

«فَإِنْ قُلْتَ: فِيمَا مَعْنَى التَّقْلِيلِ؟ قُلْتُ: هُوَ وَارِدٌ عَلَى مَذَهَبِ الْعَرَبِ فِي قَوْلِهِمْ: لَعَلَّكُمْ سَتَنْدِمُ عَلَى فَعْلَكُمْ، وَرَبِّيَا يَنْدِمُ الْإِنْسَانُ عَلَى مَا فَعَلَ، وَلَا يَشْكُونَ فِي تَنْدِمَهُ، وَلَا يَقْصِدُونَ تَقْلِيلَهُ، وَلَكِنَّهُمْ أَرَادُوا لَوْ كَانَ النَّدَمُ مُشْكُوكًا فِيهِ، أَوْ كَانَ قَلِيلًا حَتَّىْ عَلَيْكَ أَلَا تَفْعَلُ هَذَا الْفَعْلُ».

لأن العقلاء يتحرّزون من التعرض للغمّ المظنون كما يتحرّزون من الغمّ المبين، ومن القليل منه كما يتحرّز من الكثير، وكذلك المعنى في الآية: لو كانوا

(١) انظر: «الكتاف» (٨٧/٣)، والبيت من الطويل، ونسب لأبي العطاء السندي، انظر: «خزانة الأدب» (٥٣٩/٩).

(٢) «شرح التمهيل» (١٨٠/٣).

(٣) سورة الحجر: ٢.

يودون الإسلام مرة واحدة لكانوا حقيقين بالمسارعة إليه، فكيف وهم يودونه في كل ساعة؟^(١). اهـ.

والتناقض في كلامه ظاهر، فإنه نسب لـ(رب) التقليل، وقال: هو وارد على مذهب العرب، ثم قال: ولا يقصدون تقليله.

ولهذا قال ابن مالك - بعدما أورد كلام الزخيري السابق:-

«في هذا الكلام ما ينافق كلامه في (قد ترى) و(قد نعلم) و(قد يعلم) من دلالة (ربها) على التكثير؛ لأنه نسب إليها هنا التقليل، وتختلف في تحريره ما لا حاجة إليه ولا دلالة عليه.

ثم اعترف بقول العرب: ربها يندم الإنسان على ما فعل، وأنهم لا يقصدون تقليله، فهو حجة عليه وعلى من وافقه في هذا التأويل^(٢).

والراجح في المسألة أن (رب) تدل على التقليل كثيراً، وعلى التكثير قليلاً، ولم يحث ابن السراج إلا التقليل^(٣)، وجعل المرادي كل موضع ظلهرها فيه التكثير محتملاً لإرادة التقليل بضرب من التأويل، وذكر أن التقليل هو المعنى المطرد فيها^(٤)، وقال: وليس بنادر كما قال ابن مالك^(٥).

(١) «الكتشاف» (٢/٣٠٩ - ٣١٠).

(٢) «شرح التسهيل» (٣/١٨١).

(٣) «الأصول» (١/٤١٦).

(٤) «الجني الدان» (٤٤٠).

(٥) «السابق» (٤٤٢).

وما وردت فيه للنيل وعليه استشهد المرادي وابن هشام بيت «الكتاب»^(١):

الا رَبُّ مولودٍ وليس له أبٌ
وذى ولدٍ لم يلِدْهُ أبوان
أزداد عيسىٌ وأَدَمْ عليهما السلام:

وقول الحارث بن حلزة^(٢):

* رَبُّ ثَاوٍ يُعَمِّلُ مِنْهُ الثَّوَاءُ *

أي: رب مقيم ثلث إقامته.

قال المرادي: «وما جاءت فيه للنيل قوله: رَبُّهُ رَجُلٌ، إِذَا مَدْحُوهُ، وَهُوَ تَقْلِيلٌ لِعَضْنٍ لَا يُتَوَهَّمُ فِيهِ؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ لَا يَمْدُحُ بِكَثْرَةِ النَّظِيرِ، وَإِنَّمَا يَمْدُحُ بِقَلْتَةِ النَّظِيرِ أَوْ عَدْمِهِ بِالْجَمْلَةِ، وَإِنَّمَا يَرِيدُونَ: إِنَّمَا قَلِيلٌ غَرِيبٌ فِي الرِّجَالِ، كَأَنَّهُمْ قَالُوا مَا أَقْلَهُ فِي الرِّجَالِ، أَيْ: مَا أَقْلَنَ نَظِيرَهُ»^(٣). اهـ.

ومنه قول ثعلبة بن صُعْدَر:

* ولِرَبِّ وَاضْحَوْهُ الْجَبَّينَ غَرِيرَةً *

(١) لِرَجُلٍ مِنْ أَزَدِ السَّرَّافَةِ، مِنَ الطَّوِيلِ، انْظُرْ «الكتاب» (٢٦٦/٢)، «مَفْنِي الْلَّبِيبِ» (١٨٠ - ١٨١)، «الْجَنِيُّ الدَّانِيُّ» (٤٤٠).

(٢) «شَرْحُ الْمَعْلَقَاتِ السَّبِيعُ» لِلزَّوْزِيِّ (صِ ١٥٥).

(٣) «الْجَنِيُّ الدَّانِيُّ» (٤٤٣).

(٤) «الْمَفْضُلَيَّاتُ» (١٣١)، وَكَذَا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

رَبِّ مَا نَكَرَهُ الْقَوْسُ مِنَ الْأَمْ

سَرَلَهُ فَرْجَةُ كَعْلِ الْعَقَالِ

وقول المرقش الأصغر:

* وليلةٌ بِنَهَا مُسْهَرَةٌ *

وقول الخصفي المحاري:

* وَيَوْمٍ يَوْدُ الْمَرْأَةُ لَوْ ماتَ قَبْلَهُ *

والجواب عما استشهد به ابن مالك من إيراد سيبويه (رَبُّ) في باب (كم)، هو أنها يتشاركان في وقوعهما في صدر الكلام، وأنها لا يدخلان إلا على التكرا، وأشار إلى هذا ابن السراج^(١)، وقال المرادي: «وكذا قال ابن درستويه والرماني وغيرهما في شرح هذا الموضع من كلام سيبويه»^(٢). اهـ

ورَدَ المرادي قولَ ابن مالك: (ولا معارض له في كتابه) بقوله: (فغير مسلم، لأن سيبويه إذا تكلم في الشواذ في كتابه فمن عادته في كثير منها أن يقول: ورب شيء هكذا، يريد أنه قليل نادر، كقوله في باب (ما)، وقد أنسد بيت الفرزدق:

* إِذْ هُمْ قَرِيشٌ وَإِذْ مَا مَثَلُهُمْ بَشَرٌ *

=

انظر: «لِيَضَاحِ الشَّمْرُ» للفارسي (ص ٤٤٥).

(١) السابق (ص ٢٤٨).

(٢) السابق (ص ٣١٩).

(٣) «الأصول» (١١٦/٤٤).

(٤) «الجني المثاني» (٤٤٧).

وهذا لا يكاد يعرف، كما أن (ولات حين مناص) كذلك، ورب شيء هكذا»^(١). اهـ
 بل نفى الزجاج دلالة (رب) على الكثير أصلًا فبعد أن ذكر أن (رب) للتقليل
 قال: «أما من قال: إن (رب) يعني بها الكثير، فهذا ضد ما يعرفه أهل اللغة»^(٢). اهـ
 والله أعلم.

* * *

(١) «الكتاب» (١٦٠)، «الجني الثاني» (٤٤٦).
 (٢) «معاني القرآن» (٢/١٧٢ - ١٧٣).

المسألة السابعة

نوجة قوله تعالى: **﴿وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفَّرُ بِهِ، وَالْمُتَجِدِّدُ الْعَرَاماً﴾**
والفصل بأجنبٍ بين الموصول والصلة^(١).

العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار من المسائل التي اشتهر
الخلاف فيها بين المدرستين، فذهب البصريون والأكثرون إلى المنع، وذهب
الكوفيون ومعهم ابن مالك وأبو حيان إلى الجواز^(٢).

وليس هذا المبحث لتفصيل الخلاف فيها، وإنما رصد الوطن الذي دفع ابن
مالك إلى رمي الزمخشري بالغفلة عنه.

قال ابن مالك:

«ومن مؤيدات الجواز قوله تعالى: **﴿وَكُفَّرُ بِهِ، وَالْمُتَجِدِّدُ الْعَرَاماً﴾** بالعطف
على الماء، لا بالعطف على (سبيل)، لاستلزم الفصل بأجنبٍ بين جزأٍ من الصلة.

-
- (١) المقصود بالموصول والصلة هنا: المصدر ومتعلقاته، وقد تقدم نحو هنا في المسألة الأخيرة من الفصل
الأول في قوله تعالى: **﴿إِنَّهُ عَلَىٰ رَجْعِيهِ لَقَادِرٌ وَيَوْمَ تُبَلَّ الرُّزْبَرِ﴾** (من ٦٩).
- (٢) انظر: «الكامل في اللغة والأدب» للعبد (٩٣١/٢)، «الخصائص» لابن جني (١١/٢٨٦)، «البصرة
للصبرى» (١٤٠/١)، «الإنصاف» (٤٦٣/٢)، «شرح الفصل» لابن يعيش (٣/٨٧)، «شرح
الأنبىء» لابن الناظم (٤٥٦ - ٤٥٧)، «شرح الكافية» للترضى (١/٣١٩ - ٣٢٠)، «الأشباه والتظاهر»
للسيوطي (١/٥٨٨)، «معجم المرام» (٢/١٣٩)، «شرح الأشموني» (٢/١١٥)، «التصریح»
(٢/١٥١ - ١٥٢)، «حاشية المختصرى» (٢/٦٦ - ٦٧).

وتؤكّي هذا المحتور حَلَّ أنا على الشلوبيين على موافقة الكوفيين في هذه المسألة.
وقد غفل الزمخشريُّ وغيره عن هذا^(١). اهـ.

وزاد الكلام ببيانٍ في موضع آخر، فقال:

«فِجْرُ (المسجد) بالعطف على الماء المجرورة بالباء، لا بالعطف على (سبيل)
لا استلزم العطف على الموصول وهو الصدُّ، قبل تمام صلته؛ لأنَّ (عن سبيل)
صلة له؛ إذ هو متعلق به، و (كفر) معطوف على الصدِّ.

فإن جعل المسجد معطوفاً على (سبيل) كان من تمام الصلة (الصد) و (كفر)
معطوف عليه؛ فيلزم ما ذكرته من العطف على الموصول قبل تمام صلته، وهو منوع
باجاع، فإن عطف على الماء خلص من ذلك، فمحكمٌ بِرُجحَتِه، تبيّن بِرُهانِه^(٢). اهـ.
ولم يُلْقِ الزمخشريُّ لهذا الاستلزم بالأ، وإنما قال: و(المسجد الحرام) عطف
على (سبيل الله)، ولا يجوز أن يعطف على الماء في (به)^(٣). اهـ.

ونبه ابن الأباريُّ لهذا، فقال بعد ما ذكره: «يُقَدِّرُ له ما يتعلّق به لتقديم ذكره،
فالتقدير: وصどكم عن المسجد الحرام^(٤). اهـ.

وقرأ ابن عقيل لأنَّه قد «شاع حذفُ المصدرِ، وإبقاءُ معمولِه، لقوةِ الدلالة»

(١) «شرح الكافية الشافية» (١٢٤٦/٣ - ١٢٥٢).
(٢) «شوأد الترسيخ» (٥٤)، وانظر «معنى اليبة» (٧٠٠).

(٣) «الكتشاف» (١٣١/١).
(٤) «البيان في غريب إعراب القرآن» (١/٥٢ - ١٥٣)، وانظر: «تفسير الألوسي» (١٠٩/٢).

ويُضعفُ هذا أيضًا من وجهين:

الأول: أن المصدر لا يعمل مذوقاً عند المحققين، كما يقول خالد الأزهري^٢.

الآخر: أنه غير جيد؛ لأن فيه الجر بإضمار حرف الجر، وهو لا يجوز في مثل هذا إلا في الضرورة، قاله أبو حيان بعد أن رد على الزخيري في غفلته من المحنور السابق^٣.

وقد قيل: إن الزخيري كتب حاشية عند هذه الآية حاصلها «أن عطفَ (وكفر به) على (صد عن سبيل الله) إنما جاز قبل قيامه بصلة لوجهين:

الأول: أن الكفر بالله والصد عن سبيله متهدان معنئ، فهو عطف على سبل التفسير^٤، فكانه لا فصل بأجنبه، فهو بمنزلة: وصد عن سبيل الله والمسجد الحرام.

الآخر: أن موضع (وكفر به) عقيب (والمسجد الحرام) إلا أنه قدّم لفظ العنایة^٥.
قال التفتازاني^٦ بعد أن نقل هذه الحاشية: والأول أوجاه^٧.

(١) «الماء» (٥٤٢/١).

(٢) «التصريح» (٢/١٥٢).

(٣) «البحر المحيط» (١٤٧/٢)، وانظر: «شرح الأشموني» (٣/١١٥)، «حاشية الصبان» عليه (٢/١٤٠).

(٤) هذا الفظ الألومي في تفسير^٨ (٢/١٠٩).

(٥) مسعود بن عمر بن عبد الله سعد الدين التفتازاني (ت ٧٩١هـ) «البيبة» (٢/٢٨٥).

(٦) نقله الشيخ ياسين في حاشيته على «التصريح» (٢/١٥٢).

فهذه الحاشية - إن صحت نسبتها إلى الزمخشري - مُهمةٌ؛ إذ أعلمتنا^(١) عدم غفلة الزمخشري عن هذا المحدود، وإنما كان يقوم في ذهنه عند التوجيه تأويل سائغٍ يستقيم به المعنى والإعراب.

ومن العجيب أنى وجدتُ لابن مالك نصاً في «شرح التسهيل» ذهب فيه إلى تقدير (صد) قبل (المسجد الحرام)، والمعنى: وصد عن سبيل المسجد الحرام، مانعاً العطف على الهااء فيه (به)، فقال بعد تقديره هذا:

«ولا يجوز عطف (المسجد) على الهااء من (به)؛ لأن العطف على ضمير الجر لا يجوز عند الأكثر إلا إذا أعيد الجار، ولا يصح أيضاً من جهة المعنى؛ لأن المشركين كانوا يعظمون المسجد الحرام، فلا يصح أن ينسب الكفر إليهم إلا لكتورهم لا يعظمونه تعظيماً مستنداً إلى أمر الله، بل إلى آهوانهم، فهو حقيق بإطلاق الكفر عليه»^(٢). اهـ.

فالذى جوز العطف على الهااء في (به) في «شرح الكافية الشافية» و«شواهد التوضيح» هو من منعه هنا!

فاندفع عن الزمخشري توهُّم الغفلة، وثبت لابن مالك اختلاف الرأي، الذي يُعدُّ هنا من تغير الاجتهاد.
والله أعلم.

* * *

(١) الضمير (نا) يدل على التكلم المعمم نفسه، أو المشارك غيره، والمعنى الثاني هو مرادي في (أعلمتا)، وانظر «شرح الأشموني» (١١١/١).

(٢) «شرح التسهيل» (٢٥٦/٢).

المُسَأْلَةُ الثَّالِثَةُ

تَقْدِيرُ جَلْهَةٍ بَيْنَ هَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ وَحَرْبِ الْعَاطِفِ

همزة الاستفهام هي أصل أدوات الاستفهام؛ لذا خصّت بتقاديمها على العاطف؛ تبيّنها على أصالتها في التصدير، هذا مذهب سيبويه^(١) والجمهور^(٢).

قال ابن هشام: «وَخَالَفُوهُمْ جَمَاعَةً أَوْلَئِمِ الزُّخْشَرِيِّ، فَزَعَمُوا أَنَّ الْهَمْزَةَ فِي تِلْكَ الْمَرْاضِعِ فِي عَلْهَا الْأَصْلُ، وَأَنَّ الْعَاطِفَ عَلَى جَلْهَةٍ مَقْدَرَةٍ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْعَاطِفِ... وَقَدْ جَزَمَ الزُّخْشَرِيُّ فِي مَرْاضِعِهِ بِمَا يَقُولُهُ الْجَمَاعَةُ»^(٣). اهـ

قد تبه ابن هشام إلى اضطراب الزخشري، وهو أيضاً مما دفع ابن مالك إلى وَضْمِ الزُّخْشَرِيِّ بِالْغَفْلَةِ عَنِهِ فِي مُعْظَمِ كَلَامِهِ فِي «الْكَشَافِ».

قال ابن مالك: «الْأَصْلُ أَنْ يَجْمَأَ بِالْهَمْزَةِ بَعْدَ الْعَاطِفِ كَمَا جَمِيَّ بَعْدَهُ بِالْخَوَاتِهِ... لَأَنَّ أَدَاءَ الْاسْتِفْهَامِ جُزْءٌ مِنْ جَلْهَةِ الْاسْتِفْهَامِ، وَهِيَ مَعْطُوفَةٌ عَلَى مَا قَبْلَهَا مِنَ الْجَمْلَةِ، وَالْعَاطِفُ لَا يَقْدِمُ عَلَيْهِ جُزْءٌ مِمَّا عَطَفَ.

ولكن خصّت الهمزة بتقاديمها على العاطف تبيّنها على أنها أصل أدوات

(١) انظر: «الكتاب» (٣/١٨٧ - ١٨٩).

(٢) انظر: «شرح الكافية» للرضاي (٢/٣٦٨)، «الذكرة» (٧٧) لأبي حيان، و«الإرشاد» (٢/٦٦١).

(٣) «معنى الليب» (٢٢)، «مع المواقع» (٢/٦٩)، «حاشية الصبان» (٣/١٠٤)، «حاشية الخضرى» (٢/٦٧).

(٤) «معنى الليب» (٢٢ - ٢٣).

الاستفهام؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام.

وقد خولف هذا الأصل في غير المهمزة، فأرادوا التبيه عليه، فكانت المهمزة بذلك أولى؛ لأصالتها في الاستفهام.

وقد غفل الزمخشري في معظم كلامه في «الكتشاف» عن هذا المعنى، فادعى أن بين المهمزة وحرف العطف جملة معنوية، معطوفاً عليها بالعاطف ما بعده. وفي هذا من التكلف ومخالفة الأصول ما لا يخفى^(١).

ثم قال: «وقد رجع الزمخشري عن الحذف إلى ترجيح المهمزة على آخواتها بكمال التصدير»^(٢). اهـ

وهذا الاعتراض صحيح، فإن الزمخشري نصر مذهبة الأول المخالف للجمهور في مواضع كثيرة من «الكتشاف»، فقال في قوله تعالى: «أَوْحَكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا»^(٣): «الواو للعطف على معنوي معناته: أكفروا بالأيات البينات وكلما عاهدوا»^(٤). اهـ

وفي قوله تعالى: «أَوْعِجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُنْتُ دَكْرًا»^(٥)، قال: «المهمزة للإنتكار، والواو

(١) «مشاهد التوضيح» (١١ - ١٢).

(٢) السابق (١٣).

(٣) سورة البقرة: ١٠٠.

(٤) «الكتشاف» (١٨٥ / ١).

(٥) سورة الأعراف: ٦١.

للعطف، والمعطوف عليه مذوف، كأنه قيل: أكذبتم وعجبتكم^(١). اهـ
وكذا في قوله سبحانه: «أَفَمِنْهُ أَنْ خَيْفَ بِكُمْ حَابَّ الْبَرِّ...»^(٢)، قال:
«المهزة للإنكار، والفاء للعطف على مذوف، تقديره: أنجورتم فأمِّشْ، فحملكم
ذلك على الإعراض»^(٣). اهـ

وفي «أَوْلَمْ يَهْدِيَكُمْ...»^(٤) قال: «الواو للعطف على معطوف عليه منويٌّ من
جنس المعطوف»^(٥). اهـ

ونحو هذا كثير في «الكتشاف»^(٦)، إلا أنه عاد فرأى رأيَ الجمهور، فنصَّ في
«المفصل» على أنها أعم تصرفاً في باهها من اختها (هل)، وأنها تقع قبل الواو
والفاء، ولا تقع (هل) في هذه المواقع^(٧).

وطبقَ هذا على آيات من القرآن في «الكتشاف»، فقال في قوله تعالى: «وَيَقُولُ
إِلَهَنَسْنُ أَوْذَا مَا مِنْ لَسْوَتِ أَخْرَجَ حَيَاً أَوْلَا يَذْكُرُ إِلَهَنَسْنُ...»^(٨)، قال:
«الواو عطفت (لا يذكر) على (يقول) ووُسْطَتْ همزة الإنكار بين المعطوف عليه

(١) «الكتشاف»، (٢/٦٨).

(٢) سورة الإسراء: ٦٨.

(٣) «الكتشاف»، (٢/٣٦٨).

(٤) سورة السجدة: ٢٦.

(٥) «الكتشاف»، (٣/٢٢٤).

(٦) انظر: «نحو المختاري بين النظرية والتطبيق» (٢١٦ - ٢١٧).

(٧) «المفصل» بشرح ابن عثيمين (٨/١٥٠).

(٨) سورة مرثية: ٦٦ - ٦٧.

وحرف العطف، يعني: أ يقول ذلك ولا يتذكر حال المدحاة الأولى حتى لا ينكر الأخرى»^(١). اهـ.

فنص على أن المدحاة وسطت، ولم يقدر بينها وبين العاطف شيئاً.

وفي قوله تعالى: «أَؤْذَا مِنْتَنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَمًا أَمْنَا لَمْ يَعْلَمُونَ ﴿١﴾ أَوْ إِبَابُونَا الْأَوْلُونَ ﴿٢﴾»^(٢).

قال: (آبابونا) معطوف على الضمير في (مبعوثون)، والذي جوز العطف عليه الفصل بهمزة الاستفهام^(٣). اهـ.

فتبيئ من هذه النصوص أن الزمخشري لم يطرد كلامه في جميع الموضع، فمعظم كلامه في (الكتشاف) خالف للجمهور؛ إذ يقدر دائياً جملة بين المدحاة والعاطف، ثم نص في (الفصل) على أن المدحاة أمُّ الباب، لذا خُصّت بتنقدمها على العاطف، مع أن حقها التأخر كآخراتها، فليس ثُمَّ مقدَّر بين المدحاة وحرف العطف، وسار على هذا في موضع من (الكتشاف) وافق فيها الجمهور.

ويمكن أن ينظر لكلام الزمخشري من جهة أخرى، وهي أن معنى الآية عنده هو الذي يتحكم في جواز التقدير وعدمه، فتارة يحسن التقدير، وتارة يحسن العطف على

(١) (الكتشاف)، (٤١٧/٢).

(٢) سورة الصافات: ١٦ - ١٧.

(٣) (الكتشاف)، (٢٩٨/٣)، وانتظره أيضاً (٧٨/٢)، و(منفي الليب)، (٢٤/٢٣).

ما قبل الممزة، كما في الآيات السابقة، ونارة يجوز الوجهان، وما جوز فيه الوجهين
قوله تعالى: «فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَسِيْقُوْتُ ⑥ أَفَقَرُّ دِيْنَ اللَّهِ يَبْغُوْنَ»^(١).

فإنه قال: «دخلت ممزة الإنكار على الفاء العاطفة جملة على جملة، والمعنى
(فأولئك هم الفاسقون فغير دين الله يبغون)، ثم توسيطت الممزة بينها.

ويجوز أن يعطف على مذدوب تقديره: (أيتولون فغير دين الله يبغون)^(٢).

انتهى كلامه^(٣).

والله أعلم.



(١) سورة آل عمران: ٨٢، ٨٣.

(٢) «الكاف» (١١٩/١)، وانظر: «معنى الليب» (ص٤، ٢٤).

الخاتمة

يمكن بعد أن رصدت مسائل الخلاف النحوى التي اعترض فيها ابن مالك على الزخشري ودرست، تلخيصُ أهمِّ النتائج التي توصلت إليها في النقاط الآتية:

- ١ - كانت اعترافات ابن مالك بمثابة تسميم لجهد الزخشري، لأنها من قدره.
- ٢ - ما انفرد به الزخشري كان الراجح فيه رأيَ ابن مالك؛ لمخالفته هذا الانفراد إجماع النحاة، أو القياس المتفق على صحته، إلا ما وهمَ فيه ابن مالك في مسألة المجرور بـ(حتى).

- ٣ - ما اختاره الزخشري كان يمتحن له بالسياق أو القياس أحياناً، وكثيراً يطلق الحكم دون تعليل أو تدليل، فصحيحٌ تارة، وضُعْفٌ أخرى، وفي كثير من هذه المسائل كان مذهبُ ابن مالك هو الراجح، لسلامته من محدودِ ما لم يتتبه له الزخشري ومتابعيه.

وأحياناً يقوى الخلافُ فيصعب الترجيح، فأنوقف قائمَا بعرض مذاهب النحاة.

- ٤ - النحاة المتأخرُون عن ابن مالك كثيراً ما يتابعونه في اختياراته، ويتحدون بكلامه في ردِّ مذهب الزخشري.

- ٥ - وقع في كلام الزخشري اضطراب وتناقض كان ابن مالك محقاً في دفعه، إلا في بعض ما رمى به الزخشري من الغفلة والسهوا، وكان لكلام الزخشري عَمَلٌ يمكن به توجيه الكلام إلى الصواب وصحبِ النظر.

والله تعالى أعلم.

وصلَ الله على سيدنا محمد وعلَى آله وسلَّمَ.



الفهارس الفنية

- | | |
|--------------------------------|-------|
| ١ - فهرس الآيات القرآنية..... | .٢٣٩. |
| ٢ - فهرس الأحاديث النبوية..... | .٢٥١. |
| ٣ - فهرس القوافي..... | .٢٥٢. |
| ٤ - فهرس الأعلام..... | .٢٥٩. |
| ٥ - فهرس المراجع..... | .٢٦٧. |
| ٦ - فهرس الموضوعات..... | .٢٧٧. |



سید علی بن ابی طالب

الآيات القرآنية

رقم الصفحة	رقم الآية	الآية
-	-	«سورة الفاتحة»
٢١٣	٧	«غَيْرُ الْمَفْضُوبِ عَلَيْهِنَّ»
-	-	«سورة البقرة»
٢٤	٢	«لَا رَبَّ فِيهِ»
١٥١	٢٨	«كَيْفَ تَكُفُّرُوْنَ بِاللَّهِ»
١٦٧ / ١٦٦	٩٠	«يُعْسِمَا أَشْرَوْا بِمَا أَنفَسُهُمْ»
٤٦	٩٥	«وَلَن يَتَمَمُّوا أَبْدًا»
٢٣٤	١٠٠	«أَوْ كُلُّمَا عَنْهُدُوا وَعَهْدًا»
٢١٠	١٠٣	«وَلَزَانَهُمْ أَنْتَمُوا وَأَنْقَذُوا الْمُثُوبَةَ»
٢٢٣	١٤٤	«قَدْ نَرَى تَقْلُبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ»
١٦٠	١٩٥	«وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيْكُمْ إِلَى الْتَّلْكَةِ»
٨٤ / ٨٣	٢١٦	«وَعَسَى أَنْ تَكْرُهُوْا شَيْئًا»

رقم الصفحة	رقم	الأية
الأية		
٢٢٩/٢٠٣	٢١٧	«وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ».
		«سورة المؤمنون»
٣٧	٣٥	«أَيُعَذِّرُ أَنْكُرًا إِذَا مِنْ وَكِتَمْ وَكَنْتَ تَرَابًا وَعَظِيمًا أَنْكُرْ غُرْجُونَ».
		«سورة الطلاق»
٧٠	٦	«أَنْكُنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنُوا مِنْ وَجْهِكُمْ».
		«وَالْمُطْلَقُتُ يَهْرَضُ بِأَنْفُسِهِنَّ».
٢١٤	٢٣٣	«وَعَلَى الْمُرْتَلِدِ لَهُ رِزْقُهُنَّ».
		«أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَ إِبْرَاهِيمَ».
٨٥	٢٥٩	«أَوْ كَانَ الَّذِي مَرَّ عَلَى قَرِيبَةِ».
		«فَبِعِمَّا هِيَ».
١٧٠/١٦٩/١٦٦	٢٧١	«سورة آل عمران»
		«فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَسِيْقُورُتْ «أَفَغَيْرِ دِينِ اللَّهِ».

رقم الصفحة	رقم الآية	الآية
٦٧	٩٧	«فِيهِ مَا يَنْتَهِي إِلَيْهِ»
١٦١/١٦٠	٦	«وَكَفَى بِاللَّهِ»
١٦٧	٥٨	«بِئْعَيَا يَعْظُمُ كُرْبَاهُ»
١٨٦/١٨٥	٦٣	«وَقُلْ هُنَّ فِي أَنفُسِهِمْ قَوْلًا لَّيْغاً»
٥٤	٦٤	«وَأَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ»
٥٤/٤٨	٦٦	«وَأَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ»
٩٧	٧٩	«وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً»
١٥١	٩٠	«أَوْ جَاءَهُوكُمْ حَصِيرَتْ صُدُورُهُمْ»
١٢٦	٩٢	«وَدِيَةٌ مُّسْلَمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ»
٢١٧	١٧٠	«فَتَامُوا خَيْرَ الْكُنْمِ»
٢١٨/٢١٧/٢١٦	١٧١	«أَتَهُوا خَيْرَ الْكُنْمِ»
«سورة المائدة»		

الآية	رقم	رقم الصفحة
الآية		
-«وَلَوْ أَهْمَمُهُمْ أَقَامُوا الْكُورْنَةَ»	٦٦	٥٤
-«وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللهِ»	٨٤	١١٠
-«عِلْمَ لَنَا إِنَّكَ أَنْتَ عَلَيْهِ الْغُوبُ»	١٠٩	٢٤
«سورة الأنعام»		
-«فَقَدْ نَعْلَمُ إِنَّمَا لِيَخْرُنُكُمْ»	٣٣	٢٢٣
-«لَقَدْ تَقْطَعَ بِيَنْتَكُمْ»	٩٤	١٢٤
-«دِينَنَا قِيمَاتٌ لِإِبْرَاهِيمَ»	١٦١	٦٧
«سورة الأعراف»		
-«بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَذُولٌ»	٢٤	٢٢٠
-«أَوْ عَجِبْتَ أَنْ جَاءَكُمْ دِينُنَا»	٦١	٢٣٤
-«وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ مَا مَنَّا»	٩٦	٥٥
-«رَبَّ لَوْ شِيفَتْ أَهْلَكَتْهُمْ»	١٥٥	٢١٠
-«وَقَطْعَتْهُمْ أَنْتَنِي عَشْرَةً أَسْبَاطًا»	١٦٠	٧٣/٧٢

رقم الصفحة	رقم الآية	الآية
		«سورة الأنفال»
٥٣	٧	- «وَتَوَدُّونَ أَنْ غَيْرَ ذَاتِ الْأَشْوَكَةِ»
		«سورة التوبة»
١١٠	٩٢	- «لَا أَجِدُ مَا أَخْلِكُمْ عَلَيْهِ»
		«سورة هود»
١٤١ / ١٣٧	٨	- «أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَنِسَاءٌ مَضْرُوفَاتٍ»
	٣١	- «وَلَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي حَزَابُ اللَّهِ»
	٦٦	- «مِنْ حِزْبِي يَوْمَيْنِ»
	٨٨	- «وَمَا تَوَفَّقُنَّ إِلَّا بِاللَّهِ»
	٨٩	- «أَنْ يُصِيبَكُمْ مِثْلُ مَا أَصَابَ»
	١٠٨	- «وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ»
	٦	«سورة يوسف»
١٥٣	٦	- «وَكَذَلِكَ نَجْنِبِكَ رِئَكَ»

رقم الصفحة	رقم	الأية
الأية		
١٥١	٢٧	-«وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ رُقْدٌ مِّنْ ذِيْرٍ»
١٤٤	٣١	-«مَا هَنَدًا بَثَرَ»
٤٦	٨٠	-«فَلَئِنْ أَتَرَخَ الْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ
		«سورة الرعد»
٧٨/٧٧	١٢	-«نَبِيِّكُمُ الْبَرْقَ حَوْفًا وَطَمَعًا»
٢٢٠	٤١	-«لَا مَعْقِبَ لِحَكْمِي»
٥٠	٣١	-«وَلَوْ أَنَّ فُرْزَةً أَنَا سَمِّيَتُ بِهِ الْجِبَالُ»
		«سورة الحجر»
٢٢٤	٢	-«رُسَامِيَّوْدُ الَّذِينَ كَفَرُوا»
٨٥/٨٠	٤	-«وَمَا أَهْلَكَنَا بَيْنَ قَبْرَيْهِ إِلَّا وَهُنَّا كِتَابٌ مَّغْلُومٌ»
		«سورة النحل»
٢٠	٥٨	-«وَإِذَا بَثَرَ أَحَدُهُمْ بِالْأَثْنَيْنِ»
١١١	٧٨	-«وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِّنْ بَطْلَوْنِ أَمْهَيْكُنْ»

رقم الصفحة	رقم الآية	الآية
		«سورة الإسراء»
٢١٤	٣٦	- «كَانَ عَنْهُ مَسْتُولًا»
٢٣٥	٦٨	- «فَأَمِنْتُهُ أَنْ تَخْرِفَ يَكُنْهُ»
		«سورة الكهف»
٨٤	٢٢	- «سَبَّعَةً وَثَامِنَهُ كَلِيمَهُ»
		«سورة مریم»
٤٦	٢٦	- «فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ إِنِسِيَا»
٢٣٥	٦٧-٦٦	- «لَسْوَفَ أَخْرَجَ حَلَّا أُولَاهُ يَذْكُرُ الْإِنْسَنُ»
١٦٢	٧٥	- «فَلَنْ مَنْ كَانَ فِي الْأَصْلَلَةِ»
		«سورة طه»
٦٧	٣٠-٢٩	- «وَزِيرًا أَهْلِي مِنْ هَرُونَ أَجِي»
٤٦	٩١	- «لَنْ تَبْرَحَ عَلَيْهِ عَنِكَفِينَ»
		«سورة الأنبياء»

رقم الصفحة	رقم	الأية
الأية		
٢١٤	٦٠	- «يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ»
		«سورة الحج»
٤٧	٤٧	- «وَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ وَعْدَهُ»
		- «لَنْ يُخْلِفُوا ذِيَابًا»
٤٧	٧٣	
		«سورة النور»
٢٢٣	٦٤	- «قَدْ يَعْلَمُ مَا أَتَتُنَزَّلَ عَلَيْهِ»
		«سورة الشمراء»
٢١٠	١٠٢	- «فَلَمَّا أَنَّ لَنَّا حَكْمًا»
		- «وَمَا أَهْلَكَنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا هُنَّ مُنْذَرُونَ»
٨٠	٢٠٨	
		«سورة النمل»
١١١	٤٠	- «مَا لِي لَا أَرَى الْهَدْهُدَ»
		- «فُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ»
٨٦	٦٥	
		«سورة لقمان»

رقم الصفحة	رقم	الآية
الآية		
٥١/٤٨	٢٧	- «وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَفْلَمَ»
		«سورة السجدة»
٢١٠	١٢	- «وَلَوْ تَرَى إِذَا الْمُجْرِمُونَ نَاكُشُوا»
٢٣٥	٢٦	- «أَوْلَمْ يَهْدِي هُنَّمْ»
		«سورة الأحزاب»
٢٤	١٣	- «يَأَهْلَ بَتَّرْبَ لَا مُقَامَ لَكُنْ»
٥٣/٥٢	٢٠	- «بَوَدُوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُورُتْ فِي الْأَغْرَابِ»
٨٨	٥٦	- «إِنَّ اللَّهَ وَمَلِكِكُتْهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ»
		«سورة سباء»
٩٣/٩٢	٢٨	- «وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافِفًا لِلنَّاسِ»
٦٨	٤٦	- «أَعِظُّكُمْ بِوَحِيدَةٍ أَنْ تَقُومُوا بِهِ»
		«سورة يسٌٰ»
١١١	٢٢	- «وَنَاهِي لَا أَغْبُدُ»

رقم الصفحة	رقم	الأية
الأية	«سورة الصافات»	«قالوا إِذَا مِنَّا وَصَخْنَا زَرَابًا وَعَظِيمًا أَوْ نَالَ مُبْتَهُونَ»
٢٣٦	١٧-١٦	«سورة هم»
١٨١/١٧٩	٥٠	«جَئْنَتِ عَدْنٍ مَفْتَحَةً لِمُمْلَكَةِ الْأَنْوَبِ»
١٧٤	٦٧	«وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِمَهِيبِهِ»
١٢٦	٢٨	«أَتَقْتَلُونَ رِجُلًا أَنْ يَقُولَ تَنَزَّلَ اللَّهُ»
١٧٢	٤٨	«إِنَّا كَلَّا فِيهَا»
٩٠	٨٤	«سورة الزخرف»
٤١	٢٨	«وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاوَاتِ إِلَهٌ»
«سورة الجاثية»	«وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَانِبَةً»	«سورة الأحقاف»

رقم الصفحة	رقم	الآية
الأية		
١٤٧	٣٣	- ﴿أَوْلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ﴾
		«سورة الفتح»
١٦٤	٢٨	- ﴿وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾
		«سورة الحجرات»
٥٥	٥	- ﴿وَلَنَأْتُهُمْ صَبَرُوا حَتَّىٰ تَخْرُجَ﴾
		«سورة النازيات»
١٢٤ / ١١٧	٢٣	- ﴿إِنَّهُ لَحَقٌ مِّثْلَ مَا أَنْجَكُمْ تَنْطَلِقُونَ﴾
		«سورة الحليل»
١١١	٨	- ﴿وَمَا لَكُرْ لَا تُؤْمِنُونَ﴾
		«سورة المجادلة»
١٤٤	٢	- ﴿مَا هُنَّ إِلَّا نَذِيرٌ﴾
٩٠	٧	- ﴿مَا يَكُونُ مِنْ جَوَىٰ ثَلَاثَةٍ﴾
		«سورة نوح»

رقم الصفحة	رقم	الأية الأية
١١١	١٣	- ﴿مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ﴾ «سورة الجن»
١٢٤	١١	- ﴿وَمِنَا دُونَ ذَلِكَ﴾ «سورة الطارق»
٩-٨		- ﴿إِنَّهُ عَلَىٰ رَجْعِيهِ لَقَادِرٌ يَوْمَ تُبْلَى السُّرَابِ﴾ «سورة الكافرون»
١٠٧	٢	- ﴿لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ﴾



الأحاديث النبوية

الصفحة	الحديث
٨٨	- "الأيدي ثلاثة"
٥٧	- "خلق الله الخلق..."
٢٠	- "فإن أحدهم لا يدرى أين باتت"
٢٤	- "لَا أَحَدْ أَغْرِيَ"
٢٤	- "لَا إِلَهَ غَيْرُكَ"



القوافي

القافية	البحر	القاتل	الصفحة
دواه	الوافر	بعض بنى أسد	٤٠ / ٣٨
الثواه	الخفيف	الحارث بن حلزة	٢٢٦
إباء	الخفيف	جهول	٩٨
لحبيب	الطربيل	عروة بن حزام	٩٧
الغائب	المتقارب	جهول	١١١
بالمغرب	الطربيل	امرؤ القيس	١٤٧
العلب	المسرح	جرير	١٩٣
ليث	الرجز	رؤبة	٣٧
فاشترىث	الرجز	رؤبة	٣٧
اللات	الرجز	ابن مالك	١١٥
حجج	الرجز	بعض أهل اليمن	٦٣
بنج	الرجز	بعض أهل اليمن	٦٣
وفرج	الرجز	بعض أهل اليمن	٦٣
مصبوح	البسيط	رجل من بنى النبيت	٢٨، ٢٥

الصفحة	القائل	البحر	القافية
٤٩	لبيد بن ربيعة	الرجز	الفلاح
٤٩	لبيد بن ربيعة	الرجز	الرماح
٩٩	ابن مالك	الرجز	ورذ
٤٥	ابن مالك	الرجز	اعضدا
٢٢٤	أبو العطاء السندي	الطويل	وفرد
٩٨	المعلوط بن بدل القربي	الطويل	شديد
٤٩	العوام بن كعب	الطويل	عروما
١٩٧	ورقة بن نوفل	البسيط	الحمد
٩٨	عجهول	الطويل	عندى
١٧٤	بعض الطائين	الطويل	بعيد
١٤٢	ابن مالك	الرجز	جز
١٤٢	ابن مالك	الرجز	استقر
٧٨	التابغة	الطويل	طائرا
٧٨	التابغة	الطويل	حرائزا
٥١	ابن الحاجب	الرجز	تقرزا

الصفحة	القائل	البحر	القافية
١٤٧	جهول	الطوبل	الأجرُ
١٩٧	الأعشي	السريع	الفاحزِ
١٤٦	الفرزدق	الطوبل	متيسُر
١٢٩	ابن جؤة	الطوبل	صغرُها
١٣١	ابن الحاجب	الرجز	تقدَّرُ
٢١	عمرو بن قيس	الواقر	بعمرِ
١٧٤	التابعة	الكامل	حذارِ
١٢٧	ابن مالك	الرجز	تحيري
٢٩	جهول	الخفيف	بوسا
٢٩	جهول	الخفيف	يثوسا
٨٩	جران العود	الرجز	أنيسُ
٨٩	جران العود	الرجز	العيُسُ
٥٦	ابن مالك	الرجز	اقتضى
١٦٩	ابن مالك	الرجز	اتبع
٦٢	منظور بن حبة	الرجز	فالطجع

الصفحة	القائل	البحر	القافية
١٠٠	ابن مالك	الرجز	امتنع
١٨٦	ابن مالك	الرجز	متنع
١٢٨	تأبطر شرا	الطويل	جمعاً
٦٠	ابن مالك	الرجز	متيناً
٥٣	الأسود بن يعفر	الطويل	نافع
٥٦	ابن مالك	الرجز	تفتف
١٩٨	العجاج	الرجز	وفا
٨	الزغشري	البسيط	كثافي
٨	الزغشري	البسيط	كالشاف
١٣	أبو حيان	الطويل	المخانقا
١١١	الأعشى	الطويل	تبثُّ
٢٠٧/٢٠٦	حيد الأرقط	الرجز	إياكا
٦٣	رجل من حمير	الرجز	عصيكا
٦٣	رجل من حمير	الرجز	إليكا
١٨٧	ابن مالك	الرجز	ويدلُّ

الصفحة	القائل	البحر	القافية
٣٨	ابن مالك	الرجز	وصل
٣٨	ابن مالك	الرجز	كيل
١٩٢	ابن التحاس	الرجز	الأملأ
١٩٢	ابن التحاس	الرجز	كملا
١٩٢	كعب بن زهير	البسيط	مقبول
٥٤	جهول	الكامل	سيل
٩٨	ابن مالك	الرجز	الفاضل
١٦٨	طبيحة بن خويلد	الطربل	حبال
١٢٤	أبو قيس بن الأسلت	البسيط	أوقال
٧٢	أبو النجم العجل	الرجز	نهشل
٦١	أبو النجم العجل	الرجز	الشوال
٦١	أبو النجم العجل	الرجز	الإجل
١٩	الحضرمي	الوافر	لتغم
١٩	الحضرمي	الوافر	أعلم
٤٩	العوام بن شوذب	الطربل	وأنينا

الصفحة	القاتل	البحر	القافية
٢١٦	ابن مالك	الرجز	ملترماً
١٦٩	ابن مالك	الرجز	ئى
٣٨	مجهول	الخفيف	ضيماً
١٤٣	مجهول	الطوبل	أقدم
٨٦	ضرار بن الأزور	الطوبل	المضم
١٤٦	لفرزدق	الطوبل	بدائِم
٤٨	ابن مالك	الرجز	كان
٣٩	خطام المجاشعي	الربع	يؤثرين
٢٠٧/٢٠٥	بعض اللصوص	المخرج	إيانا
٢٠٨	بعض اللصوص	المخرج	حساناً
١٣٣	مجهول	الطوبل	كائنُ
٢٢٦	رجل من أزد السراة	الطوبل	أبوان
٥١	ابن الحاچب	الرجز	لمعنى
٤٩	صخر بن عمرو	الطوبل	العدوان
١٨٦	ابن مالك	الرجز	كترة

الصفحة	القائل	البحر	القافية
٥٨	مجهول	الرجز	أمكنا
٥٨	مجهول	الرجز	منة
٥٨	مجهول	الرجز	فمة
١٤٦	المتخل المهنلي	المقارب	قواء
١١١	ابن دمية	الطويل	تلقيا



الأعلام^(١)

العلم	الصفحة
الألوسي:	١٨٨/١٤٣/١٣٠/١٠١
الأخفى الأوسط:	١٦٧/١٥٦
الأشمرى:	١٥٥/٧٦/٦٤
الأعلم الشتمري:	٧٩
امرو القيس:	١٤٧
الباقولى:	١٨٣/٧٤
ابن بري:	١٩٩
ابن برهان:	١٩٩/١٩٥/١٨٣/١٦١/١٤٨/١٣٩/٩٤
البغدادي (عبدالقادر):	١٤٧/١٢٥/٣٩/٣١
البيضاوى:	١٣٩/١٢٩/٨٣
الافتخارى:	٢٢١

(١) أهلت ذكر الزمخشري وابن مالك؛ لأنه لا تكاد تخلو صفحة من ذكرهما، وهند ترتيب الأعلام
أهلت (أبو)، (ابن)، (أى).

الصفحة	العلم
ثابت بن محمد ٩	
الغرناتي:	
١٩٨	ثعلب:
٨٧	جران العود:
٢١٥/٢٠٧/١٩٢/١٧٧/١٧٦/١٤٠	البرجاني
(عبدالقاهر):	
١٨٩	الجزولي:
ابن جني:	/١٤٨/١٣٨/١٣٤/١٣٧/١٣٠/١٢٩/١٠١/٤١/٤٠
٢٠٧/١٩٩/١٨٣	
حاتم الطائي:	
ابن الحاجب:	/٢١٨/٢١٥/١٩٥/١٨٩/٥٢/٢٧
٥٧	المجاج الثقفي:
٩٦	الحريري:
٩	الحسن بن صباح:
٢٠٧/٢٠٥	حيد الأرقط:

الصفحة	العلم
٧٥	الحرفي:
١١٧	أبو حيوة:
٢٦٠ / ١٠٨ / ١٠٥ / ٩٥ / ٩١ / ٨٤ / ٦٨ / ٦٦ / ٣٠ / ٢٦	أبو حياد
٢٢٩ / ٢٢١ / ٢١٧ / ١٨٧ / ١٧٥ / ١٧٤ / ١٥٥ / ١٥٤ / ١٤٨	الأندلسي:
٢٣١	
٤٣ / ٢٣١ / ٧٦ / ٧٠ / ٤٢	خالد الأزهري:
٢٢ / ١٨٢ / ١٧٠ / ١٦٢ / ١٦١	ابن خروف:
١٨٧ / ٧٦ / ٧٠ / ١٩	الحضرمي:
٣٨	خطاط المجاشعي:
١٠٧ / ١٧	الخليل:
٢٢١	ابن درستويه:
٥٧	أبو ذریب الهمذلی:
١٠٩ / ٩٥ / ٨٣ / ٧٨ / ٧٠ / ٦٦ / ٦٤ / ٥٨ / ٤٣ / ٣٦ / ٣٤	الرضي:
/ ٢٢١ / ٢١٥ / ٢٧ / ١٩٨ / ١٨٣ / ١٦١ / ١٥٤ / ١١٥ / ١١٣	
٢٢٧ / ١٥٧ / ١٥٦	الرماني:
٢٢٨ / ١٨٣ / ١٦٥ / ١٦٠ / ١٣٨ / ١٢٤ / ١١٤ / ٩٤ / ٩٣ / ٦٩	الزجاج:

الصفحة	العلم
٢٢٢/٢٢١	الزركشي:
٩	السخاوي:
/١٥٢/١٤٢/١٤٠/١٣٧/١٣٤/١٢٢/١١٣/١٠٨/٣٧	ابن السراج
٢٢٧/٢٢٥/١٩٥/١٨٧	
١٢٩/٩٢	أبو السعود:
/١٢٠/١١٢/١٠٧/١٠٥/٧٨/٤٨/٤٤/٣٤/٣٥/٢٦	سيبويه:
/١٥٩/١٥٨/١٥٧/١٥٦/١٤٧/١٤٥/١٤٤/١٣٤/١٣١	
/١٨٩/١٧٧/١٧٦/١٧١/١٧٠/١٦٩/١٦٥/١٦٤/١٦١	
/٢١٨/٢١٧/٢١٦/٢٠٧/٢٠٦/١٩٨/١٩٤/١٩٢/١٩١	
٢٣٣/٢٢٧/٢٢٢/٢١٩	
١٧٠/١١٣/٢٦	السيرافي:
٢٢١/٢١٢/٢٠٧/١٩٥/١٣٦/١١٦/١١٥/٣٠	السيوطى:
٤٣/٤٢	الشاطبي:
١٢٢	ابن الشجري:
٢٦	الثلوين:
١٢٩	الشوكانى:

الصفحة	العلم
١١٦/١٠٠/٧١/٧٠	الصبان:
١٣٠/١٢٩	الصفار:
٢٨	الصميري:
١٣٠/٧٤	الطبرى:
١٨٩/١٣٩/٣٩/٢١	ابن عصفور:
٢٣٠/٢١٨/١٧١/١٥٥/٩٩/٦٤/٣٤	ابن عقيل:
١٣٩/١٣٠/٨٤/٨٣	العكربى (أبو البقاء):
٩	علام الدين بن المطار:
١٤٤/١٣٧/١٣٣/١٢١/١٢٠/١٠٥/٩٣/٨٢/٣٤	أبو علي الفارسي:
١٨١/١٧٩/١٦٧/١٦١/١٥٨/١٤٨/١٤٥/	
١٩٨/١٨٣/	
٨	علي بن المظفر
	النيسابوري:
٦١/١٧	أبو عمرو بن

العلم	الصفحة
العلامة:	
الفارقي:	٩٦
الفراء:	/١٨٣/١٧٢/١٦٢/١٦٠/١٥١/١٥٠/١٥٥/٧٥/٣٩
	١٩٨
الفرزدق:	٢٢٧/١٤٨/١٤٥
القرافي:	٩٠
ابن قتيبة:	١٩٤/١٩٢
الكساني:	١٧٢/١٧١/٧٥
كعب بن زهير:	٥٤
ابن كيسان:	١٦٠/٩٣
ليل الأخيلية:	٥٧
المازني:	١٢١
المبرد:	١٩٠/١٨٩/١٥٦/١٣٧/١١٣/١٠٨
المرزوقي:	١٢٩
المرادي:	٢٢٧/٢٢٦/٢٢٥
ابن مسعود:	١٤٤

العلم

الصفحة

أبو مسر ٨

الأصبهاني:

ابن معطي: ١٣٩

المكودي: ١٤٢ / ١٣٢

أبو منصور ٨

الحارثي:

ابن منظور: ١٨٩ / ٧٣

النابغة: ١٧٤ / ١٧٣ / ٧٧

ابن الناظم: ١٣٩ / ٤٦

نافع (القارئ): ١١٧

أبو النجم العجل: ٧٢

النحاس (أبو جعفر): ١٢٢ / ٧٩
(جعفر):

النسفي: ١٢٩

النووي: ٩

ابن هشام: / ١٣٥ / ١٣٠ / ٩١ / ٨٤ / ٧٩ / ٧٦ / ٧٠ / ٦٩ / ٦٣ / ٣١ / ٢٧

العلم

الصفحة

١٤٣/١٧١/١٧٤/١٧٥/١٨٤/٢١٢/٢٢١/٢٢٣/٢٢٦

٢٢٣/٢٢٦

ياسين العليمي: ٧٠ / ٤٣

يعقوب الحضرمي ٤١

(القارئ):

ابن عبيش: ٢١ / ٣٤ / ٤٣ / ٤٦ / ٥٠ / ٦٠ / ٩٥ / ٧٥ / ٦٦ / ١٠٠ / ١٠٨ /

١١٣ / ١١٥ / ١٢١ / ١٣٤ / ١٤٨ / ١٥٨ / ١٦١ / ١٦٤ / ١٨٩

١٩٥ / ٢١٤ / ٢٠٧ / ٢١٥

يوسف بن معزوز ١١

القيسي:



المراجع

- «أدب الكتاب» لابن قية- تحقيق: محمد النبلي- ط مؤسسة الرسالة- الثانية- ١٩٨٦ م.
- «ارشاف الضرب من لسان العرب» لأبي حيان الأندلسي- تحقيق: مصطفى النهاس- ط مكتبة الخانجي- الأولى ١٩٨٤ م.
- «إرشاد العقل السليم» لأبي السعود- ط دار إحياء التراث العربي- بيروت ، «تفسير أبي السعود».
- «إصلاح المنطق» لابن السكيت- تحقيق: أحد شاكر ، وعبدالسلام هارون- ط دار المعارف- الرابعة.
- «إعراب القرآن» للتحماس- ط. عالم الكتب- الثانية ١٩٨٥ م.
- «أنوار التنزيل» للبيضاوي- ط. دار الجليل- بدون تاريخ «تفسير».
- البيضاوي .. «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» لابن هشام بتعليق: محمد عزي الدين عبدالحميد- ط. المكتبة العصرية.
- «الإنقان في علوم القرآن» للسيوطى- ط. المكتبة الثقافية- بيروت ١٩٧٣ م.
- «الاستغناه في أحكام الاستئناف» للقرافي- تحقيق: طه عبدالمحسن- ط. الإرشاد.
- «الأشياء والنظائر النحوية» للسيوطى- ط. جمع اللغة العربية بدمشق- ١٩٨٦ م.
- «الأصول» لابن السراج- تحقيق: عبدالحسين الفتلي- ط. مؤسسة الرسالة- الثالثة ١٩٨٨ م.
- «الأغاني» لأبي الفرج الأصفهانى- ط. مؤسسة عز الدين- بدون تاريخ.
- «الإنصاف في مسائل الخلاف» لابن الأنباري- باعتماد محمد عزي الدين عبدالحميد- ١٩٨٢ م.

- «الأنموذج في النحو» للزمخشري - بشرح الأردبلي - تحقيق حسني عبدالجليل - ط. مكتبة الآداب.
- «بغية الوعاء في طبقات المغربين والنحاة» للسيوطى - تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم - ط. عيسى الحلبي - الثانية ١٩٧٩ م.
- «البحر المحيط» لأبي حيان الأندلسي - ط. دار الفكر - الثانية ١٩٨٣ م.
- «البغداديات» لأبي علي الفارسي - تحقيق صلاح الدين عبدالله السكناوى - ط. وزارة الأوقاف العراقية.
- «اتاج العروس من جواهر القاموس» للمرتضى الزبيدي - ط. دار الجليل - الكويت. وطبعة المطبعة الخيرية بمصر - الأولى ١٣٠٦ هـ.
- «تحصيل حين الذهب» للأعلم الشستمري - تحقيق: زهير عبد المحسن - ط. دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد - الأولى ١٩٩٢ م.
- «تذكرة النحاة» لأبي حيان الأندلسي - تحقيق عفيف عبدالرحمن - ط. الرسالة - الأولى ١٩٨٦ م.
- «تسهيل الفوائد» لابن مالك - تحقيق: محمد كامل برकات - ط. دار الكاتب العربي ١٩٦٨ م.
- «تشنيف السابع بشرح جمع الجماع» للزرκثي - تحقيق: عبدالله ربيع - ط. مؤسسة قرطبة - الثانية ١٩٩٩ م.
- «تقريب النثر في القراءات العشر» لابن الجزري - تحقيق: إبراهيم عطوة - ط. دار الحديث - الثانية ١٩٩٢ م.

- «البصرة والتذكرة» لأبي محمد الصيمرى - تحقيق: فتحى أحد مصطفى - ط. مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى - الأولى ١٩٨٢ م.
- «البيان في إعراب القرآن» لأبي البقاء العكربى - ط. دار الحديث - تصحیح إبراهيم عطوة.
- «التصريح بمضمون التوضیح» لخالد الأزهري - ط. عیسی الحلبی.
- «التوطنة» لأبي علي الشلوبين - بحث ماجستير إعداد: يوسف أحد المطروح بدأر العلوم - إشراف: تمام حسان ١٩٧٢ م.
- «جار الله الزمخشري وأثره في الدراسات النحوية» لعبدالرحمن شاهين - بحث ماجستير بكلية دار العلوم - إشراف: عبدالسلام هارون ١٩٦٩ م.
- «جامع البيان عن تأویل آی القرآن» لأبي جعفر الطبرى «تفسير الطبرى» ط. دار الفكر - بيروت ١٩٨٤ م.
- «الجامع لأحكام القرآن» لأبي عبدالله القرطبى «تفسير القرطبى» - ط. دار الكتب المصرية - ١٩٥٢ م.
- «الجمل في النحو» لعبدالقاهر الجرجانى - تحقيق: يسري عبد الغنى - ط. دار الكتب العلمية - الأولى ١٩٩٠ م.
- «الجني الدانى في حروف المعانى» للمرادى - تحقيق: فخر الدين قباوة ، ومحمد فاضل - ط. دار الكتب العلمية - الأولى ١٩٩٢ م.
- «حاشية الخضرى على ابن عقيل» ط. مصطفى الحلبى - الأخيرة ١٩٤٠ م.
- «حاشية الصبان على الأشمونى» ط. عیسی الحلبی.

- «حاشية العطار على الأزهري» ط. مصطفى الحلبي - الثانية ١٩٥٥ م.
- «حاشية ياسين العليمي على التصريح» ط. عيسى الحلبي.
- «الحماسة لأبي تمام» بشرح المرزوقي - تحقيق: عبدالسلام هارون ، وأحمد أمين - ط. لجنة التأليف والترجمة والنشر - الأولى.
- «خزانة الأدب» لعبدالقادر البغدادي - تحقيق: عبدالسلام هارون - ط. مكتبة المخانجي - القاهرة.
- «المختصون» لابن جني - تحقيق: محمد علي التجار - ط. دار الكتب المصرية - ١٩٥٢ م.
- «دلائل الإعجاز» لعبدالقاهر الجرجاني - تحقيق: محمد عبد المنعم خناجي - ط. مكتبة القاهرة - ١٩٨٠ م.
- «ديوان جرير» نشرة الصاوي - القاهرة ١٣٥٣ هـ.
- «ديوان حاتم الطائي» ط. الوهبية - ١٢٩٣ هـ.
- «ديوان ابن دمبينة» تحقيق: أحد راتب النفاخ - دار العروبة ١٣٧٩ هـ.
- «ديوان الفرزدق» نشرة الصاوي - القاهرة - ١٩٥٤ م.
- «ديوان ليبد بن ربيعة» ط. دار صادر - بيروت ١٣٨٦ هـ.
- «ديوان الثابغة» ط. دار صادر.
- «الدر اللقيط» لابن مكتوم - بهامش البحر المحيط لأبي حيان - ط. دار الفكر - الثانية ١٩٨٣ م.
- «الدر اللوامع على مع المواضع» لأحمد الأمين الشقبيطي - تحقيق: محمد باسل عيون السود - ط. دار الكتب العلمية - الأولى ١٩٩٩ م.

- «سييل المدى بتحقيق شرح قطر الندى» لمحمد عبّي الدين عبدالحميد - ط. المكتبة العصرية - الأولى.
- «شرح أشعار المذلين» للمسكري - تحقيق: عبدالستار فراج - القاهرة ١٩٦٥ م.
- «شرح التسهيل» لأبن مالك - تحقيق: عبد الرحمن السيد ، محمد بدوي - ط. دار هجر - الأولى ١٩٩٠ م.
- «شرح ألفية ابن مالك» لأبي بدر الدين - تحقيق: عبدالحميد السيد - ط. دار الجيل - بيروت.
- «شرح ألفية ابن مالك» لأبن عقيل - ط. دار التراث.
- «شرح ألفية ابن مالك» للمكودي - ط. مصطفى الحلبي - الثالثة ١٩٥٤ م.
- «شرح شافية ابن الحاجب» للرضي - ومعه شرح شواهد للبغدادي - تحقيق: محمد عبّي الدين عبدالحميد وآخرين - ط. دار الفكر العربي - ١٩٧٥ م.
- «شرح شنور الذهب» لأبن هشام - بتعليق محمد عبّي الدين عبدالحميد - ط. العصرية - الأولى ١٩٨٦ م.
- «شرح شواهد قطر الندى» للخطيب الشربيني - ط. مصطفى الحلبي.
- «شرح شواهد مغني الليب» للسيوطى - ط. المطبعة البهية - بعناية الشنقيطي - ١٣٢٢ هـ.
- «شرح شواهد مغني الليب» للبغدادي - تحقيق: عبدالعزيز رياح ، وأحمد دقاق - دمشق ١٩٧٣ م.
- «شرح الشواهد» للعيني - بهامش «منهج السالك للأشموني» - ط. عيسى الحلبي.

- «شرح عمدة الحافظ وعدد اللافظ» لابن مالك - تحقيق: عدنان الدوري - ط. وزارة الأوقاف العراقية ١٩٧٧ م.
- «شرح قصيدة بانت سعاد» لابن هشام - ط. مصطفى الحلبي - الثالثة ١٩٥٨ م.
- «شرح قطر الندى» لابن هشام - بتعليق محمد محبي الدين عبدالجعيد - ط. المكتبة - العصرية الأولى.
- «شرح قطر الندى» للفاكهني - ومعه حاشية ياسين العليمي - ط. مصطفى الحلبي - الثانية ١٩٧١ م.
- «شرح الكافية الشافية» لابن مالك - تحقيق: عبد المنعم هريدي - الأولى ١٩٨٢ م.
- «شرح كتاب سيرورة» للصفار - الجزء الأول - رسالة ماجستير بدار العلوم - إعداد: منيرة حجازي - إشراف عبدالرحمن السيد - ١٩٨٠ م.
- «شرح اللمع لابن جنى» لابن برهان - تحقيق: فائز فارس - الكويت - الأولى ١٩٨٤ م.
- «شرح المقدمة الجزئية» لأبي علي الشلوبيين - تحقيق: تركي العتيبي - ط. مؤسسة الرسالة - الثانية ١٩٩٤ م.
- «شرح ملحة الإعراب» للمحريري - ط. مصطفى الحلبي - الأخيرة ١٩٩٧ م.
- «شرح الرواية نظم الكافية» لابن الحاجب - تحقيق: موسى بناني حلوان - ط. الأداب بالنجف الأشرف - ١٩٨٠ م.
- «شواهد التوضيح والتصحيح لشكلاط الجامع الصحيح» لابن مالك - تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي - ط. دار الكتب العلمية - بيروت.

- «صحیح البخاری» بشرح ابن حصر - ط. الريان ، الأولى - ١٩٨٦ م.
- «صحیح مسلم» بشرح التووی - ط. مؤسسة فرطبة - الأولى - ١٩٩١ م.
- «العسکریات» لأبی علی الفارسی - تحقیق: محمد الشاطر - الأولى - ١٩٨٢ م.
- «فتح القدیر» للشوكانی «تفسیر الشوكانی» - ط. مصطفی الحلبی - الثانية - ١٩٦٤ م.
- «الفصول» لابن معطی - تحقیق: محمود الطناحی - ط. عیسی الحلبی.
- «كتاب الشعر للفارسی» - تحقیق: محمود الطناحی - مکتبة الخانجي - القاهرة - الأولى - ١٩٨٨ م.
- «كشف المشکلات وإیضاح المضلالات» للباقولی - تحقیق: محمد أحمد الدالی - ط. جمع اللغة العربية بدمشق - الأولى - ١٩٩٥ م.
- «الكافیة في النحو» لابن الحاجب - بشرح الرضی - ط. دار الكتب العلمیة - ١٩٨٥ م.
- «الکامل في اللغة والأدب» لأبی العباس المرد - تحقیق: محمد أحمد الدالی - ط. مؤسسة الرسالة - الأولى - ١٩٨٦ م.
- «الكتاب» لسيپویه - تحقیق: عبدالسلام هارون - ط. دار الجليل - بيروت - الأولى.
- «الکشاف» للزمخشري - ط. دار المعرفة - بدون تاريخ - ومعه شرح شواهدہ محمد علیان المرزوقي.
- «باب التأویل في معانی التنزیل» للخازن «تفسیر الخازن» - ط. مصطفی الحلبی - الثانية - ١٩٥٥ م.
- «لسان العرب» لابن منظور - ط. دار المعرفة.
- « مجالس ثعلب» تحقیق: عبدالسلام هارون - ط. دار المعرفة - الخامسة.

- «ختصر في شواد القرآن» لابن خالويه - ط. مكتبة المتنبي - القاهرة.
- «مدارك الترتيل وحقائق التأويل» للنسفي «تفسير النسفي» - ط. محمد علي صبيح - ١٣٤٤ هـ.
- «معاني القرآن» للفراء - تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار - ط. دار الكتب المصرية - ١٩٥٥ م.
- «معاني القرآن» للأخفش الأوسط - تحقيق: فائز فارس - الثانية.
- «معنى الليب عن كتب الأعرب» لابن هشام - تحقيق: مازن مبارك ، ومحمد حمد الله - ط. دار الفكر - الأولى ١٩٩٢ م. وطبعه دار إحياء الكتب العربية.
- «من آراء الزجاج التحوية» لأستاذي الدكتور شعبان صلاح - ط. دار الثقافة العربية - الأولى ١٩٩١ م.
- «منهج السالك إلى ألفية ابن مالك» للأشموني «شرح الألفية» - ومعه حاشية الصبان وشواهد العيني - ط. عيسى الحلبي.
- «المسندة» للإمام أحمد - ط. دار الكتاب العربي - بيروت.
- «المفصل» للزمخشري - بشرح ابن يعيش - ط. عالم الكتب - بيروت.
- «المفصل» للزمخشري - بعنایة النسائي - ط. دار الجليل - الثانية.
- «المفضليات» للمفضل الضبي - تحقيق: أحد شاكر وعبدالسلام هارون - ط. دار المعارف - الثامنة.
- «المقتضب» لأبي العباس المبرد - تحقيق: محمد عبد الخالق عطية - ط. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - ١٣٩٩ هـ.

- «المقتضى في شرح الإيضاح للفارسي» لعبدالقاهر الجرجاني - تحقيق: كاظم بحر
المرجان - ط. وزارة الثقافة والإعلام - العراق - ١٩٨٢ م.
- «المقرب» لابن عصفور - تحقيق: أحد عبدالستار الجواري وعبدالله الجبوري -
ط. وزارة الأوقاف العراقية.
- «نحو الزمخشري بين النظرية والتطبيق» لزكريا الفقي - ط. المكتب الإسلامي -
الأولى ١٩٨٦ م.
- «نحو ابن مالك بين البصرة والكرفه» لعبد الرحمن السيد - بحث دكتوراه بكلية
دار العلوم - إشراف: عبد السلام هارون - ١٩٦١ م.
- «نكت الأعراب في غريب الإعراب» للزمخشري - تحقيق: محمد أبو الفتوح - ط.
دار المعارف.
- «نكت الهميان في نكت العميان» لصلاح الدين الصفدي - ط. المطبعة الجمالية -
القاهرة ١٩١١ م.
- «النواود» لأبي زيد الأنصاري - دار الكتاب العربي - بيروت - الثانية ١٩٦٧ م.
- «مع الموامع» للسيوطى ط. الكليات الأزهرية - الأولى ١٣٢٧ هـ - بتصحيح
النسانى.
- «الوحشيات» لأبي تمام - بتعليق الميمنى، ومحمود شاكر - ط. دار المعارف - الثالثة.



مَدِينَةُ الْمَهْدَى

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٥	تقديم.
٨	ترجمة الزمخشري.
٩	ترجمة ابن مالك.
١٠	تمهيد.
١١	مفهوم الاعتراض وأشهر المعارضين على الزمخشري.
١١	الفرق بين الاعتراض والخلاف.
١١	أشهر المعارضين.
	الفصل الأول:
١٥	الاعتراض على آراء انفرد بها الزمخشري.
١٧	مدخل.
١٩	المسألة الأولى: هل تأتي (بات) بمعنى (صار)؟
٢٣	المسألة الثانية: هل بنو عيم لا يثبتون خبر (لا) النافية للجنس في كلامهم أصلًا؟

الصفحة	الموضوع
٢٩	المسألة الثالثة: هل يتلزم كون عبور (حتى) آخر جزء أو ملأقي آخره ؟
٣٢	المسألة الرابعة: هل الميم في (مُ الله) بدل من (مُنِّي) ؟
٣٦	المسألة الخامسة: هل يؤكد الحرف - وليس بعرف جواب - بإعادته ؟
٤١	المسألة السادسة: هل يصح التمثيل بقولنا: «مررت بك بك» على البديل ؟
٤٤	المسألة السابعة: هل تفيد (لن) تأييد النفي ؟
٤٨	المسألة الثامنة: هل يتلزم كون خبر (أنَّ) بعد (لو) فعلًا ؟
٥٦	المسألة التاسعة: هل الهماء في (مه) هاء سكت أو منقلبة عن ألف (ما) الاستفهامية ؟
٦٠	المسألة العاشرة: هل الجيم والسين واللام والتون من حروف الإبدال ؟
٦٥	المسألة الحادية عشرة: هل ألف (تفاعل) للإلحاق بـ (تفعل) ؟
٦٧	المسألة الثانية عشرة: إعراب (فِيهِ أَيْسَتْ بَيْتَنِتْ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ).
٧٢	المسألة الثالثة عشرة: إعراب (وَقْطَعْتُهُمْ أَشْتَقَ عَشْرَةً أَسْبَاطًا أَمْمًا).
٧٧	المسألة الرابعة عشرة: إعراب: (غُرِيْبُكُمُ الْبَرِيقُ خَوْفًا وَطَمْعًا).
٨٠	المسألة الخامسة عشرة: إعراب: (وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيبٍ إِلَّا وَطَأَ كِتَابَ مُتَلَوْمَ).

الصفحة	الموضوع
٨٦	المسألة السادسة عشرة: إعراب: «قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَغْيَبُ إِلَّا اللَّهُ».
٩٢	المسألة السابعة عشرة: إعراب: «وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافِةً لِلنَّاسِ».
١٠٠	المسألة الثامنة عشرة: إعراب: إِنَّهُ عَلَى رَجْعِيهِ لَفَادِرُ بَوْمَ تُبَلِّي «السراب».
١٠٣	الفصل الثاني: الاعتراض على اختيارات لزغشري.
١٠٥	مدخل.
١٠٧	المسألة الأولى: تخصيص نفي المضارع بـ(لا) بالمستقبل.
١١٣	المسألة الثانية: علة بناء (الآن).
١١٧	المسألة الثالثة: بناء (مثل) إذا أضيفت إلى غير متمكن.
١٢٦	المسألة الرابعة: وقوع (أن) موقع (ما) المصدرية الظرفية.
١٣١	المسألة الخامسة: تقدير متعلق شبه الجملة الواقع خبراً بفعل.
١٣٧	المسألة السادسة: تقديم خبر (ليس) عليها.
١٤٤	المسألة السابعة: تخصيص دخول الباء على خبر (ما) النافية بلغة الحجاز.
١٥٠	المسألة الثامنة: إضمار (قد) قبل الماضي الواقع حالاً.

الصفحة	الموضوع
١٥٦	المسألة التاسعة: موضع الضمير في اسم الفاعل المفرد المقوون بـ (أي).
١٦٠	المسألة العاشرة: إعراب صيغة أفعال به.
١٦٦	المسألة الحادية عشرة: إعراب «فَبِعِمَّا هُنَّ» و «بِشَسْمًا أَشْتَرُوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ».
١٧٢	المسألة الثانية عشرة: إفراد (كل) في التركيد، وإعراب {إِنَّ كُلًا فِيهَا}.
١٧٦	المسألة الثالثة عشرة: زيادة تخصيص عطف اليان.
١٧٩	المسألة الرابعة عشرة: إعراب «جَئْتُكُمْ عَذْنَ مُفَتَّحَةٍ هُمُ الْأَبْوَابُ».
١٨٥	المسألة الخامسة عشرة: إعراب «وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنفُسِهِمْ قَوْلًا بِلِمَّا» وتقديم معنوم التابع على متبعه.
١٨٩	المسألة السادسة عشرة: نداء القريب بـ (أي).
١٩٢	المسألة السابعة عشرة: صرف العلم العجمي الثلاثي الساكن الوسط.
١٩٦	المسألة الثامنة عشرة: ترجيحه كلمة (سبحان).
١٠١	الفصل الثالث: الاعتراض على أوهام واضطربات الزمخشري.
١٠٣	مدخل.
٢٠٥	المسألة الأولى: تعين انفصال الضمير بعد (إنها).

الصفحة	الموضوع
٢٠٩	المسألة الثانية: دلالة (لو) على التمني.
٢١٣	المسألة الثالثة: تسمية مفعول ما لم يُسمَّ فاعله (فاعلاً).
٢١٦	المسألة الرابعة: إضمار العامل في «خَتَرَ الْحُكْمُ» و(انه أمرًا قاصدًا).
٢١٩	المسألة الخامسة: الاستغناء بالضمير عن الواو في الجملة الاسمية الحالية، وقولنا: (كلمته فهو إلى في).
٢٢١	المسألة السادسة: دلالة (رب) على التقليل والتكتير.
٢٢٩	المسألة السابعة: توجيه قوله تعالى: «وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفَّرَ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ» والفصل بأجنبي بين الموصول وصلته.
٢٣٣	المسألة الثامنة. تقدير جملة بين هزة الاستفهام وحرف العطف.
٢٣٨	الخاتمة.
	الفهارس العامة.
	- فهرس الآيات.
	- فهرس الأحاديث.
	فهرس القوافي.
	- فهرس الأعلام.

الموضوع

الصفحة

- فهرس المراجع.

- فهرس الموضوعات.



مطبعة العمرانية للأوفست
٣٧٥٦٢٩٩: المتنبـ الـجـيـزـةـ تـ